جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# السياسة الخارجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي 2015

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات** نيل شهادة ماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**تخصص دراسات شرق** أوسطية

**من إعداد الطالبان:**

أكزيز صونية.

**محساس علال.**

**إشراف الأستاذ:**

**أ. عمرون محمد.**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

**أ. فلة قصدالي** ..... رئيسة

**أ. محمد عمرون** ..... **مشرفًا**

**أ. أسماء بن مشيرح** ..... **ممتحنة**

**السنة الدراسية: 2015/2014**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

"ٱللَّهُ لَآ إِلَـهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُه، سِنَةٌ وَ لَا نَوْمٌ لَّهُ، مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَنْ ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَ مَا خَلْفَهُمْ وَ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَوَاتِ وَ ٱلْأَرْضَ وَ لَا يُؤَدُهُ حِفْظُهُمَا وَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ "

# الشكر و التقدير

فالحمد لله كثيرا على نعمه الواسعة و على إتمام عملنا فما كان لنا

من مخرج إلا مخرجه جل جلاله.

نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين زودونا بالعلم والمعرفة.

كما أتقدم بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المقررين،

لما سيبدونه من مقترحات قيمة تهدف إلى إثراء الموضوع.

و شكر خاص إلي الأستاذ المشرف "عمرون محمد" لقبوله موضوعنا

و تقديمه النصائح و التوجهات و على الدعم المعنوي الذي منحنا إياه.

# الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك في الدنيا

الوالدين الكريمين "أمي و أبي" "الجيدة و بوسعد"

إلى عمي و زوجته "عمر و ويزة"

إلى إخوتي "سفيان و حميد"

إلى الأصدقاء و الصديقات "حسن ،عزيز،سهام، صبرينة، نوارة ، صليحة، نسيمة، نبيلة، ثيزيري، حميدة"

إلى من شاركني هذه المسيرة العلمية "عادل" وعائلته

إلى قسم العلوم السياسية وكافة الأساتذة

إلى زملائي فوج 03

إلى جميع الأحباب و الأقارب و من لم تتسع هذه الورقة فان قلبي يتسع للجميع

صـونية

# الإهـداء

الحمد لله الذي أعانني على إتمام عملي المتواضع الذي أهديه خصيصا لمن قال فيهما الله تعالى: "و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" * صدق الله العظيم *

بدءا بسر التوفيق التي بدعائها يسهل كل صعب، هي التي تعجز العبارات و الألفاظ عن وصف شعوري اتجاهها ببساطة إلى الغالية *أمـي* حفظها الله

إلى من علمني شيم الأخلاق، و حب العلم بقوله الدائم النجاح حليف كل مثابر و الذي اعتبره قدوتي و مثلي الأعلى *أبـي العزيز* حفظه الله.

إلى كل إخوتي و أخواتي

إلى من أنار لي درب انجاز هذا العمل أستاذي الفاضل "محمد عمرون "

إلى كل أصدقائي و اخص بالذكر "رشيد سباوي" و "رابح عجوج"و "حافظ قويقح"

كما أهديه إلى من قاسمتني إنجاز هذا العمل"صونية"

إلى كل من يحمل لقب *محساس*

إلى الوطن الذي أحببت الحياة من اجل خدمته و نذرت نفسي فداءا لمجده ووطدت العزم على الفناء من اجل تحقيق رسالته إلى الجزائر ارض الشهداء .

عادل

# خطة البحث

**مقدمة**

**الفصل الأول: ماهية السياسة الخارجية الإيرانية.**

**المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.**

**المطلب الأول:** تعريف السياسة الخارجية و أهدافها.

**المطلب الثاني:** صنع السياسة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها.

**المطلب الثالث: أ**شكال السياسة الخارجية ووسائلها.

**المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية و توجهاتها.**

**المطلب الأول:** محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

**المطلب الثاني:** السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط .

**المطلب الثالث:** السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب.

**الفصل الثاني: الاتفاق النووي الإيراني و أثره على السياسة الخارجية.**

**المبحث الأول: مسار البرنامج النووي الإيراني قبل الاتفاق.**

**المطلب الأول:** مراحل و تطور البرنامج النووي الإيراني.

**المطلب الثاني:** البعد الإقليمي للملف النووي الإيراني.

**المطلب الثالث:** البعد الدولي للملف النووي الإيراني.

**المبحث الثاني: الدبلوماسية الإيرانية و موقع إيران الدولي بعد الاتفاق.**

**المطلب الأول:** الإستراتجية الإيرانية في إدارة الأزمة النووي.

**المطلب الثاني:** التوجهات الجديدة لإيران في منطقة الشرق الأوسط ما بعد الاتفاق 2015.

**المطلب الثالث:** تعامل إيران مع الغرب ما بعد الاتفاق 2015 .

**الخاتمة:**

الملاحق

المراجع

الفهرس

# الملخص

إن السياسة الخارجية الإيرانية مقامة على أسس متينة و تعكس مقدار كبير من الاحترافية .و التعامل الإيراني مع قضية الملف النووي قام على سياسة عامة تبرز التنسيق و التكامل بين مختلف الأجهزة و يوضح المعني الفعلي **و الفعل لنجاعة دولة المؤسسات.** **ولكن تسعى** سياستها إلى تنفيذ برنامج يتضمن بعدا رئيسيا يتميز بالعمومية و الشمولية على النحو الذي يجعل من الصعب على دوائر صنع و اتخاذ القرار الإيراني السيطرة عليه. **و** اتخذت الإستراتجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط صورًا عديدة، وذلك في مسعى منها لتنفيذ سياستها في ضوء التحولات السياسية التي حدثت في هذه المنطقة.

وقعت إيران ومجموعة 5 + 1 اتفاقاً حول ملفها النووي في 2015. لم يكن الحدث مفاجئاً، فالمؤشرات على اقتراب التوصل لاتفاق كانت تتزايد منذ زيارة الرئيس روحاني لنيويورك. ولكن عدداً من القوى الإقليمية كانت **تأمل، حتى اللحظة** الأخيرة، في أن يفشل **المفاوضون في حل ما تبقى من مسائل عالقة. وما إن وقع الاتفاق حتى بدأ** العديد من **الخبراء** في رسم سيناريوهات لخارطة التحالفات والتوازنات في الشرق الأوسط لما بعد **الاتفاق.**المراحل التي مرّ بها البرنامج النووي الإيراني من بداية الألفية وما شهده من شدٍ وجذب و إلى غاية عقد الاتفاق في 2015 .**و** للملف النووي الإيراني بعد إقليمي بين رافض و مؤيد(السعودية، قطر، الإمارات، عمان،سوريا،العراق، إسرائيل) و لكنه شهد تضاربا في الآراء الدولية روسيا، الصين من جهة و الدول الغربية من جهة أخرى. **و خاصة بروز ضغوطات** وتوجهات جديدة لايران في منطقة الشرق الأوسط بعد إتفاقها النووي 2015 فيما يخص مواقفها من العديد من القضايا كالفوضى التي تعرفها سوريا و النزاع في اليمن و العلاقة مع السعودية و تدخلاتها في العراق.**و** ظهور أفاق جديدة في العلاقات الايرانية الغربية (بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا، وألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ). **و خاصة بروز** تصريحات و مواقف إقليمية وغربية متباينة من الاتفاق النووي ما من شأنه إعادة النظر في طبيعة العلاقات السياسية الخارجية لإيران.

وعليه تظهر هناك تضارب الآراء حول السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط و الغرب وفق ثلاث توجهات:

- **المحافظة على نفس المواقف والمبادئ المعتمدة سابقا.**
- إظهار نوع من الليونة في تعاملاتها على الصعيد الإقليمي و الدولي.
- المزيد من التشدد حيال مواقفها بعد تحررها في الساحة الدولية .

و يبقي كل ما ذكر أنفا محل دراسة و تأويلات وفقا لما ستعرفها المنطقة من أحداث قد تأثر في مسار السياسة الخارجية الإيرانية ...لان الدراسة الإستشرافية ليست مطلقة فهي نسبية إلى حد كبير.

# مقدمة

يندرج موضوع الدراسة ضمن مجال السياسة الخارجية التي هي أحد فروع العلاقات الدولية، والتي تعد بدورها حقلا واسعا من حقول العلوم السياسية التي تتميز بالنسبية وعدم الإطلاق في نتائجها لأنها فرع من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية. والسياسة الخارجية تعد الإطار العام والشامل الذي يمكننا من خلاله فهم وتفسير سلوك مختلف الدول وتوجهاتها في مختلف مراحل اتخاذ القرارات على مستواها، على الرغم من تعقد مجالات السياسة الخارجية وتشعبها وتناقض توجهات الدول المختلفة، انطلاقا من سعي كل واحدة لتحقيق مصالحها وأمنها الوطني.

و المعروف أن السياسة الخارجية الإيرانية تتسم بالثبات والمؤسسية إلى حد كبير، وأن الدور الذي يلعبه رئيس الجمهورية في تخطيطها وتوجيهها يعتبر محدود مقارنة بالدور الذي يضطلع به المرشد الأعلى حسب نظرية ولاية الفقيه، وذلك بحكم طبيعة النظام السياسي الإيراني من خلال مشاركة جميع المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في عملية صنع السياسة الخارجية.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحليل جملة من العوامل والمتغيرات ذات الصلة الوثيقة بالسياسة الإقليمية لإيران، ودراستها على النحو الذي يركز على تحليل عناصر السياسة الخارجية الإيرانية، والكيفية التي يمكن أن تمثل من خلالها إيران تهديدا للأمن الإقليمي الخليجي، خصوصا مع اتجاهها نحو تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل، بالتالي، هي دراسة في التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد. كما تشتمل الدراسة على تحديد العوامل التي أضفت صفة الاعتدال على السياسات الإيرانية، بعد أن أصبحت المصالح القومية، لا الاعتبارات الأيديولوجية، هي المسيطرة على السياسة الإيرانية، وفي الأخير كان من الأجدر تحديد أثر المتغيرات والتحديات على السياسة الخارجية الإيرانية.

يعود تطوير إيران للطاقة النووية إلى خلفية جيوسياسية. حيث أن حصول بعض دولة في منطقة الشرق الأوسط على قدرات نووية خلق نوع من عدم التوازن الاستراتيجي في

المنطقة، وأدى إلى تفكير بعض الدول في المنطقة بما فيها إيران في العمل على تطوير قدراتها النووية. واهتمت إيران منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي بتطوير قدراتها النووية، وتفكر اليوم في إستراتيجية الردع النووي أيضا.

بدأت مطالب المجتمع الدولي غير المنتهية بالتوضيح وقبول التحقيق بما يعزز ثقته ويبدد القلق بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد أن ظهرت أخبار برنامج إيران النووي السري علنا لأول مرة عام 2002. وقبلت إيران درجة معينة من التحقيق، ولكن دائما ما كان لا يرقى إلى مطالب الوكالة. لذلك عمل مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات على إيران نتيجة عدم تعاونها. وقررت أمريكا والدول الأوروبية فرض عقوبات مالية وطاقية على إيران كتهديد، كما فرضت عقوبات مشتركة على الدول التي لم تقطع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران. ومع ذلك، لم تخضع. وبات من الواضح أن خيار العقوبات العسكرية لا يحل القضية النووية الإيرانية بعد الجمود الذي بلغته القضية النووية الإيرانية. كما فهمت أمريكا بعد الحربين التي خاضتهما في العراق وأفغانستان، بان العمل العسكري ضد إيران لن يوقف تطوير البرنامج النووي ، وإنما يؤدي إلى المزيد من الاضطرابات الخطيرة في الشرق الأوسط. وبالتالي، سعت إلى تحقيق الحل الوسط، والعمل معا من اجل حل القضية النووية الإيرانية وتحقيق أقصى قدر من المصالح المشتركة.

وحسب الاتفاق النهائي الشامل للقضية النووية الإيرانية، وعدت إيران بخفض قدراتها النووية وخفض إنتاج المواد النووية خلال العقد المقبل. بالإضافة إلى خفض كبير في تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، ووعدت أيضا بعدم السعي لتحقيق تطوير البلوتونيوم. وتعهدت بتوسيع التعاون مع وكالة الطاقة الذرية، والسماح لها أن تكون أكثر صرامة امنيا. وبالتالي حصول إيران على حق تطوير الطاقة النووية السلمية المحدودة، وهذا يختلف تماما عن موقف أمريكا من القضية النووية لكوريا الشمالية، حيث تصر أمريكا على عدم السماح لكوريا الشمالية استخدام القدرة النووية المدنية، تجنبا لتطوير الأخيرة البرنامج النووية العسكرية تحت غطاء البرنامج النووية المدنية.

في الحقيقة، أمريكا وغيرها من الدول الغربية لم تحقق الهدف الأصلي في المحادثات النووية الإيرانية: وهو تخلي إيران تماما عن تخصيب اليورانيوم وحتى توليد الطاقة المدنية.

وأكثر ما يقلق المعارضة الداخلية في أمريكا هو توسيع إيران في تخصيب اليورانيوم أو إنتاج البلوتونيوم بعد إنهاء القيود على التطوير النووي بعد عشر سنوات، وبالتالي سوف ترتفع حرارة المسالة النووية الإيرانية. وهذه الافتراضات ليست مستحيلة، ولكن إذا رفضت أمريكا تقديم تنازلات متبادلة من اجل تحقيق نتائج مثالية، سوف ترتقي المسالة النووية الإيرانية على الفور إلى نسخة من المسالة النووية الكورية الشمالية، وهذا الاحتمال الصعب أمام أمريكا في المستقبل.

الدبلوماسية هي فن التنازلات ,حيث يقوم جميع أصحاب المصلحة بتقييم الوضع والتفاهم وتبادل المصلحة، للحصول على أقصى قدر من المنفعة، وهذه أكثر الطرق حكمة في مراحل حل المسألة النووية الإيرانية. حيث بذلت أطراف المحادثات النووية السداسية جهودا كبيرة خلال أكثر من عشر سنوات. وأصرت الصين على الحل السياسي للمسالة النووية الإيرانية، ودعت الإطراف المعنية إلى الاحترام المتبادل وإيجاد التوازن بين المصالح، وقدمت مساهمات كثيرة لكسر الجمود في المفاوضات.

الاتفاق النووي الإيراني الشامل حدد إطارا لعشر سنوات، وهو وقت ثمين لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. ولكن أمام الأطراف الأساسية في المنطقة الكثير من العمل لكي لا تتكرر المسالة النووية الإيرانية. ليس فقط ضرورة وضع قضية شرق أوسط خالي من الأسلحة النووية على سطح الطاولة، ولكن أيضا ينبغي احترام جميع الدول في الشرق الأوسط في حق البقاء وحق التنمية.

**أوّلًا: الإطار المنهجي.**

**1- الإشكالية:** ترتكز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية أساسها التساؤل حول طبيعة وحركية السياسة الخارجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي. **إلى أي مدى أثّر الاتفاق النووي لـ 2015 على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية؟**

وتنبثق عن هذه الإشكالية المحورية تساؤلات عدّة فرعية تتمثل في:

- ما هي السياسة الخارجية؟

و فيما تتمثل مقومات السياسة الخارجية الإيرانية؟

- ما هو البرنامج النووي الإيراني؟

- فيما يتمثل البعد الإقليمي والدولي للملف النووي الإيراني؟

- ما أثر هذا الاتفاق النووي على توجهات إيران في منطقة الشرق الأوسط و العالم؟

**2- مجال الدراسة:**

تنحصر حدود الدراسة في الإطارين الزماني و المكاني التاليين:

**أ- الإطار الزماني**: إنّ تحديد الإطار الزمني هو عملية مهمة ومساعدة على التحكم في الموضوع، والوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة، وقد حددنا إطار الدراسة لهذا الموضوع، الفترة من بداية البرنامج النووي الإيراني إلى غاية الاتفاق في 2015 .

لكن هذا لا يعني أنّ الدراسة ستقتصر على هذه الفترة الزمنية فقط بل يمكن الاستفادة من الخبرة الماضية، فسيبقى من الضروري البحث عن الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية.

**ب- الإطار المكاني:** تعد هذه الدراسة المجال المكاني، في طور إيران الإقليمي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و روسيا.

**3- فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية تتمثل فيما يلي:

- تتمثل مقومات صنع السياسة الخارجية في القدرات الاقتصادية، السياسية، العسكرية التي تتمتع بها إيران .
- تتأثر السياسة الإيرانية بالسلب والإيجاب مع التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط و العالم.
- مكانة إيران الإقليمية بعد الاتفاق ستعزز و تدعم .
- الدبلوماسية الإيرانية ستصبح أكثر نشاطا إقليميا من ذي قبل.
- نجاح الاتفاق النووي الإيراني الذي أُتفق عليه في 2015 سيجعلها نقطة ارتكاز جديدة للدول الغربيةفي المنطقة.

**4- مبررات اختيار الموضوع:**

لا يقوم أي بحث علمي إلاّ إذا استند إلى مجموعة من الدوافع التي كثيرًا ما تخص البيئة المحيطة، أضف إلى ذلك العوامل الذاتية التي تتعلق بالرغبة في الموضوع والمؤهلات العلمية التي تسمح بالتفوق في نوع من البحوث دون الأخرى.

**أ- مبررات الذاتية:**

- اختيارنا لهذا الموضوع يكمن في أنّه يدخل ضمن مجال تخصصنا دراسات شرق أوسطية، وهذا رغبة منا لمعرفة لمجرى السياسة الخارجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي.
- ملاحظة الدور الذي تلعبه إيران على الساحة الدولية.
- الرغبة في استكمال مشروع يقوم على هدف التخصص في الدراسات الإقليمية والدولية التي تتناول ظاهرة تتعلق بدراسات السياسة الخارجية الإيرانية.

- هناك أهمية أكاديمية، حيث نأمل في أن تمثل هذه الدراسة إضافة للمكتبة فيما يتعلق بدراسات السياسة الخارجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي.

**ب- المبررات الموضوعية:**

- إنّ إيران هي إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل. وبالتالي ترتبط دراسة سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط وتجاه الغرب، الأمر الذي يعطي أهمية إستراتجية للموضوع.
- عدم تجاهل إيران، فهي فاعل أساسي في العديد من القضايا الإقليمية والعالمية، ولا يمكن تجاوزها.
- تسليط الضوء على مختلف إمكانيات إيران العسكرية والاقتصادية والثقافية في العالم، وعودة إيران إلى واجهة الأحداث خاصة الخلاف حول برنامج إيران النووي بينها وبين الغرب والتعرف على مختلف السيناريوهات التي تواجهها إيران بعد الاتفاق النووي.

**5- أهداف الدراسة العلمية والعملية:**

- تملك إيران أهمية إقليمية سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية، وتعتبر ركيزة أساسية في المنطقة فهي دولة إقليمية محورية.
- بذلك ترتكز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية أساسها التساؤل عن بنية وحركية سياسة إيران الخارجية بعد الاتفاق النووي.
- تتمثل الأهمية العملية والموضوعية للدراسة في الكشف عن المشروع الإيراني فيما يخص البرنامج النووي.
- تعتبر دراسة السياسة الخارجية الإيرانية وتحليل النظام الإيراني من أهم غاياتنا في البحث، على اعتبار أنّ نموذج الثورة الإسلامية هو فكرة جُسدت على أرض الواقع وجب التفكير في إمكانية تصديرها إلى البلدان العربية.
- كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوعها الجديد في الربط بين عدّة متغيّرات، وإظهار علاقة التأثير والتأثّر فيما بينها مثل الأزمة النووية الإيرانية، والمواقف الدولية والإقليمية، وكذلك البرنامج النووي الإيراني وأطراف الأزمة والانتقال من موقف آخر في حركة ديناميكية متغيّرة.

- تقدم هذه الدراسة حالة دراسية نموذجية لكيفية التعامل مع الأزمات الدولية من خلال التطبيق على أزمة البرنامج النووي الإيراني، وتعدد الأطراف وتضارب المصالح حول هذا الموضوع ذو الأبعاد الدولية والإقليمية.

**6- الأدبيات السابقة:**

لا يمكن بأي حال من الأحوال رصد جميع ما كتب عن إيران وسياستها الخارجية وبرنامجها النووي.

- **الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، والتي تحدثت فيه عن الجمهورية الإيرانية من حيث كيفية صناعة القرار، إضافة إلى النظام السياسي الإيراني قبل الثورة الإسلامية إلى غاية قيامها.

- **دراسة بعنوان إيران: معضلات سياسية، الاحتواء المزدوج**، يناقش كل من **كورد سلمان وأحمد هاشم** وضعية إيران في النظام الإقليمي والدولي منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979. تسعى من وراء هذه الدراسة فهم أعمق للسياسة الخارجية الإيرانية من خلال ما تحتويه إيران من مادة حول القدرات الإيرانية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

- **كتاب أحمد محمود إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد**، الصادر عن مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتجية، 2006، يستعرض فيه صاحبه البرنامج النووي الإيراني من خلال ثمانية فصول، ناقش فيها الدوافع الإيرانية فيما يتعلق بالعهدين الإمبراطوري والثوري، كما سلط الضوء على المسألة النووية في عهد الشاه والتحولات للبرنامج النووي في ظل الثورة الإسلامية، والدور الروسي، وأبعاد الأزمة النووية وتطوراتها، والمواقف الدولية والإقليمية وتبايناتها، وأظهر تعقيدات اتفاق باريس لتسوية الأزمة، كما قدم رؤية حول مستقبل الأزمة النووية بين التسوية والتصعيد.

- **أما بالنسبة للكاتب رياض الراوي** في كتابه **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، 2006، وهو عبارة عن رسالة دكتوراه، حيث ناقش فيها عوامل البحث عن القوة، واظهر مكونات البرنامج النووي الإيراني، كما سلط الضوء على محاور التباين الدولي حول البرنامج، وبحث في أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط. وقد أثبت الراوي أنّ الإدارة الأمريكية تهدف إلى فرض سيطرتها على إيران كجزء من إستراتجيتها الدولية عامة وكجزء من الشرق الأوسط خاصة، وذلك من خلال إقناع المجتمع الدولي بأنّ إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما لم يستطيع أحد من الأطراف الدولية أن يقدم برهان عليه، فإيران حتى اليوم ملتزمة بمعاهدة خطر الانتشار النووي.
- هناك دراسة **للكاتبين كوري تشاك وجوديت يافي** بعنوان **(الدلالات الإستراتجية لتسلح إيران النووي)**، 2001م، تناولت أربعة فصول ناقشا فيها المشهد الإيراني والأسلحة غير التقليدية، والطموح الإيراني للمنطقة، ومساعي الحصول على العناصر الأساسية للبرنامج النووي الإيراني، والخيارات السياسية المتاحة.

فهما يران أنّ تطوير إيران لأسلحة نووية هو ضرورة لتثبيت نظام حكمها وطموحها للقيادة الإقليمية، واستنادًا على وثائق تثبيت سعي إيران للحصول على العناصر الأساسية في تطوير البرنامج النووي إلى جانب رغبات النخبة في إيران في جعلها قوة إقليمية تعتمد على أسلحة الدمار الشامل.

**ثانيًا: المناهج والاقتراحات.**

**1- الإطار المنهجي:**

من المرتكزات الأساسية لقيام بحث علمي أكاديمي الاعتماد على عدّة مناهج قصد إجراء هذا البحث، وبلوغ الأهداف المرجوة منه وهو الأمر الذي يفرض وضع هذه الدراسة في إطار منهجي وفق إتباع المناهج التالية:

**أ- المنهج التاريخي**: الغاية من توظيف هذا المنهج تحصيل ومعرفة وقائع وأحداث لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة، إذ لا يمكن دراسة السياسة الخارجية الإيرانية دون الرجوع إلى

ماضيها، ما سيساعدنا على معرفة الحقيقة التاريخية وإعادة بنائها والاستفادة منها كما تسمح بوضع الظاهرة في إطارها المعرفي كمعرفة أهم التفاعلات بين السياسة الخارجية الإيرانية ومطقة الشرق الأوسط والغرب.

**ب- المنهج الوصفي:** والذي يعطي صورة شاملة في السياسة الخارجية الإيرانية، ويقوم بوصف الظاهرة لاستكشاف ملامحها و تحديد خططها و عناصرها من خلال تحديد مقوماتها الإستراتجية.

ج- **منهج تحليل المضمون:** الذي يستخدم في تحليل مختلف الأوضاع القائمة في أي مجتمع عبر تطوره التاريخي ماضيًا، وحاضرًا، ومستقبلا لمعرفة عوامل التغيير الاجتماعي وردود أفعال الناس اتجاه قرارات القيادة السياسية فالتقارير توجه إلى وزارة معينة مثلا يمكن دراستها بطريقة موضوعية والتعريف على آراء الجهات المتصلة بالوزارة المعنية لتوضيح جوهر التعارف بغية إدراك مدى فعالية الاتصال و استيعاب المعلومات، ورد فعل الجهات الأخرى اتجاه القرارات المتخذة من طرف القيادة.[1]

## 2- الاقترابات:

**أ - اقتراب الواقعية الجديدة:** وضع "كولين إيلمان" أسس النظرية الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية. حيث رأى بأنّ العلاقات الدولية هي مجال لتنفيذ السياسة الخارجية أو هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الدول. فإن رفضت الدولة أن تنخرط في سياسة خارجية ما فسوف لن يكون هناك شيء إسمه العلاقات الدولية، وعليه فنحن **اعتمدنا** عليه **لدراسة** السياسة الخارجية الإيرانية.

**ب- اقتراب اتخاذ القرار:** هو الوصول إلى اتخاذ قرار مناسب لتطوير أو حل مشكلة ما تواجهها الدولة، وتحليل المقترحات من توضيح نقاط قوتها ونقاط ضعفها، ومن ثم يتم التوصل إلى الاقتراح الأنسب وإجراء التعديلات عليه حتى الوصول إلى القرار الأنسب الذي يمكّن للدولة من القيام بأعمالها بأعلى درجات الكفاءة والفعالية.

---

[1] **محمدشلبي، المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**( الجزائر، ب.دن، 1997)، ص 56.

**ثالثًا: الإطار المفاهيمي:**

من بين المفاهيم الأساسية والتي تعتبر لصيقة بظاهرة الدراسة نذكر ما يلي:

**أ- تعريف البرنامج النووي الإيراني:**

بناء مفاعلات نووية إيرانية حيث يتألف البرنامج النووي الحالي من عدة مواقع بحث منجم يورانيوم، مفاعل بوشهر نووي، ومحطة لتخصيب اليورانيوم، وتسعى الحكومة الإيرانية الحصول من خلال البرنامج النووي على تطوير القدرة على إنتاج الطاقة النووية لتوليد الكهرباء والوصول إلى 6000 ميغاواط من الكهرباء سنة 2010.

بدأ البرنامج النووي الإيراني في الخمسينات، بمساعدة من الولايات المتحدة بدعم وتشجيع ومشاركة حكومات أوروبا الغربية، لستمر التعاون حتى سقوط شاه إيران في الثورة الإسلامية سنة 1979. تم إيقاف البرنامج بعد الثورة مؤقتا وإعادة تشغيله مجددا بقليل من المساعدة الغربية، وبدأ التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية نتيجة لبناء البرنامج النووي منذ عام 2003 لغاية الآن.

**ب- التعريف بإقليم الشرق الأوسط:**

لستخدم مصطلح للشرق الأوسط (The Middle East) لأول مرة من قبل احد أبرز ضباط البحرية البريطانية "الفرد ماهان" Mahan سنة 1902م، إذ اقترح في مقال نشره في مجلة (National Review) الصادرة في لندن في الأول من أيلول 1902، إطلاق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية. وقصد بهذا الاسم المنطقة الممتدة ما بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وبيّن أن من يسيطر عليها يسيطر على العالم بسبب موقعها الإستراتيجي،[1] وسرعان ما التقط "فالنتين شيرول" Chirol مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران، هذا المصطلح وبدأ في استخدامه في

[1] Tomas Kavnadus, ***The Middle East Bronxville***,( Cambridge book Co., 1986), P1.

تشرين الأول عام 1902 و1903 **في سلسلة من المقالات تحت عنوان المسألة الشرق** أوسطية، ثمَّ أصدرها في كتاب عام 1903.[1]

**وخلال الحرب** العالمية الأولى 1914–1918 **ازداد استخدام مصطلح الشرق الأوسط** من قبل العسكريين والاستراتيجيين البريطانيين، كما كثر استخدام هذا المصطلح في وثائق التسويات الدولية التي أعقبت تلك الحرب، وخاصة تلك التي عقدت في سيفر وسان ريمو وباريس بين سنتي 1919–1920 وبموجبها تم اقتسام المشرق العربي وثرواته النفطية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية أقام الانكليز قاعدة عسكرية بالقاهرة وسميت قيادة الشرق الأوسط وكانت تسيطر على مصر، السودان، فلسطين، الأردن، قبرص، العراق، عدن، الصومال والخليج العربي.[3]

**ج- السياسة الخارجية:** هي سياسة الجزء إزاء الكل أو هي سياسة دولة إزاء مجموعة من الدول داخل الإقليم، وتحدد وفقًا للإمكانيات المادية والموضوعية لتلك الدول، وفقًا لطبيعة الأوضاع الإقليمية و الدولية السائدة خلال فترة معيّنة، أمّا ما يميّز سياسة إيران الخارجية نظرية ولاية الفقيه.

**د- ولاية الفقيه:**

هي نظرية أتى بها آية الله الخميني، وطبقها سنة 1979، ومؤداها أنّ الحكام الحقيقيون هم الفقهاء، أمّا باقي المؤسسات فهي مجرد أداة لهم، كما جعل للفقيه صلاحيات في الدور الذي يقومون به من خلال التمييز بينهم في العصمة والخطأ، أي أنّها نظرية تجمع بين الميدان السياسي والديني معًا.

**ه- الثورة الإسلامية في إيران:**

---

[1] **ماجدشدود، النظام الإقليمي الشرق أوسطي**( دمشق: مطبعة اليازجي،ط1، 1996 )، ص14.

[2] إبراهيم خليل العلاف،" **الشرق الأوسط: رؤية تاريخية سياسية"، مجلة علوم إنسانية، العدد الأول والثاني**، (2004)، ص23.

[3] **موسوعة الشباب السياسية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسه الأهرام، **الشبكة** الدولية للمعلومات )، **على الموقع**: http://www.ahram.org.eg/-

هي ثورة نشبت سنة 1979 وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بلهوي لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء، يعد روح الله الخميني مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وقد حاول العمل على مد الثورة أو ما يسمى تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، ويرى البعض أنّ قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة وكذا الحرب الأهلية الأفغانية.

**و- الإستراتجية:**

هناك العديد من التعريفات، ونستخلص منها مفهوم الإستراتجية في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل بأنّها: «فن قيادة النشاطات في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف خدمة المصلحة الوطنية».

**ز- تعريف الطاقة النووية :**

هي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة (البروتونات أو النيوترونات) وهي تنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة و تؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة.

**ح- تعريف الطاقة الذرية:**

هي طاقة التي تستخدم في المفاعلات الذرية حيث يجري الانشطار النووي الذي يولد حرارة هائلة تولد البخار الذي يدير المولدات الكهربائية التي تمدنا بالكهرباء أو يدير المحركات التي تسير السفن و الغواصات.

**ط- تعريف اليورانيوم:**

يعتبر اليورانيوم أثقل الذرات الطبيعية، و من بين أهم العناصر المشعة، وتحتوي القشرة الأرضية على كمية من اليورانيوم ليست بالقليلة (تساوي تقريبا كمية مادة الرصاص)، ويكون مبعثرا في جميع الدول ،و يتواجد في بعض الدول بنسب أكبر مثال: كونغو، نيجر، تشيك ، سلوفاكيا ، موريطانيا ، كندا ، جنوب إفريقيا ، الهند ، إسبانيا، البرتغال.و ذخائر إيران من اليورانيوم متعلقة بالمواد المخصبة بنسبة 5 بالمئة المسموح

لإيران بتخزينها لقد كررت مرارا بأن خروج هذا المخزون النووي يعد خطا أحمر لن تسمح بتجاوزه.[1]

**ي- تعريف البروتونيوم :**

هو أحد العناصر الترابية النادرة و هو من العناصر المشعة. رمزه Pu ، و عدده الذري 94 و يصنف من أكاسيد عناصر الأتربة النادرة .

**ك- الترويكا الأوروبية:**

تتمثل بالجهود الأوروبية لدول الترويكا الثلاث : بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وينظر لها على أنها مكملة للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها ،غير أن الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنه ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع ومن حيث طبيعة تلك السياسة فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة.

**ل- مفاعل اراك (الماء الثقيل ) :**

جرى التركيز بقوة على موضوع مفاعل اراك، وحتى وقت قريب بدا أنه موضوع خلاف جدي بين إيران ومجموعة( 5+1)، لكن مؤشرات عديدة تقول بأنه تم إحراز تقدم كبير على هذا الصعيد، وبات على إيران أن تتخذ تدابير فنية تحد من قدرة هذا المفاعل في مجال توليد البلوتونيوم .وهذا المسار وفقًا لمتخصصين في المجال النووي يتم على الأقل وفق ثلاثة أساليب [2]:

**أولا** :عن طريق الحد من قوة مفاعل اراك إلى ما دون 21 ميغاواط.

**ثانيا** :أن يستخدم مفاعل اراك اليورانيوم المخصب بنسبة5 ٪ كوقود بدلاً من اليورانيوم الخام.

---

(1) فاطمة الصمادى، **النووي الإيراني : هل تنجح جهود صياغة النص النهائي** (تقرير :مركز الجزيرة للدراسات ،8 ماي 2014 )،ص.06 في موقع: **http://studies.aljazeera.net.**

(2) فاطمة الصمادى، **مرجع سابق**،ص04.

**ثالثا** :التخلص من مخلفات الوقود المستخدم في هذا المفاعل بإخراجه من خلال حوض تبريد.

وبناء عليه، يتضح أن الحلول الفنية لمعضلة اراك باتت معروفة، لكن ذلك يقود إلى نتيجة مفادها أن هذه التغييرات سوف تُفقد المفاعل محل الخلاف جزءًا من وظيفته الحقيقية، وهو ما يرى فيه الفريق المعارض لاتفاق جنيف تنازلاً مجحفًا يقود لحرمان إيران من حقوقها النووية.

**3- الإطار النظري:**

**أ- نظرية الدور:** يرى "بروس بيدل" أنّ مفهوم الدور له بعد اجتماعي وسيكولوجي بالدرجة الأولى، أي أنّه أمر يتعلق بالفرد، ولذلك فإنّ التطرق إلى هذا المفهوم من وجهة نظر سياسية في معالجة دور الدولة يعطي دلالة مشتركة، باعتبار أنّها تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي.[1] بالتالي يجب على كل وحدة سياسية أن تحدد لنفسها وللآخرين طبيعة موقعها ووظيفتها في هذا النسق، وهو ما يعبر عنه بالدور القومي والذي يعني كذلك إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي.

**ب- النظرية الواقعية:** تعتبر الواقعية من أهم المدارس في العلاقات الدولية التي استطاعت إعطاء تفسير للسياسة الخارجية و العلاقات الدولية، حيث تفترض أن القوة هي بنزين العلاقات الدولية، فكل دولة تسعى بوسيلة أو بأخرى إلى تحقيق أكبر قدر من القوة من أجل فرض سيطرتها والتحكم في النظام الدولي هذا إلى جانب عامل المنفعة و المصلحة الذي يعتبر أساس دخول الدول في علاقات مع بعضها البعض. لأننا بصدد دراسة نظام يعتمد القوّة والمصلحة فهو يستعمل القوّة كوسيلة والمصلحة كهدف.

**رابعًا: صعوبة الدراسة:**

- يعاني أغلب الباحثين في العالم العربي من العديد من الصعوبات الناتجة أصلًا عن تراجع العلم والبحث العلمي على مستوى المجتمعات والنخب التي تُخصص أقل الميزانيات للبحث،

(1) صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده**، ( بغداد :جامعة بغداد، 1986 )، ص 81.

عكس ما نجده في العالم المتقدم لذلك أول صعوبة للباحث في العالم العربي هي نقص المراجع المتخصصة.

- أمّا الصعوبة الثاني فهي مرتبطة بالأولى وهي مشكلة الترجمة، التي كثيرًا ما تأخذ الوقت من الباحث دون الوصول إلى نتائج دقيقة، ما يجعل أغلب التراجم المتخصصة تقريبية لغناها بالمفاهيم الجديدة التي يصعب ضبط ترجمتها.

- الخلط بين المفاهيم والمصطلحات العلمية الواسعة للبحث العلمي الجديد.

- قلّة المراجع لأنّ موضوع الدراسة جديد نظرًا لظهوره مؤخرًا.

**خامسا: تقسيم الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، فإن موضوع البحث يعالج إشكالية في مقدمة عامة و فصلين، وينقسم كل فصل إلى مباحث أساسية، وينطوي كل مبحث على عدد من المطالب، وفي الخاتمة تم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

قسمنا بحثنا إلى فصلين، حيث جاء في الفصل الأول ليلقي الضوء على المحددات المفاهمية والنظرية لدراسة السياسة الخارجية الإيرانية من خلال التركيز على الإطار النظري لتحديد مفهوم السياسة الخارجية عامة في المبحث الأول ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى محددات السياسة الخارجية الإيرانية و توجهاتها.

أما الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة الاتفاق النووي الإيراني و أثره على السياسة الخارجية الإيرانية من خلال التركيز على مسار البرنامج النووي الإيراني قبل الاتفاق والبعد الإقليمي و الدولي للملف النووي الإيراني في المبحث الأول، ثم أنصب المبحث الثاني على دراسة الدبلوماسية الإيرانية و موقع إيران الدولي بعد الاتفاق و ليركز على الإستراتجية الإيرانية في إدارة الأزمة النووية و خاصة التوجهات الجديدة لإيران في منطقة الشرق الأوسط ما بعد اتفاق 2015 م و تعاملها مع الغرب كذلك.

وفي الخاتمة تمّ عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

# الفصل الأول

# ماهية السياسة الخارجية الإيرانية

يعتبر الإطار النظري في البحث الضابط المنهجي، والمعرفي، والمحدد العام للموضوع محل البحث، بحيث يحاول أن ينتزع عن الظاهرة المدروسة طابعها الانفرادي، ويربطها بمختلف المداخل النظرية، والمناهج، والاقترابات التي عالجت المواضيع المشابهة له، وإعطائها بعدًا تفسيريًا ما سيسهل من الإدراك العام للموضوع. كما أنّه يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع، و بالتالي فحصها، واختيار مدى تفسيراتها للظاهرة محل البحث، و تبيّن الدرجة التي يمكن إخضاع الواقع أو الظاهرة المدروسة إلى مجال أو حيز نظري معيّن مع تبيين الخصوصيات التي يمكن أن تثيرها ظاهرة ما عن بقية ما يماثلها لذا سنحاول في الفصل الأول تفسير السياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط تفسيرًا نظريًا مجردًا مع تحديد مختلف النظريات، والتعريفات التي عالجت هاذين المفهومين منذ القدم.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وأهدافها

1- **تعريف السياسة الخارجية**

تعتبر السياسة الخارجية النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل، ويرد الفعل و التفاعل، وقد سميت بالنشاط الحدودي، و تشكل البيئة المحلية الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة الخارجية، وترسم على أساس حسابات عقلانية تتعلق بالمنفعة، وغير المنفعة حيث يتصرف صانعوا السياسة كنظام موحد.

في خصم الحديث عن تعريف شامل وعام للسياسة الخارجية، نجد أنفسنا مضطرين للقيام بعملية اختزال لأهم التعاريف التي قدمت، فالصف الأول منها يحصر السياسة الخارجية في إطار السلوكات التي تقوم بها هيئة سلطوية بطريقة منظمة ومبرمجة قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي.

في هذا السياق يندرج تعريف كل من "جيمس روزنو" و"محمد السيد سليم"، فالأول يعتبرها بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم مع الأهداف المحددة. أما الثاني، فيرى أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة، أما الصف الثاني، فيعتقد أنها ذلك النشاط المتمثل في أفعل وردود أفعل وتفاعل والدول والفواعل.[1]

كما تعتبر السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف السياسية التي تحددها الدولة للتواصل مع الدول الأخرى، وذلك بهدف حماية مصالحها القومية، وتحدد مؤسسات صنع القرار في الدولة السياسية الخارجية لدولتها و العوامل المؤثرة فيها[2]، كما أن الدول تسعى

---

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية :دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر العاصمة: دار هومة، 2012) ،ص 17.

[2] قسم الدراسات و الأبحاث في الأكاديمية العربية المفتوحة، **السياسة الخارجية**، (200/2007)،ص 48.

عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية، وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية والإيديولوجية، وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدول هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو بالطرق الفعلية، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعًا ملحوظًا في أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم تعتمد على التواصل، والتفاعل مع الدول الأخرى بواسطة صيغة دبلوماسية، ويتولى تحديد السياسة الخارجية رئيس الدولة أو رئيس الوزراء. كما تعتبر السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تقوم من خلالها بتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة هذه السياسة لما تملكه من مبدأ السيادة، والإمكانيات المادية، والعسكرية، لكن هناك من يرى أنّ السياسة الخارجية لا ترتبط بالدول فقط بل أيضا بالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الدولية لما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.

وقد عرّفها الدكتور **"بلانودا ولتون"** أنّها: «منهج تخطيط للعمل يُطوره صانعوا القرار في الدولة اتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محدّدة في إطار مصلحة الوطن، ويقصد بصنع السياسة الخارجية تحوّل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. السياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد أو جماعات يمثلون الدولة، ويُعرفون بصناع القرارات لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات و بيئتهم الداخلية ».

**1-1 الهيئات الحكومية المشاركة في صناعة السياسة الخارجية هي:**

أ- **المؤسسات الحكومية:** والتي تتمثل في السلطة التنفيذية، وما يتبعها من أجهزة فرعية، وكذلك السلطة التشريعية، و ما تشمله من لجان مختلفة.

تتمثل المؤسسات الحكومية بصنع السياسة الخارجية في: رئيس الحكومة، وزير الخارجية، الاستخبارات، مجلس الأمن القومي، السلطة التشريعية.

**أ- 1 رئيس الحكومة:**

إنّ أول خطوة يبدأ بها صنع القرار هي "مشروع القرار"، حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع إلى السلطة التشريعية، وفي الحكومة تبدأ فكرة المشروع إما بمبادرة من

رئيس الحكومة أو من أحد وزاراته أو مستشاريه سواء نتيجة لمبادراتهم الذاتية أو نتيجة لطلب تقدمت به حكومة ما، ويكون لرئيس الدولة دورًا بارزًا في صناعة القرار السياسي في الدولة ذات النظام الرئاسي حيث يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة، والجمهورية.

وفي الدول ذات النظام البرلماني، والتي لها رئيس دولة، ورئيس الحكومة يكون دور رئيس الدولة دور تمثيلي فقط يكمن في استقبال السفراء، و تمثيل الدولة في المناسبات القومية، و الدولية. أما صنع القرارات الخارجية فيُترك لرئيس الحكومة مع وزاراته، ودور الرئيس في صنع السياسة الخارجية لا يعني أنّه يقوم بنفسه بإعداد مشروع القرار، وبلورة الأفكار بل كثيرًا ما يلجأ لمعاونة جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون الدولية.[1]

### أ- 2 وزير الخارجية:

حيث يلي رئيس الحكومة في الأهمية وزير الخارجية، ويعتمد دور وزير الخارجية أهميته من رئاسته لوزارة الداخلية، وتعتبر هذه الوزارة من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية، ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية.

و من حيث المعلومات تقوم السفارات بإرسال تقارير مفصلة، ومستمرة عن أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها عن طريق خبراء مختصين موزعين على أقسام رئيسية في وزارة الخارجية، ويقدم ملخص لهذه التقارير بعد تحليلها إلى وزير الخارجية مع إبداء رأيهم حول ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية.

### أ- 3 الاستخبارات:

ولها دور في صناعة السياسة الخارجية شبيه بدور وزارة الخارجية إلاّ أنّها تتميز عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظرًا لعدم قانونية، وشرعية ممارساتها، وتختلف كذلك عن وزارة الخارجية من حيث أنّها لا تستخدمها كل الدول كأداة للسياسة الخارجية، وإنّما تستخدمها دول محدودة عادة تكون دولا قوية، وغنية، ونشطة في المجتمع الدولي.[2]

---

[1] فاروق عمر العمر، **صناعة القرار و الرأي العام** (القاهرة: دار النشر و التوزيع)،ص 3.
[2] فاروق عمر العمر، **مرجع سابق** ، ص 5.

و الاستخبارات كأداة للسياسة الخارجية برزت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت دورًا بارزًا في توجيه السياسة الدولية في المجتمع الدولي، والسياسات الخارجية للعديد من الدول، وهي بصفة عامة مثل وزارة الخارجية تقوم بجمع المعلومات، وتحليلها، وكذلك تعمل كأداة لتنفيذ سياسة الحكومة الخارجي.

إلا أنّ ما يميّزها عن وزارة الخارجية هو أنّها تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي، وتعمل لتنفيذ سياسات الحكومة التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة.

**أ- 4 مجلس الأمن القومي:**

وهذا المجلس يوجد في بعض الدول، ويأخذ أحيانًا صفة لجنة خاصة في الحكومة وهو يقوم بدور استشاري يتمثل في تقديم النصيحة لرئيس الدولة فيما يتعلق بتنسيق السياسات الرئيسية ذات الصلة بالأمن القومي، وهي الخارجية، والعسكرية، وبعض السياسات الداخلية ذات الصلة بالأمن القومي.

ويتكون مجلس الأمن القومي من الرئيس، والذي يعمل كرئيس للمجلس، نائب الرئيس، وسكرتير الدفاع (وزير الدفاع). أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس، و في بعض الحالات يدعوا رئيس المجلس (رئيس الحكومة) بعض الأشخاص لحضور المجلس.

إنّ الوظيفة الرئيسية لمجلس الأمن القومي في جمع المسؤولين الكبار في الحكومة، وتزويدهم بمعلومات متكاملة و شاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي أساسيات الأمن القومي، وعادة ما يكون المجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[1]

يقوم مجلس الأمن القومي بدور المخطط، والمنسق للسياسة الخارجية للدولة، وبالذات السياسة الأمنية فهو يحدد الإطار العام للقرار الخارجي، ويساهم بذلك في صنع السياسة الخارجية.

**أ- 5 السلطة التشريعية:**

---

[1] فاروق عمر العمر، **نفس المرجع**، ص 35.

تختلف تسمية السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعرف بالكونجرس، والذي يضم مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، وفي بريطانيا تعرف بالبرلمان، والذي يضم مجلس العموم، ومجلس اللوردات، ومثلما تختلف السلطات التشريعية في تسميتها فهي تختلف أيضا في أدوارها في صنع السياسة الخارجية. إلا أنّ هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية، ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية. كما أنّ السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية، وإنّما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة.[1]

**ب- المؤسسات غير حكومية:**

وهي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الداخلية، والخارجية، وتعتبر الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والرأي العام من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية.

**ب - 1 الأحزاب السياسية**

يعتبر الحزب السياسي من ابرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسية الخارجية، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على تعدد الأحزاب، وانضباطها. فإذا كان في الدولة أكثر من حزب كالدول الديمقراطية فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة، ويكون الحزب الأقوى هو الأكثر تأثيرًا في توجيه السياسة الخارجية، أما إذا كان في الدولة حزب سياسي واحد، وهو الحزب الحاكم كما هو الحال في الدول الاشتراكية، وبعض الدول النامية فإنّ تأثيره في السياسة الخارجية يصبح قويًا بل الأحزاب السياسية في الدول ذات الحزب الواحد هي التي تلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقًا لعقيدة الحزب السياسي.

**ب - 2 جماعات المصالح السياسية:**

---

[1] **مؤسسات صنع القرار في إيران ،**
. 2012/10/12،http//www،ahewar.org/débat/show.art.asp

تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها، ولقد برزت جماعات المصالح كعامل هام، ومؤثر في كل من السياسة الداخلية، والخارجية للدولة، وتوجد عدّة أشكال من جماعات المصالح منها الدينية، والاقتصادية، والمالية، وأهمها الشركات المتعددة الجنسيات.

### ب - 3 وسائل الإعلام:

ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار، والرأي العام، وتعتبر وسائل الإعلام الملاحظ الأول للأحداث الدولية، وهي مصدر أساسي لتفسيرها، فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية بدور بارز في توجيههم، وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات، وبالإضافة لإلى كون الوسائل الإعلامية مصدرًا هامًا للمعلومات الداخلية، والخارجية فإنّه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام تجاه السياسة الخارجية للدولة.[1]

### ب - 4 الرأي العام:

كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور يذكر قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنّه مع نهاية الحرب، ومع نمو الوعي السياسي للشعوب بدأ الرأي العام ممثلا برأي القوى العالمية يظهر، ويؤثر في مجرى السياسة الداخلية، والخارجية للدول.

و يعبر الرأي العام على نفسه إما من خلال قوات منظمة مثل الأحزاب، وجماعات المصالح، والوسائل الإعلامية كما هو الحال في الدول الديمقراطية أو يرفض نفسه في شكل مزاج عام، ومظاهرات سياسية كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث.[2]

هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الخارجي، وهي المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول، ومنظمات دولية فقد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي مع عملية صنع القرار السياسي في الداخل ليست ذات قيمة، وأصبحت البيئة الخارجية تأخذ دورًا هامًا

---

(1) سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،ط2 ، 1998) ،ص 13.

(2) سليم محمد السيد، **نفس المرجع**، ص 14.

في التأثير على القرار، ومدى تنفيذه، وظهرت الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها:

- وجود المنظمات الدولية: و منها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.
- العلاقات القانونية بين الدول وفق القانون الدولي، فكثيرًا ما أخذت القرارات السياسية طابعًا دوليًا من خلال تأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الإيجابية أو السلبية بين الدول.
- قيام التكتلات العسكرية، والاقتصادية، وهذه التكتلات تؤثر على صنع القرار داخل الدول الأعضاء لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف، ومناهج، وأفكار ذلك التكتل.

**2- أهداف السياسة الخارجية**

هناك صعوبة في التحديد الدقيق لأهداف السياسة الخارجية للدول نظرًا:

- أن الأهداف ليست واحدة بل متعددة، ومتنوعة، واختلافها، وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها، وطبيعة المنطقة الكائنة فيهان وطبيعة قوة الدولة.
- أنّ الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية من حيث الأهمية إلا أنّه عمومًا يمكن تحديد الأهداف بشكل عام لكل دولة إزاء سياستها الخارجية بـ:

**2-1 المحافظة على استقلال الدولة، وسياستها، وأمنها القومي**: ويكون ذلك من خلال:

أ- محاولة إقامة علاقات جديدة مع دول الجوار.

ب- الدخول في تحالفات مختلفة، ومتعددة مع غيرها من الدول.

ج- الحصول على مساعدات عسكرية، واقتصادية، والدخول في معاهدات رسمية، وتكتلات عسكرية، وسياسية، واقتصادية.[1]

**2-2 زيادة قوة الدولة**

و هذا الهدف مرتبط بالهدف الأول، ويعتبر الأداة، والوسيلة الأساسية للحفاظ على سيادة الدولة، وأمنها فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية،

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية (الأردن**: دار زهران للنشر و التوزيع،2010)، **ص** 42.

والاقتصادية، والبشرية، والجغرافية، والتكنولوجية، والنفسية، وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأنّ السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى مدى قوة الدولة.

**3-2 تطوير المستوى الاقتصادي للدولة**

الذي يعتبر من الأهداف الأساسية لأن وجود الدولة يستند غلى وجود قاعدة اقتصادية تتوفر فيها الثروة الوطنية.

**كذلك العمل** على نشر الإيديولوجية، والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها. **والعمل** على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي.[1]

## المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

إنّ عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بعدّة عوامل داخلية، وخارجية وقد قسمها "د. أكريد" إلى ثلاثة مراحل:

**1- المرحلة الأولى (المدخلات):**

وتشمل المعلومات، والملاحظات، ونقل المعلومات، وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

**2- المرحلة الثانية (القرارات):**

وتشمل استعمال المعلومات، وعملية التخطيط، وعملية التحليل التي ترتكز على الأهداف، والاستراتجيات البديلة، والمناقشة، والمساومة.

**3- المرحلة الثالثة (المخرجات):**

وتشمل الخيارات السياسية، والتنفيذ، والمتابعة، والإعلام، والمفاوضة، والتعلم من خبرة التطبيق. وقد فرق د. عبد الهاجي التهامي بين صنع السياسة الخارجية، وصنع قرار السياسة الخارجية، وتنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أنّ:

**1-3 صنع السياسة الخارجية:**

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سابق** ، ص 44.

يعني مجمل النشاطات التي تنتهي غلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه، ومبادئه، وتوجيهاته العامة فهي تتضمن مشاركة أجهزة، وقوى عديدة رسمية و غير رسمية.[1]

### 2-3 صنع قرار السياسة الخارجية:

يعني تحديد البدائل لمواجهة مشكلة أو موقف معيّن. ومضمون ذلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكاملة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت الملائم.

وتتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة والتي يصعب حصرها بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعصف العالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ومنظومته الاشتراكية، وأهم هذه العوامل: العوامل الموضوعية، والتي تنقسم بدورها إلى عوامل داخلية و خارجية.

**أ- العوامل الموضوعية الداخلية:**

وهي تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية، والتي من داخل نطاق ممارستها لسلطتها، وتشمل تلك العوامل:

و يقصد بها كل الأبعاد الكاملة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة شاملة، والتي تتسم بالاستقرار النسبي و تنقسم هذه العوامل إلى:

**أ- 1 القدرات القومية:** وتشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة ومستواها، و بالتالي القدرات الاقتصادية، والعسكرية المتاحة، بما يشمل حجم تلك القدرات، ومستوى تطورها التقني.

**أ- 2 المشكلات الاجتماعية:** ويقصد بها تلك المشكلات المرتبطة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة.

**أ- 3 مستوى التطور القومي:** يمثل هذا المستوى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد و المجتمع، ووعي الأفراد بتلك الخصائص، ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة.

---

[1] أشواق عباس، **الحوار المتمدن: المحور مواضيع و أبحاث سياسية**(العدد 1291، 2005)، ص 1.

**أ- 4 التكوين الاجتماعي:** ويقصد بذلك آثار النخبة السياسية، والطبقات الاجتماعية، وجماعات المصالح السياسية.[1]

**أ- 5 التوجهات المجتمعية:** ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يتناولها معظم أفراد المجتمع، و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والإيديولوجية.

**أ- 6 النظام السياسي:** لا يتصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي، وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية، والموارد المتاحة لها و الضوابط السياسية الواقعة عليها.

**ب- العوامل الموضوعية الخارجية:** و هي تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية بمعنى الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل:

**ب - 1 النسق الدولي:** وينطوي عليها عدّة عوامل وهي: عدد الوحدات وماهيتها، وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي، والعمليات السياسية الدولية.

**ب - 2 المسافة الدولية:** ويقصد بها التشابه، والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث، والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدة في علاقات، ويشمل عامل المسافة الدولية المسافة الخارجية، والمقدرات النسبية، وتوازن القوى و تشابهها.

**ب - 3 التفاعلات الدولية:** إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشتمل سباق التسلح، والتبعية الاقتصادية، وسياسة الاستقطاب.

**ب - 4 الموقف الدولي**: ويقصد به الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة زمنية معيّنة، والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معيّن للتعامل معه.

**3-3 تنفيذ السياسة الخارجية:**

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**( دار الجبل،ط2، 2001)، ص22.

يعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج و آليات و نشاطات، ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.[1]

**ت- العوامل النفسية:**

السياسة الخارجية ليست مجرد نتاج للتأثير المباشر العوامل الموضوعية فقط بل السياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرد أو مجموعة أفراد، وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية، وخصائص شخصيته وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية.[2]

و يلعب القائد دورًا أساسيًا، ومهمًا في صنع السياسة الخارجية وخصوصا في بلدان العالم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان، وذلك من خلال التطوير و التخطيط والتكييف، وتعتبر أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته السياسة الخارجية **تتمثل في:**

- الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية، والمتغيرات الدولية.
- السمات الشخصية والذاتية والتجارب والقدرات.
- الثقافة والمعارف النظرية.
- **أسلوب القائد.**

فالقائد الناجح هو من يستطيع كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وأن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام.[3]

**4- المناهج المتعلقة بالسياسة الخارجية:**

و فيما يخص المناهج المتعلقة بالسياسة الخارجية لا يوجد هناك منهج ثابت تسير عليه أي وحدة من الوحدات الدولية في طريقة تعاملها مع الوحدات الأخرى نظرًا للتعقيد الحاصل في التعاملات بين الدول، ولكن يمكن تحديد منهجين أساسيين يتمثلان في:

---

(1) **أشواق عباس، مرجع سابق**، ص 3.
(2) محمد السيد سليم، **مرجع سابق** ، ص 23.
(3) محمد عبد الله يوسف مهر، **السياسية الخارجية الإيرانية، تحليل صناعة القرار، السياسة الدولي** (1999)، ص 19.

**4- 1 المنهج الإيديولوجي:**

أي أن السياسات التي تتبعها الدول اتجاه العالم الخارجي تعبر عن المعتقدات السياسية والاجتماعية و الدينية السائدة.

**4- 2 المنهج التحليلي:**

حيث تنطلق تلك الدول في سياساتها من تقاليد الدولة و موقعها الجغرافي و المصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته، فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات ويخضعها للتحليل.[1]

**إنّ** الحكم على السياسة الخارجية من حيث خطأها وصوابها هو أمر صعب وإن كان يعتمد دوما على نتاج تحققه السياسة الدولية المعينة من مكاسب، ولكن يمكن من خلال بعض المعايير تقييم الأداء السياسي للدولة، وأهم هذه المعايير المستخدمة:

**أ- الوضوح:** يقصد بذلك وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية وسط الأحداث الدولية المعتادة.

**ب- الاتساق:** و يعني التكامل و الانسجام في كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية والتوجيهات، وأهداف الإدارة الإستراتجية.

**ت- الاستمرارية:** ويعني وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية سواء على مستوى الصياغة أو التنفيذ.

**ث- التوافق:** ويقصد به توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية، ومع مقدرات الدولة بصفة عامة.

**ج- التكييف:** ويعني القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقًا لتغير الظروف.

يمكن القول عمومًا أنّ السياسة الخارجية تعتبر محصلة لعملية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية.[2]

---

[1] محمد عبد الله يوسف مهر، **مرجع نفسه**، ص21.

[2] **محمد عبد** الله يوسف مهر، **مرجع سابق**، ص 22.

## المطلب الثالث: أشكال السياسة الخارجية و وسائلها.

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف.والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها: الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

### 1- الدبلوماسية: Diplomacy

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات".

والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

### 1-1 البعثة الدبلوماسية:

تتطلب عملية التمثيل والتفاوض التي تجرى بين الدول وما يترتب عليها من أعمال فرعية اضطلاع عدد من الأشخاص بمهام محددة لذا جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشخاص للقيام بتلك المهام. وعادة يرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعتبر الممثل الأصيل لدولته لدى الدولة الموفد لديها ويقوم بإدارة المجموعة وتوزيع العمل بين أعضائها.

وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسمى أو يعرف "بالبعثة الدبلوماسية" Diplomatic Mission وليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية وإنما يعتمد **عدد أفراد البعثة على المصالح التي تربط الدولة** الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة إليها **وتتحدد،** مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل.[1]

[1] ***http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm***

**2- القوات المسلحة: Military Power**

تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها".

كما أن الضغط والردع، إذا تم من خلالهما تحقيق الهدف القومي، أكثر جدوى من الحرب حيث أنهما لن يكلفا الموطن والمواطن أي عبء إضافي في حين أن الحرب سيترتب عليها خسائر إضافية للوطن والمواطن وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها.

**3- الدعاية: Propaganda**

تعني الدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين. والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها.

ولكي تكون الدعاية ناجحة وفعالة يجب أن يتوفر بها عدد من الشروط الأساسية. يجب أن تتسم أولاً بالبساطة في العرض حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل القارئ والمستمع العادي. فكلما كانت الدعاية بسيطة كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير وحققت بذلك الأهداف المرجوة منها.

كما يجب أن تتسم الدعاية بالقدرة على جذب انتباه القارئ أو المستمع وإثارة اهتمامه. وكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير كلما قوي جذبها للانتباه. ذلك أن الجماهير دائماً معنية بواقعها. وبالإضافة إلى الاهتمام بواقع الجماهير يجب الاهتمام بتحريك عواطفهم. لأن تحريك العواطف يساعد على إثارة الاهتمام بالمادة الدعائية.[1]

[1] ***http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm***

والدعاية لكي تكون مقبولة يجب أن تكون إلى حد ما معقولة. أي أن المادة الدعائية يجب أن لا تخلو من الصحة. ذلك أن الكذبة المطلقة ليس من السهل بيعها للجماهير، لأن الجماهير حينما تتلقى أي مادة دعائية تحاول مقارنتها إلى حد ما بالواقع للتأكد من مدى صحتها النسبية. ولا يشترك أن تكون كل المادة الدعائية صحيحة.

**4- الأدوات الاقتصادية: Eeconomic Instruments**

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

- الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

- أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

تعتبر التعريفات الجمركية Tariffs من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة.

**فقد** تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية، حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الميزانية **العامة للدولة**. وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، إذ أن فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية.

كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها.

ثم هناك القيود النقدية Currency Regulations وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة **والاستثمار**.[1]

[1] ***http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm***

وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والجنيه الإسترليني.[1]

## المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها.

### المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

تعتبر إيران دولة الثورات، ويبرز ذلك من خلال تطور تاريخها السياسي، فالمتتبع لتطوره التاريخي. يلاحظ أن معظم التغيرات التي حدثت على مستوى الدولة سبقتها ثورة مهمة، والاسم الذي يطلق عليها إن كانت دستورية أو بيضاء، أو ثورة إسلامية.

ففي نهاية القرن التاسع العلشر وبداية القرن العشرين حدثت ثورتان مهمتان في إيران، الثورة الدستورية سنة 1906 والثورة الإسلامية سنة 1979 ، واللتين أسهمتا في إنهاء النظام الشاهنشاهي* المستبد في الفترات الأولى من الحرب الباردة كانت إيران تابعة للولايات المتحدة في سياستها الداخلية والخارجية، لكن وبقيام الثورة الإيرانية تغير الأمر، فقد جاءت الثورة وبعدها قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية للقضاء على حكم رضا بهلوي الذي حكم إيران قبل الثورة الإسلامية، وكذا للقضاء على استغلال الغرب لثروات البلاد.[2] بالحديث عن محددات السياسة الخارجية الإيرانية، نذكر منها:

**1- المحدد الإيديولوجي:**

تعتبر الإيديولوجية العنصر الأكثر تأثيرا، وفي الحالة الإيرانية فإن الإيديولوجية المؤسسة للثورة هي تلك التي كان فيها الترابط الوثيق بين الدين والسياسة، ويتضح ذلك من خلال أفكار الإمام الخميني: [3]

---

[1] http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm

(*) الشاهنشاهي: نسبة لمصطلح الشاه و هو مصطلح إيراني معناه الملك، أي النظام الملكي الذي كان سائدا في تلك الفترة.

[2] فهمي هويدي، إيران من الداخل (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1991 )، ص 45.

[3] عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران 1997-2005 رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، 2005-2006)، ص 20.

**1-1 فكرة الحكومة الإسلامية:**

يعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويحقق تقدم المجتمع، ولكن الحكومة الإسلامية عنده لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهي حكومة دستورية، ولكن ذلك له معنى خاص عند الخميني، فالدستورية هنا تعني التقيد بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة وليست النصوص الوضعية.

**2-1 فكرة الأممية الدينية:**

انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك وأكراد وعرب وفرس، وأرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التي لا هم لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين، ولكن هذا النقد الحاد الذي وجهه لمفهوم القومية، وتمييزه بينه وبين مفهوم الوطنية، لم يمنعه من الانبهار بالشخصية القومية الإيرانية، وأهم من ذلك أنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة عن التعبير عن شدة مشاعرها القومية أثناء الثورة في 1979 .

**3-1 فكرة الحياد:**

تبنى الخميني فكرة الحياد من محتوى إسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى، لكن مفهوم الحياد كما حدده الخميني اصطدم بطرحه الخاص بتقسيم العالم إلى مستكبرين ومستضعفين، طالما أن هذا التقسيم كان يعني في جوهره التحيز للمستضعفين ضد المستكبرين.

**2- المحدد الاقتصادي:**

عملت إيران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها القومي، فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عملوا على إحداث تغييرات جذرية في النظام الإيراني، و ذلك إما عن طريق نظام اقتصادي إسلامي تأكيدا على أن الإسلام مثله مثل الرأسمالية والاشتراكية له فلسفة اقتصادية خاصة ما يعني رفض التبعية للغرب.[1]

---

[1] حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة ،( جامعة باتنة :العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسة ، 2009-2010) ،ص83.

تمتلك إيران إمكانات اقتصادية معتبرة في مجال الزراعة والصناعة، فضلا عن قدراتها من حيث الغاز والنفط، وذلك لولا الحصار المفروض عليها في فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد الذي يعتبر محافظا متشددا يتبع منهج الثورة الخمينية في تعامله مع قضايا السياسة الداخلية خاصة التي لا يربطها بالبراغماتية أو الإصلاح الاقتصادي.

**3- المحدد الإثني :**

إن النسبة الأكبر في إيران يمثلها الفرس بحيث يشكلون أكثر من نصف السكان بينما تشكل الأقليات الأخرى نسبة قليلة، وهنا يظهر البعد الإستراتيجي من خلال تفوق (51%)[1] من القومية الفارسية على باقي الأقليات مشكلة بذلك مقوما مهما من بين أهم مقومات الشخصية الإيرانية.

لا يقتصر المحدد الإثني على التفوق السكاني والعرقي فحسب، بل يتعداه إلى التفوق الديني كذلك، بحيث 98% من الإيرانيين هم مسلمون سواء كانوا شيعة أم سنة، ويتقاسمان بينهما النسبة فالمذهب الشيعي يعتنقه حوالي 89% والسني حوالي 9%، وتوجد ديانات أخرى كالمسيحية، اليهودية، الزرادشتية، وهي تملك تمثيلا لها في البرلمان وفقا للزيادة السكانية، أما من ناحية اللغة، فإذا كان 53% من السكان يتحدثون اللغة الفارسية فإنّ 18% يتحدثون الأذربيجانية، 6.1% يتحدثون الفيلانية، 10% يتحدثون الكردية و 2% يتحدثون العربية وهناك لغات أخرى [2].

لقد ساهم العنصر السكاني في دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية إزاء جيرانها تحديدا، من خلال استغلال الأقليات مما يحقق مصالحها، وكمثال على ذلك محاولة استغلال الانقسامات الدينية في الخليج العربي لصالحها، من خلال تجنيد الطائفة الشيعية ودعوتها لأن تكون قوة ضغط على النظم الحاكمة وزعزعة استقرارها، واستغلال التضارب القائم بين الشيعة والسنة لضرب استقرارها، كما يظهر أيضا من خلال مطالبة آية

---

[1] أحمدشكارة، إيران والعراق وتركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي ،( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2003)، ص 43.

[2] بلسم الطويسي،" أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلي الدولة"، نقلا عن الموقع:
http: // www. Aljazeera .net / in depth /iron – file / 2005/5/-19 htlml,15/09/2013.

لله الخميني الدول الخليجية بإتباع المذهب الشيعي والتشكيك بالشرعية الإسلامية لأنظمة الحكم فيها.

**4- المحدد الإقليمي والدولي:**

ويتمثل في مجموع السياسات والمصالح لدول المنطقة وللدول الكبرى بشكل خاص، وهي شبكة من المصالح المتضاربة التي يصبح على صانع القرار أن يتعامل معها على أساس تحقيق أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر.[1]

تكون هذه السياسات مبنية على استراتيجيات يتخذها صانع القرار في إيران لدرء الأخطار التي قد تجعلها لا تحقق أي مصلحة في المنطقة وتقصد في دراستنا دول مجلس التعاون الخليجي، ولكسب تحالفات إستراتيجية تمكنها من تحقيق مصالحها سواء من الدول المجاورة كتركيا أو الدول الكبرى كالصين وروسيا.

**5- المحدد السياسي :**

بعد الثورة الإسلامية، نجحت إيران في معالجة مشكل الشرعية والهوية إلى حد ما، إذ أنه أصبح لديها نظام دستوري يتكون من فقيه يعتبر الرجل الأول في البلاد، إذ يملك الزعامة الدينية والسياسية معا والممنوحة له من طرف الشعب وبتأييد من رجل الدين، هذا فضلا عن الرئيس والذي ينتخب لمدة أربع سنوات ولعهدتين غير قابلتين للتجديد، أما انتخابات الرئاسة فتجري كل 4 سنوات يمنح فيها حق الانتخاب بموجب الدستور لجميع الإيرانيين ذكورا وإناثا ممن بلغوا سن 16 تماما فما فوق[2]، وذلك بالإضافة إلى المؤسسات الدستورية الأخرى من السلطة التنفيذية كالوزراء والسلطة التشريعية بمختلف مجالسها والسلطة القضائية.

**6- المحدد الجيوبوليتيكي:**

تنسب إلى نابليون مقولة أن الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها الخارجية، إذ تقع إيران ضمن منظومة شرق أوسطية وضمن منظومة فرعية هي المنظومة الخليجية وكذا ضمن دول آسيا الوسطى، وتكتسي كذلك بعدا جيو-استراتيجيا في السياسة الدولية، لاحتوائها على النفط.

---

[3] وليد عبد الحي، إيران **مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** ،(الجزائر :مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 263.

[2] حبيبة زلاقي، **المرجع سابق**، ص 56.

إن الموقع الاستراتيجي لإيران يجعل منها بلدا له أهمية جيوبوليتيكية خاصة على مستوى منطقة الخليج، إذ يعتبر الخليج العربي ذا أهمية بالغة بالنسبة لها، فهو يعتبر نافذة إيران بالنسبة للعالم الخارجي بامتداده من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي على مساحة 800 كلم، ومن مصب شط العرب إلى مضيق هرمز، وعلى هذا الأساس، تعتبر إيران "دولة شبه مغلقة "تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي تعتبر الأطول 200 3 كلم مقارنة بسواها.[1] يستمد موقع إيران في المنطقة محوريته من الضعف الذي يعانيه الموقع الجيوبوليتيكي للدول المجاورة، ومن المستبعد أن يشهد الوضع العلم لهذه الدول تحولا هيكليا إيجابيا خلال السنوات القريبة القادمة، كما تتسم أهمية الخليج بالنسبة لصانع القرار الخارجي الإيراني من خلال سيطرة دول الخليج على طرق الملاحة البحرية الدولية، وذلك عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران وعمان.(أنظر الملحق رقم 1 ص92)

أما في الجنوب، فهي على بعد جوار عربي مخترق أمنيا و سياسيا، جسده الاحتلال الأمريكي للعراق، بحيث أصبح النظام العراقي موال لواشنطن، وهو ما يعني انتقال الدور الأمريكي من الفاعل الضاغط إلى الفاعل المباشر، هذا بالإضافة إلى الخلاف مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبي موسى، بالإضافة إلى تداعيات النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.

## المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الشرق الأوسط.

اتخذت الإستراتجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط صورًا عديدة، وذلك في مسعى منها لتنفيذ سياستها في ضوء التحولات السياسية التي حدثت في هذه المنطقة، وقد جاءت هذه المحددات لتخدم المشروع الإيراني القائم على أداء دور إقليمي واعد، يستند إلى قوة عسكرية تعتمد القدرات التقليدية، وغير التقليدية سواء المتعلقة بالبرنامج النووي، أو

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيراني ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 )، ص 16.

تطوير القدرات الصاروخية في البلاد، فضلا عن توظيف عدد من الأدوات الموجودة في المنطقة، والمدعومة من البيئة السياسية، والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تغيرات جذرية بعد الثورات العربية في مصر، وتونس، وليبيا، بما يخدم هذه الإستراتجية.

وقد نظرت السياسة الإيرانية إلى هذه التحولات في لبيئة السياسية والاجتماعية للمنطقة على أنّها امتداد الثورة الإيرانية عام (1979)، وأن الثورات العربية هي تعبير عن صحوة إسلامية تقودها الشعوب المسلمة، وتهتدي بذات القيم التي جاءت بها الثورة الإيرانية المتمثلة بالإطاحة بالطغاة، وعملاء الغرب، ومعاداة الولايات المتحدة الأمريكية، وحليفتها في المنطقة إسرائيل، ومساندة المستضعفين، والمظلومين ضد الاستكبار العالمي بما يساهم في قيام شرق أوسط إسلامي.

قامت إيران في عهد الخميني برعاية جماعات الصحوة من أبناء الطائفة الشيعية الداعية للوحدة لإسلامية، فدعت حزب الله في لبنان، وحزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وجماعة خط الإمام في الكويت،[1] ونظرت إيران إلى أنّ دستورها ينص على عدد من الواجبات يقع ضمنها من تسميهم جماعة المستضعفين، ومساندتهم في كافة أرجاء الوطن. وقد بالغت في تقييم قدراتها على نحو خطير في هذا الجانب.[2]

وانتهجت إيران منذ قيام الثورة عام 1979 سياسة خارجية ذات مخططات كبرى، سعت من ورائها كسب تأييد المسلمين من خلال تحديدها شرعية الأنظمة القائمة في الدول الإسلامية، وقسمت العالم إلى قسمين (المستضعفين و المستكبرين)، فنظر قادة الثورة الإسلامية لدول منطقة الشرق الأوسط على أنها حليف استراتيجي لقوى المستكبرين فدعا الخميني إلى وضع العتبات المقدسة في مكة المكرمة، والمدينة المنورة تحت سيادة إسلامية

---

(1) صلاح المانع ، **البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية**، ( أبوظبي: مركز الإمارات للدرلسات والبحوث الإستراتجية، 1996) ، ص 229.

(2) محسن ميلاني ، **سياسة إيران في الخليج، في السويدي، جمال سند، إيران والخليج، البحث عن الاستقرار**،( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية، 1996)، ص 122.

مشتركة، ونظمت إيران لهذا الغرض مؤتمرًا في لندن عام 1988، إلى جانب إدارة الاضطرابات في المملكة العربية السعودية أثناء موسم الحج.[1]

لذلك كان للدين الدور البارز في رسم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام بعد قيام الثورة التي قادها رجال الدين عام 1979، وسيطرة تيارهم المشتد على مقاليد الأمور، وإقصاء التيار الإصلاحي المعارض، فقد مهدت محاضرات الخميني، وكتاباته لمواجهة تحديات الحكم رغم معارضة كثير من رجال الدين له، وكرّس كثيرًا من كتاباته الرد على دعاة التيار الإصلاحي، وعمل على تنفيذها وخصص محاضرات وكتابات عديدة لشرح مفهومه لولاية الفقيه، و إقامة الحكومة الإسلامية، لذلك انعكست المفاهيم على صياغة أحكام الدستور، وبناء المؤسسات الدستورية، وتوجيه سياسة الدولة الخارجية.[2]

وعليه فقد سيطر الفكر الأيديولوجي القائم على مبدأ تصدير الثورة على الثقافة الإيرانية، فقامت إيران بتقديم الدعم للأحزاب، والجماعات الشيعية في الدول العربية، وهذا جزء من النظرة للثورة الطوباوية لدى الثوار الإيرانيين الذين استولوا على مقاليد الأمور في إيران، فتحدت إيران الأنظمة العربية الإسلامية، إلى جانب تجاهلها مصالح الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك جعل من إيران دولة معزولة عن العالم، وأنهكتها الحرب مع جارتها العراق، وسياسات الثوار، في الوقت الذي زاد عدد السكان بشكل كبير ، وتناقصت معه موارد الدولة من النفط، وفقدت إيران دورها الرائد في منظمة الدول المصدرة للنفط.[3]

وقد قُدر لإيران أن تفرض عليها الأحكام الجغرافية جوارًا غير مريح من كل الجهات مما أثار لديها القلق على أمنها القومي، وعلى مصالحها[4]، فهي تواجه من الشمال مشكلات بحر قزوين ودولهن التي أصبحت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي مركزًا لصراع دولي حول النفط والغاز، والذهب والفضة، والموقع الاستراتيجي، ومن الجنوب تطل إيران

---

(1) صلاح المانع ، **مرجع سابق**، ص 233.
(2) الزهيري أبو بكر مرشد فازع، **التوجيهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثارها على الأمن القومي**،( صنعاء : مكتبة مركز الصادق،ط2 ، 2011 )، ص 44.
(3) ميلاني، **مرجع سابق**، ص 127.
(4) نافع بشير موسى، **إيران الدولة الأزمة**،( الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شبكة الجزيرة، 2008 )، ص 11.

على الخليج العربي الذي يمر من خلاله ما يقارب ثلثي إمدادات النفط العالمية، ومن الشرق تواجه إيران مشكلات أفغانستان منذ الغزو السوفييتي لها حتى اليوم، وفي الجنوب الشرقي كما في الشمال الغربي هناك كل من باكستان وتركيا، وكلاهما دولتان قريبتان من الغرب، بل إنّ الأولى دولة نووية فيما الثانية عضو في حلف شمال الأطلسي، وكلاهما تتبنيان المذهب السنين وفيهما من الإرث التاريخي، والتعصب المذهبي ما يقيم سببًا كافيًا للتوتر مع الجار الشيعي الكبير (إيران)، وأخيرًا في الغرب جارها العراقي الذي ظل منذ الفتح الإسلامي بوابة فارس، ومن ثم إيران للعالم العربي، وهو جار يختزن تاريخًا طويلًا من التقارب والعداء مع إيران سبقت الإسلام بقرون طويلة، وازدادت صعوبة بعه وصولًا لحرب الثماني سنوات، ومن ثم الاحتلال الأمريكي وما جرى فيه ومن خلاله من تطورات حتى باتت العلاقة بين الدولتين متشابكة ومعقّدة، ولا يمكن توصيفها بسهولة، فكانت هذه الخطوط المتقاطعة من الضغوط الإستراتيجية المهددة للأمن القومي عوامل أسهلت في تحديد ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، وعلاقاتها بالمحيط الإقليمي[1].

وعليه، اجتمعت كل هذه الظروف الإستراتيجية لتفرض عن محدداتها على الإستراتجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، ولتضع الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية.

## المطلب الثالث : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب.

تعتبر السياسية الخارجية الإيرانية محيرة بالنسبة لأي مراقب نظرا لأنها غالبا ما تمثل في آن واحد آراء سياسة مختلفة لمراكز قوى مختلفة و بدون تشخيص مراكز القوى هذه لا يمكن تحديد الملامح الأساسية الخارجية الإيرانية كما لن يكون من الممكن كشف متناقضاتها. فكثيرا ما كانت الدول العظمى تتدخل في الصراعات الداخلية و مساندة ثورات محلية و بذلك أجبرت الحكومة المركزية على الركوع. تختلف السياسة الخارجية الإيرانية

(1) مكي لقاء، التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه،مصادر قوته، في: بركات، نظام تجريبي، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012 )، ص 345.

للجمهورية الإسلامية تمام مع السياسة الخارجية لنظام الحكم القديم و تتبنى آراء بديلة على جميع المستويات تقريبا[1].

**تعتبر** إيران دولة ذات أهمية جيو إستراتجية بحكم تاريخها و موقعها الجغرافي و مساحتها و ثقلها السكاني و قوتها العسكرية و مواردها وثرواتها خاصة النفطية و قيادتها للمذهب الشيعي ،ما سمح لها بأن تكون ذات مكانة إقليمية و دولية بارزة و يكون لها ثقل كبير في منطقة الشرق الأوسط إلا إن سياسات إيران الداخلية و الخارجية أدت إلى دخولها في نزاعات و صراعات مع الكثير من دول الجوار و العالم عموما [2].

كما تعتبر إيران من أقدم الحضارات في العالم و هي أحد الأعضاء المؤسسين الإسلامي، ويعتمد النظام السياسي الحديث في إيران على دستور عام 1979.وهدف إيران إقامة نظام عالمي جديد يقوم على السلام العالمي و العدالة و تستند علاقات إيران الخارجية على مبدأين القضاء على التأثيرات الخارجية في المنطقة و السعي لاتصالات دبلوماسية مكثفة مع الدول النامية و دول عدم الانحياز و تقيم علاقات دبلوماسية مع أغلب أعضاء هيئة الأمم المتحدة.

**و منذ عام** 2005 أصبح البرنامج النووي الإيراني موضوع خلاف مع الغرب بسبب الشكوك بأن إيران يمكنها تحويل التكنولوجيا النووية لبرنامج أسلحة العالم ، و قد أدى هذا بمجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات ضد إيران و فرض عليها حصار اقتصادي ما عزز من عزلتها الاقتصادية على الساحة الدولية.

ارتبطت إيران قبل الثورة بالكتلة الغربية و قامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة إلا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية و رغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية انقلبت المعادلات الموجودة و تسبب في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي و من أهم الإشكاليات التي يواجهها صانع السياسة الخارجية تحديد

---

[1] فاضل رسول ، **العراق-إيران :أسباب و أبعاد النزاع** ،(صدر عن المعهد النمساوي للسياسة الدولية : مكتبة الإسكندرية ، (ب ،ط )،1995، ص52 .

[2] عدنان كاظم جبار الشيباني و حميدة عبد الحسين الظالمي ،**الأهمية الإستراتجية لموقع إيران الجغرافي في دراسة في الجغرافية السياسية**(الكويت :جامعة القادسية ،(ب ت ن ))، ص 15 .

علاقته بالغرب حيث تكسب هذه العلاقة أهمية محورية في السياسة الخارجية الإيرانية فبناء عليها تتشكل العلاقة مع الخارج ككل.و في ظل العلاقة المتوترة بين إيران والقوة المركزية تشكلت أبعاد العلاقة بين إيران و نظمها الإقليمية في الخليج و آسيا الوسطى .

تقوم سياسة إيران الخارجية على الخروج من العزلة المفروضة عليها و جعلها فاعلا رئيسيا في أمن و اقتصاد الخليج وآسيا الوسطى في محاولة لكسب نفوذ داخل المنطقة من حيث احتياطات النفط و الغاز ،فمن الناحية الإقليمية توجد إيران في منطقة مخترقة من الغرب و لا بد من تحديد نهج السياسة الخارجية الإيرانية، و مثلت إيران تحديا للحضور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، ولهذا الخلاف جذور تاريخية و جغرافية و إيديولوجية وكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية و أهدافها الإقليمية و ارتفعت درجة العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران خاصة بعد الثورة ،إلا إن هذا العداء خفت حدته وركزت إيران في توجهها نحو العالم الخارجي خاصة الغربي وبشكل أخص الأمريكي على مفهوم ثقافي جديد و هو حوار الحضارات و جوهر الخلاف الأمريكي الإيراني خلاف حضاري[1].

## 1- الحوار الأوربي:

كانت الدول الأوروبية محلا للحوار و تبلورت مصالح أوروبية مستقلة خاصة ايطاليا و فرنسا و ألمانيا ، و استفادت إيران من تضارب المصالح الأمريكية الأوروبية خاصة على المستوى الاقتصادي وقد قامت الدعاوى الأوروبية لتحسين العلاقة من إيران على ضرورة دعم الاتجاه التحديثي الذي يقوده خاتمي و إيران بدأت مرحلة الرد على الطوق الإقليمي الذي تحاول أن تفرضه واشنطن[2].

تبنى الاتحاد الأوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية سياسة مفصلة ومختلفة عن الولايات المتحدة، فبينما كانت هذه الأخيرة تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران

---

[1] رجائي سلامة الجرابعة ، **الإستراتجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط : كلية العلوم السياسية ،2012 )، ص83-91 .

[2] سهيلة عبد الأنيس محمد ،**العلاقات الإيرانية الأوروبية الأبعاد و ملفات الخلاف** ، (مركز الإمارات للدرلسات و البحوث الإستراتجية ، العدد 126، 2007 )، ص92 .

وعزلها وحصارها اقتصاديا، كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي من خلال عملية التفاوض، ويدخل ذلك في إطار السعي الأوروبي لتقديم مفهوم مختلف لحل الأزمات الدولية والتي لا تخرج عن إطار تحقيق مصالحه التي قد تختلف عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومثل ذلك الدور الذي لعبته الترويكا الأوروبية أثناء المفاوضات مع إيران في ملفها النووي.

## 2- الحوار الروسي:

توثقت العلاقات الإيرانية الروسية و شاركت الدولتان في كثير من الرؤى لمواجهة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد فتشابهت المواقف من أفغانستان ووسط آسيا لما تشعران به من محاولات الولايات المتحدة و حلفاءها لتحجيم نفوذها و إنكار دورهما في نفط بحر قزوين و اتضحت العلاقة القوية بين روسيا و إيران عندما تصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي .و تمثل روسيا مصدرا أساسيا للتسليح و المساندة،توجه آسيوي جديد تنظر إيران ،إلى مسالة تنمية العلاقات بمختلف جوانبها مع القارة الآسيوية باعتبارها تحظى أهمية قصوى و أولوية كبيرة ،و تشترك إيران و الصين في رؤيتها لكثير من الشؤون الدولية منها النظام الدولي الجديد ، حيث تساند الدولتان التعددية في النظام العالمي[1] .

و من ناحية أخرى تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة في وقت تعد الصين من كبار مستوردي الطاقة و من ثم أقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة في عدة مجلات منها الطاقة و التكنولوجيا الثورية ، و تحتل إيران المرتبة الثالثة في قائمة الدول المرة للبترول لليابان الشريك الاقتصادي الأول لإيران على المستوى الدولي .و في الواقع فان كلا من ايران و اليابان يكمل أحدهما الأخر اقتصاديا.

[1] سهيلة عبد الأنيس محمد ،**المرجع السابق** ،ص 93 .

**3- الحوار الأمريكي:**

مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والحضور الأمريكي في إقليم الخليج، ولهذا الخلاف جذور تاريخية إيديولوجية وجغرافية، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية التي تتشابك مع مصالح إسرائيل أهم منافسي إيران على دور المهيمن الإقليمي وأحد أهم دعائم الإستراتجية الأمريكية في المنطقة.حصل نوع من التغيير على مستوى الخطاب الرسمي الإيراني تجاه الولايات المتحدة في عهد الإصلاحيين من خلال طرح مفهوم حوار الحضارات في محاولة لنفي صفة التطرف على التوجه الإيديولوجي الإيراني في المحيط الإقليمي[1]، إلا أن المواجهة الأمريكية تبقى من أهم العوائق الدولية التي تواجه إيران لبلوغ طموحها كدولة مهيمنة، تلك المواجهة التي برزت على مستويين أساسين مستوى المصالح ومستوى القيم.

إن عمق البعد الثوري في النظام السياسي والقيم الإيرانية، صعب من تصور التغييرات المطلوبة من طرف الولايات المتحدة في هوية النظام الإيراني بشكل يغير من توجهاتها الخارجية، وبالتالي، الأصل في الخلاف هو إيديولوجي بالدرجة الأولى، لذلك يرى التيار الإيراني المحافظ أن العلاقة مع الولايات المتحدة تعارض مصير الثورة لما تمثله من تهديد للهوية الإسلامية لإيران، وفي المقابل يصنف المحافظون الجدد الولايات المتحدة إيران ضمن الدول الراعية للعنف والتطرف الذي يجب مواجهته[2]

---

[1]) باكينام الشرقاوي ،السياسة الخارجية الإيرانية، نقلا عن الموقع :
***http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-B0EC-AA98FFBD6A10.html, 06/11/2013, 10:00.***

2)باكينام الشرقاوي ،**نفس المرجع**.

## خلاصة الفصل الأول :

تسعى السياسة الخارجية الإيرانية إلى تنفيذ برنامج يتضمن بعدا رئيسيا يتميز بالعمومية و الشمولية على النحو الذي يجعل من الصعب على دوائر صنع و اتخاذ القرار الإيراني السيطرة عليه، تتراوح توجهات السياسة الخارجية بين الانعزال أو عدم التدخل أو عدم الانحياز. فقد ظلت السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم الشاه تجمع بين الانعزال و التدخل ،أما في فترة الفترة التي أعقب قيام الثورة الإسلامية فقد تخلت إيران عن حالة الانعزال و أصبحت تعتمد على التدخل في قضايا المنطقة و تدعم حركات المقاومة في المنطقة. و يرتبط دور بطبيعة مكانة الدولة ضمن النسق الذي توجد ضمنه و بالنسبة لإيران فقد كانت في فترة حكم الشاه تقوم بدور التابع للسياسة الأمريكية و الوكيل لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط ،ثم أصبحت إيران تتبنى دور المدافع عن العقيدة المستقل عن الأحلاف العالمية. وتتمثل أهداف سياسة إيران الخارجية في الأوضاع السياسة الإقليمية و الدولية التي تسعى لتحقيقها في المستقبل، و أهدافها لم تعد محصورة داخلها بل أصبحت تتجاوز الحدود الإيرانية إلى العديد من منطق العالم الأخرى. و بالنسبة لاستراتيجيات إيران يشوبها الكثير من التعقيد بسبب التداخلات و التفاعلات المعقدة في علاقة إيران المتدهورة مع أمريكا و الغرب من جهة و علاقاتها المتطورة مع بعض دول المنطقة و القوى السياسية وحركات المقاومة العربية.

اتخذت الإستراتجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط صورًا عديدة، وذلك في مسعى منها لتنفيذ سياستها في ضوء التحولات السياسية التي حدثت في هذه المنطقة، وقد جاءت هذه المحددات لتخدم المشروع الإيراني القائم على أداء دور إقليمي واعد، يستند إلى قوة عسكرية تعتمد القدرات التقليدية، وغير التقليدية سواء المتعلقة بالبرنامج النووي، أو تطوير القدرات الصاروخية في البلاد، فضلا عن توظيف عدد من الأدوات الموجودة في المنطقة، والمدعومة من البيئة السياسية، والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تغيرات جذرية بعد الثورات العربية في مصر، وتونس، وليبيا، بما يخدم هذه الإستراتجية.

تعتبر السياسية الخارجية الإيرانية محيرة بالنسبة لأي مراقب نظرا لأنها غالبا ما تمثل في آن واحد آراء سياسة مختلفة لمراكز قوى مختلفة و بدون تشخيص مراكز القوى هذه لا يمكن تحديد الملامح الأساسية الخارجية الإيرانية كما لن يكون من الممكن كشف متناقضاتها. فكثيرا ما كانت الدول العظمى تتدخل في الصراعات الداخلية و مساندة ثورات محلية و بذلك أجبرت الحكومة المركزية على الركوع. تختلف السياسة الخارجية الإيرانية للجمهورية الإسلامية تمام مع السياسة الخارجية لنظام الحكم القديم و تتبنى آراء بديلة على جميع المستويات تقريبا.

# الفصل الثاني

# الاتفاق النووي الإيراني و أثره على السياسة الخارجية الإيرانية

الاتفاق الذي تم بشأن الملف النووي يفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية، ويشكّل خطوة كبيرة نحو تحقيق السلام العالمي، لأن المفاوضات كانت مبنية على أسس واضحة، قائمة على مفهوم الربح المشترك، فجميع الأطراف مستفيدة من هذا الاتفاق، وسيمثل نقلة نوعية في السياسة العالمية، حيث إنه سيساعد على تسويق فكرة جديدة تتمثل في الدبلوماسية، وأسباب حلّ الملف الخلافي الذي يعيد إيران إلى المجتمع الدولي بعد سنوات من العُزلة، تكمن في أن تكاليف الحرب ضد إيران لا يُمكن حسابها .ويعتبر الملف النووي الإيراني من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لارتباطه بعدة مستويات داخلية وخارجية، فقد بدأت سياسة التسلح الإيراني منذ عهد الشاه مدعومة في ذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن 20 حينما كانت إيران في ظل الحكم الشاهنشاهي تلعب دور شرطي الخليج العربي حماية للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية آنذاك بدأ البرنامج النووي الإيراني، وقد كانت أول منشأة نووية ضخمة بناها الشاه في طهران هي مركز البحوث النووية (Tehran Nuclear Research Center) الذي تأسس في عام 1967 .

## المبحث الأول : مسار البرنامج النووي الإيراني قبل الاتفاق النووي.

في هذا الإطار، عقدت إيران اتفاقيات مع كل من فرنسا وألمانيا في 1968 لانجاز مفاعل بوشهر، ثم تمّ إيقاف النشاط النووي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية العداء على الغرب وخاصة الولايات المتحدة ووصفتها بالشيطان الأكبر، وتغيرت مواقفها من سياسة التسلح الإيراني، إذ فسر هذا التوقف لأسباب عدة أهمها أن الخميني يرفض أصلا فكرة التسلح النووي، حيث أصدر فتوى تحظر تطوير واستخدام الأسلحة النووية، وهناك من يفسرها أن ذلك بسبب العزلة الدولية التي فرضت على إيران خلالها وانشغالها بتداعيات الحرب مع العراق .

### المطلب الأول: مراحل وتطور البرنامج النووي الإيراني.

انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 2 فيفري 1972 ، ووقعت على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 ماي 1975 ، و بدأ البرنامج النووي الإيراني منذ عهد الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بدأت إيران مساعيها نحو امتلاك السلاح النووي مبكرا، و قد مر نشاطها في هذا المسعى بمراحل:

#### 1- المرحلة الأولى:

بدأت في عهد الشاه**"محمد رضا بهلوي"** عندما قام بزيارة استطلاعية لأحدى المفاعلات النووية الفرنسية عام 1957. حيث أعلن الشاه عن اعتزام بلاده لامتلاك قدرة نووية متواضعة لأهداف تنموية اقتصادية.

ففي نفس السنة تم التوقيع على برنامج نووي مدني بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية. لا سيما و أن العلاقات بينهما قد تحسنت أكثر بعد إزاحة المخابرات الأمريكية رئيس الوزراء "محمد مصدق" عن منصبه عام 1953 [1].

1) **fr.wikipedia.org/wiki/programme-nucleaire-iranien/10/02/2008://HTTP**: ***LE PROGRAMME NUCLEAIRE IRANIE***

عام 1959 أنشأت منظمة الطاقة النووية الإيرانية مركز بحث طهران النووي و الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية بمفاعل نووي (تيب بول) بدأ يشتغل عام 1967 باليورانيوم عالي التغنية عام 1973 قام مصنع "اوروديف" لتغنية اليورانيوم بين السويد وفرنسا، اسبانيا و بلجيكا والتي تحصلت فيه إيران على حصة السويد فيه 10 % .

عام 1974 بدأت ألمانيا أشغالها لإنشاء أول قاعدة لمفاعل نووي إيراني في مدينة بوشهر[1]، وكان ذلك بناءا على اتفاق بين إيران و ألمانيا الغربية (آنذاك) يتم بموجبه تزويد إيران بالتقنية النووية، و قد تم هذا التعاون بناءا على خطة أطلقها الشاه الإيراني "محمد رضا بهلوي" تتضمن بدء عملية مكثفة لبناء عشرون مفاعلا نوويا من ضمنها مفاعلات طاقة تبلغ قدرتها 1300 ميغاوات[2].(أنظر الملحق رقم 2 ص93)

عام 1977 ساهمت فرنسا في بناء أربع مفاعلات نووية بمنطقة دار خوين، كما ساهمت في تمويل تغنية اليورانيوم بمجمع من التكاليف % "اوروديف" ( و هو مصنع أنشئ عام 1973 بين كل من فرنسا و بلجيكا و اسبانيا و السويد) بنسبة 12.5 من الميزانية العامة [3].

وقد استدانت إيران من الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة أولى حوالي مائة وثمانون مليون دولار و في مرحلة لاحقة مليار دولار لتمويل هذا المصنع ولشراء حصة السويد فيه، خلال هذه المرحلة كانت إيران تقرن سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية بضرورات التنمية الاقتصادية، بإيجاد مصدر طاقة بديل عن النفط المعرض للنضوب مع مرور الزمن و قد يكون هذا هو السبب الحقيقي لا سيما وأن إيران مرتبطة اليوم باتفاقات لتصدير الكهرباء إلى تركيا و بعض جمهوريات آسيا الوسطى.ولم تلقى إيران معارضة لنشاطها هذا خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت القضية في منافستها مع الإتحاد السوفيتي في سياق الحرب الباردة . حيث عملت الولايات المتحدة على استقطاب

---

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا و إيران..التفاعل النووي في المساحة الرمادية** (الجزائر:الخلدونية للنشر و التوزيع دراسات إستراتيجية، العدد 2، جوان 2006)، ص.110 .

(2) حسن راضي، **البرنامج النووي الإيراني و التحديات الكبرى (الحلقة 2)**، في:
**nawawi. htm/26/01/2008%20heyem20%20abu % www.Alahwaz.org/2006://**

(3) حسن راضي، نفس المرجع ، في:
**nawawi. htm/26/01/2008%20heyem20%20abu % www.Alahwaz.org/2006://**

دول أقطاب في أقاليم حيوية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية و هذا لمحاصرة نفوذ القطب المعادي لها في هذه الأقاليم.

**2- المرحلة الثانية:**

بحلول عام 1979 قامت الثورة الإسلامية في إيران و سقط نظام الشاه **محمد رضا بهلوي** ، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية حضرا على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران . وقد دعت كلا من فرنسا و ألمانيا إلى عدم استئناف التعاون النووي مع إيران إضافة إلى مغادرة العديد من علماء الذرة الإيرانيين البلاد عقب ثورة فيفري ، و رغم وصول العمل بمحطة بوشهر إلى 80% من المخطط التنفيذي و الذي أنفقت إيران عليه حوالي خمسة ملايير دولار[1] .

البرنامج النووي الإيراني بحالة من الجمود حتى منتصف الثمانينات بسبب التوجه نحو ترتيب الأوضاع الداخلية بعد الثورة الإسلامية .

**3- المرحلة الثالثة:**

مع حلول عام 1986 أعلن آية الله الخميني عن التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية و ذلك عبر تعاونها مع عدة دول في مجال الطاقة النووية، فقد عقدت اتفاقا مع الأرجنتين عام1987 للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المغنى غير المخصص للأغراض العسكرية، كما عقدت اتفاقا مع دولة جنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1988- 1989 للحصول على اليورانيوم المغنى، وعقدت اتفاقا آخر مع كوريا الشمالية حول تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ و التسليح الكيميائي والبيولوجي و النووي بين البلدين ، إضافة إلى أن إيران قد اشترت مفاعلا نوويا من الهند طاقته حوالي 10ميغاواط ، بشرط أن يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.لكن مع استئناف الحكومة الإيرانية المشروع مرة أخرى.

---

[1] انظر : الثورة في الشؤون النووية في : http://www.ahram.com

كانت الحرب العراقية-الإيرانية قد بدأت حيث قصفت القوات العراقية مفاعل بوشهر ست مرات مما ألحق ببنيته التحتية خسائر فادحة[1]، **علم** 1995 **أعلن رضا أمر** مدير البرنامج النووي الإيراني أن بلاده تعتزم بناء عشر محطات نووية للطاقة ، اثنين منها سيتم بناؤهما بالتعاون مع روسيا بتكلفة ثلاثة ملايير دولار إضافة إلى و قد بدأ حوالي 150 خبير روسي العمل بموقع المشروع ببوشهر. كما تم التوقيع على عقد رسمي مع الصين تم إبرامه **علم** 1994 سيتم بموجبه بناء مفاعلين نوويين لتوليد الكهرباء ، تبلغ طاقتهما الإجمالية300 ميغاواط[2]. **و**قد كان سبب تكثيف إيران لنشاطاتها النووية حالة اللاستقرار في منطقة الشرق **الأوسط** على اثر حرب الخليج الثانية، **و**الحصار الذي تعرضت له إحدى أقطاب النظام الإقليمي **للشرق أوسطي** .

لم يقتصر تعاون إيران مع روسيا التي لعبت الدور الرئيسي بعد ألمانيا في إعادة بناء محطة بوشهر، على الاستفادة من الخبراء فحسب بل تعدى ذلك حيث حصلت إيران على **حوالي** 500 جهاز طرد مركزي من روسيا و دربت حوالي سبع مائة مهندس إيراني في الفترة الممتدة ما بين 1999- 2005 **في مركز نوفوفورونيخ التدريبي التابع لمجمع RUSS INERGIE ATOM** والذين مروا بمراحل تطبيقية في محطات كهر ونووي.[3]

بنجاح التيار المعتدل في الانتخابات الإيرانية لعام 2000 ،**عمل آية الله محمد خاتمي** على إعادة بناء الثقة مع الغرب ، فخففت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصار الاقتصادي المفروض على إيران حيث أعلنت ذلك رسميا في 7 **مارس** 2000 **عن رفع جزئي للحصار** على صادراتها غير النفطية ، و المهمة للاقتصاد الإيراني (زرابي، مكسرات و بعض أنواع **الأسماك** [4]، حيث أعلن محمد خاتمي في أحد المناسبات "نحن لن نصنع القنبلة النووية ، نحن ضدها لأنها ضد الإنسانية " و قد أصدر محمد خاتمي فتوى تحرم صنع القنبلة النووية .

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، **مرجع سابق**،ص110.

[2] **انظر : الثورة في الشؤون النووية . http://www.ahram.com**

[3] JAQUESBELTRAN: ***LES Etats-Unis ET LE CONCEPTE DE STATE OF CONCERN /VERS LA FIN DU CONTAINMENT***
**26/01/08.http://WWW.DIPLOMATIEA.GOUV.FR/FR/IMG/PDF**

[4] حسن راضي، مرجع السابق **في :**
**nawawi. htm/26/01/2008%20heyem20%20abu % www.Alahwaz.org/2006:// http**

لذا اتسمت مرحلة المعتدلين بنوع من الهدوء فيما **يخص البرنامج النووي** إلى غاية 14 **أوت** 2002 أين سربت المعارضة الإيرانية صورا إلى وكالة الطاقة الذرية حول النشاط السري لمفاعلين نوويين أحدها في **أراك** لإنتاج الماء الثقيل و آخر في **ناتانز** لتغنية اليورانيوم، **و**أن نسبة التغنية قد وصلت إلى نسبة 36%.

**و**رغم أن هذه النشاطات جعلت أغلب الدول تدين إيران إلا أنها غير خارجة عن الشرعية الدولية حيث بموجب الاتفاق الذي كان ساريا بين إيران ووكالة الطاقة الذرية ليست إيران مضطرة لقبول تفتيش مرافقها النووية الجديدة قبل ستة أشهر من بداية نشاطها ، كما يتضمن القانون الأساسي للوكالة أن من بين الحالات التي تستلزم قيام الوكالة بمراقبة النشاط **النو**وي وجود يورانيوم مغنى بنسبة 20%، لأن نسبة تغنية اليورانيوم اللازمة للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية قدرها تقنيو وكالة الطاقة الذرية بـ :5%، **أما نسبة** التغنية اللازمة من أجل الحصول على الأسلحة النووية**فمقدرة** بـ : 90% .

لكن رغم هذه الخطى المتسارعة في انجاز صناعة نووية إيرانية متكاملة نفقد نجحت الدبلوماسية الأوروبية ممثلة في كل من بريطانيا ، فرنسا و ألمانيا في توقيع اتفاقية مع إيران،علقت إيران بموجبها عمليات تغنية اليورانيوم وكان ذلك في فيفري 2003 .**لكن** سرعان ما أعلنت إيران عن استئناف عمليات التغنية و تصنيع أنابيب الوقود النووي الخاصة بتغنية اليورانيوم و كان ذلك في 27 جويلية 2004 ،و يرجع عدم احترام إيران لإتفاقيتها مع الترويكا الأوروبية إلى **أسباب لعل أهمها:**

*حالة اللاستقرار في الجوار الناتجة عن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق والفراغ الإستراتيجي فيها الذي فتح أمامها باب المنافسة للهيمنة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي من جهة ، وعلى ضمان أمنها من جهة أخرى.

*عدم وفاء الترويكا الأوروبية بالوعود المقدمة لإيران حول منحها امتيازات اقتصادية كمساعدتها على الانضمام لمنظمة التجارة الدولية و لعب دور الوسيط لدى الولايات المتحدة

الأمريكية للإفراج عن 16 مليار دولار إيرانية مجمدة في البنوك الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية.[1]

**تواصل المسار التفاوضي الأوروبي مع** إيران حول ملفها النووي فعلقت مرة أخرى نشاطات تغنية اليورانيوم في 14 **نوفمبر** 2004 و بعد هذا التاريخ بعشرة أيام طلبت إيران من الترويكا الأوروبية إلى تعديل بعض بنود الاتفاق المبرم من أجل استبعاد بعض المعدات من شروطه لمواصلة بعض الأبحاث لكن الطلب رفض من قبل الترويكا ، وفي الثامن من **أوت** 2005 اكتشفت نشاطات لتغنية اليورانيوم بموقع أصفهان ، و بذلك خرق هذا الاتفاق.
و حتى يومنا هذا لا تزال إيران مصرة على حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية بموجب المادة الرابعة من اتفاقية حضر الانتشار النووي 1968.

## المطلب الثاني : البعد الإقليمي للملف النووي الإيراني:

يثير المشروع الإيراني ـ بالمعنى السياسي للكلمة ـ أصداء متعددة سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الإقليمي.[2]

فإقليميا أثار المشروع شكوك و مخاوف الدول العربية المجاورة وبالتحديد دول الخليج التي طالما كانت تخشى من فكرة تصدير الثورة الإيرانية فكيف بإيران يقودها نظام متشدد يبحث عن الزعامة و السيطرة في المنطقة، وفي هذا الاتجاه فإن هناك من الكتاب والمحللين من يعتقد أن الخطر النووي الإيراني ربما أصبح أكبر من الخطر النووي الصهيوني على الأمن القومي العربي، لأسباب قد يكون من بينها الاعتقاد السائد بأن الصراع مع إسرائيل قد رسم إطاره وإن لم يحسم في الواقع، كما أن المعادلة السياسية مستقرة في تل أبيب، في حين لم تجد الملفات الإيرانية ـ العربية المعقدة طريقها للحل، أي مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث والمشاكل المتولدة عن الوضع العراقي الجديد.[3]

---

(1) هنري كيسنجر **، (واشنطن بوش )أمريكا و إيران...ما المطلوب ؟**
**http://WWW.ASHARRQALAWSAT.COM/LEADER.ASP?SECTION:3&ISSUE=106088&QRTICLE=449714**

(2) يسين السيد ، **تحليل نقدي للمشروع الإيراني ،في موقع:**
**http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/191070.htm**

(3) **علي عبد الباقي، النووي العربي المنتظر لردع الصهاينة أم لمواجهة المد الشيعي؟، في موقع:**
**http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353**

أما بالنسبة لإسرائيل فهي تدرك حجم الخطر والتهديد المباشر على أمنها واستقرارها، والذي يترتب إثر تطوير إيران لمشروعها النووي.

فالقنبلة النووية الإيرانية سترعب الصهاينة، وستعيد توازن القوى في المنطقة العربية، وستجعل الصهاينة يفكرون جيداً قبل استهداف الداخل الفلسطيني واللبناني أو أية دولة عربية.

ويقول هؤلاء إن إيران لها مواقف مسبقة في دعم الجهاد الفلسطيني بالمال والسلاح، وكذلك دعم حزب الله في صراعه مع الصهاينة، فلماذا نستكثر عليها أن تكون قنبلتها النووية في صالح القضايا العربية والإسلامية.

وقد بنى هؤلاء موقفهم على أساس أن كل ما هو ضد الكيان الصهيوني فإنهم يؤيدونه ويدعمونه ويقفون بجانبه، لأن أي نجاح لإيران سيعتبر خصماً من إمكانات بني صهيون ومن يواليهم ويدعمهم بكل أشكال الدعم.[1]

رؤية إيران الإستراتيجية واضحة في كونها تريد أن تكون هي وليس غيرها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة. و لذا فهي في محاولتها اكتساب القوة بمفهومها الشامل تعتمد على أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية، ولا تغفل أبداً القوة المعرفية للدولة، والتي تقوم أساساً على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي. و هى في هذا الصدد تدرك بوضوح أهمية الانتقال الكيفي التي حدثت في بنية المجتمع العالمي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي، والذي يتحول ببطء وإن كان بثبات إلى مجتمع المعرفة، الذي لا يقوم إلا على أساس اقتصاد المعرفة.

و في هذا الصدد ثار نقاش حول مدى الخطر و التحدي الذي تشكله إيران عبر امتلاكها تكنولوجيا النووية على الأمن القومي العربي في المنطقة؟

فقد انقسمت ردود الأفعال الإقليمية إزاء المشروع الإيراني بين رؤيتان متضادتان:

**الرؤية الأولى** ترى أن المشروع الإيراني يحمل بعض المخاطر للأمن القومي العربي، وقد يؤدي في مجال الواقع إلى انتقاص من الأدوار العربية، وذلك على أساس أنه لا سقف

---

[1] علي عبد الباقي، المرجع نفسه،في موقع: http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353

لطموح إيران التي تريد أن تتوسع في دائرتها الإقليمية. وتعطى شواهد على ذلك من زيادة الثقل الإيراني في الجبهة الداخلية العراقية.[1]

ويمكن القول إنه بعد أن مضت مرحلة تصدير الثورة التي ميزت المسيرة الثورية الإيرانية في السنوات الأولى، إلا أنها عادت من جديد بعد تولي أحمدي نجاد رئاسة إيران، حيث حفلت خطاباته بأفكار أممية تدعو لنصرة المستضعفين في العالم، مما دعا عديداً من الدوائر إلى التأكيد على أن عملية تصدير الثورة عادت من جديد.

ومن جهة الدول الخليجية فإنها معنية أكثر من غيرها بهذا الملف بحكم القرب الجغرافي، مما يجعلها الأكثر عرضة للآثار البيئية والأمنية لهذا البرنامج. كما أن هذه الدول سوف تتضرر أكثر من غيرها في حال حدوث مواجهة مسلحة بين واشنطن وطهران بشأن الملف النووي.[2]

لكن **هناك رؤية مضادة** ترى أن هذه المخاطر التي تنسب إلى المشروع الإيراني تتضمن مبالغات متعددة، وأنه يمكن أن تتقاطع المصالح العربية والإيرانية. وعلى ذلك ليس هناك ما يدعو الدول الطامحة إلى لعب دور إقليمي متميز مثل مصر والسعودية وإيران إلى أن تعتبر المسألة مباراة صفرية بحيث إذا ارتفعت مكانة دولة منها انخفضت بالضرورة مكانة الدولة الأخرى. ومما يؤكد على واقعية هذه الرؤية أن إيران نجحت في السنوات الأخيرة في عقد مبادلات تجارية مهمة بينها وبين السعودية والكويت، مما يدل على أن سيناريو التعاون بين إيران والدول العربية ليس تصوراً مثالياً مستحيل التحقيق بل إنه واقع فعلي قابل للنمو.

ومن هنا يمكن أن يقول البعض انه من خلال التفاهم والتفاوض يمكن أن تكون إيران قوة مضافة للقوة العربية التي تعاني في الوقت الراهن أزمة في توحيد الاتجاه.[3]

---

(1) علي عبد الباقي، المرجع نفسه، في موقع: http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353

(2) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إيران النووية بين التخصيب والترهيب في موقع: www.Aawsat.com/leader

(3) علي عبد الباقي، مرجع سابق، في موقع: http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353

**1- الموقف الإسرائيلي:**

إسرائيل وصفت الاتفاق بأنه خطأ تاريخي، وإنها غير مُلزمة بهذا الاتفاق، وأنه يشكّل أكبر انتصار دبلوماسي لإيران. ويأتي الموقف الإسرائيلي الرافض للاتفاق النووي بسبب الرؤية الإسرائيلية لإيران بوصفها تمثل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي، ولا تنصب انتقادات إسرائيل حول شروط الاتفاق فحسب، بل امتدت إلى التداعيات التي قد تكون في الشرق الأوسط. وتبرز هناك ثلاثة مخاوف،الأولى هي أن معايير إطار الاتفاق تشير إلى إن إيران ستكون قادرة على الحفاظ على البنية التحتية النووية بالحجم الصناعي عند انتهاء مدة الاتفاق، وقد تؤدي أية تطورات من هذا القبيل إلى تغيير الوضع الراهن في المنطقة، والثانية هي خشية إسرائيل من أن الامتثال الإيراني سوف يكون أقل مما تتصوره واشنطن، وسيصعب تنشيط العقوبات إذا لزم الأمر،لان اختلاف المصالح التجارية بين أعضاء مجلس الأمن سيجعل من الصعب تطبيق عقوبات على الصعيد العالمي، والثالثة،أن إسرائيل تخشى من أن يؤدي الاتفاق إلى تشجيع طهران على لعب دور أكبر.

**2- الموقف السعودي:**

أكدت الحكومة السعودية أنه إذا توفر حسن النوايا، فيمكن أن يشكّل هذا الاتفاق خطوة أولية في التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني. والمشكلة من وجهة نظر السعودية تكمن في أن هناك فجوة أيديولوجية واسعة بين الولايات المتحدة وإيران. ويمكن تفسير أسباب المعارضة السعودية للاتفاق بالإشارة إلى أنه في حال تقلص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، فإن إيران ستكون القوى الإقليمية العسكرية الأقوى، وهناك أقلية شيعية لا يمكن إغفال أهميتها، وتتركز في المنطقة الشرقية من المملكة وهي منطقة غنية بالنفط، والتقارب الإيراني مع الشيعة فيها يعد أمراً محتملاً ومن ثم ربما يتسبب في حدوث اضطرابات داخل السعودية تهدد استقرارها.[1]

**المطلب الثالث : البعد الدولي للملف النووي الإيراني:**

ربما كانت المبادرة النووية الإيرانية هي التي أثارت بشكل مباشر ردود فعل بالغة الحدة، سواء من قبل الولايات المتحدة الأميركية أو من جانب الدول الأوروبية.

[1] صلاح الدين الحاج محمد،"الملف النووي الإيراني" (السياسة الدولية :نشر بتاريخ الخميس, 27 أوت 2015 ،14:00)، ص15 .

بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية كان رد الفعل حادا لأنها تعتبر نفسها ـ وهذا هو **الواقع**- القطب الأوحد في العالم، الذي يحاول باعتباره القطب المهيمن Hegomon السيطرة على مجمل السياسات الدولية، سواء في السياسة أو الاقتصاد أو حتى في مجال الثقافة. والقطب الأميركي الأوحد لا يقبل أن تتحدى دولة ما هيمنته، وخصوصاً إذا ما تجاسرت وحاولت الدخول في عضوية **النادي الذري المغلق**.[1]

ربما يبدو الحرص الإيراني على حيازة السلاح النووي منطقيا، في ظل إصرار الولايات المتحدة على اعتبار إيران الضلع الثالث في محور الشر ـ كما أعلن بوش في مبدأ ولايته، وبما أن الولايات المتحدة قد كسرت الضلع الأول من هذا المحور، وهو عراق **صدام**، فلا يمكن ضمان سكوتها عن الضلع الثاني وهو إيران نجاد، المتعاونة مع الضلع الثالث، وهو كوريا الشمالية. أمريكا تجتهد ـ بقصد أو بدون قصد ـ في تأكيد مخاوف، فهي ـ وبرغم بعض التحالفات التكتيكية المؤقتة ـ لا تزال تكدس لإيران الذرائع، وتجدد التهديدات بتوجيه ضربات عسكرية لها إذا لم تتخل عن برنامجها النووي.[2]

ويكفي أن يقرر **"هاس"** في صدر مقالته المهمة التي نشرها في العدد الأخير من مجلة "الشؤون الأجنبية" والتي جعل لها عنواناً ملفتاً للغاية وهو "نهاية **الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط**": "انتهى زمن الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط وبدأت حقبة جديدة في تاريخ المنطقة الحديث. وسيحدد مصائرها ممثلون جدد ورؤى جديدة تتنافس على النفوذ. وحتى تستحوذ واشنطن عليها سيكون عليها أن تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية.[3]

**وبناء على أطروحات "ريتشارد هاس"** يمكن القول ان مستقبل المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط سيتوقف ليس فقط على رد الفعل الأميركي أو الإسرائيلي على

---

(1) يسين السيد **، مرجع سابق**.

**في موقع: http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/191070.htm**

(2) عبد العزيز بن مصطفى كامل،**أزمة الخليج الرابعة . . . العالم ونوايا إيران النووية، في موقع :**
**http://www.saaid.net/Doat/kamel/12.htm**

(3) يسين السيد **، مرجع سابق**.

**في موقع: http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/191070.htm**

التحدي النووي الإيراني، بل أيضا على التغيرات في مسار المشروع الأميركي في المنطقة، بالإضافة إلى ردود الفعل الإقليمية.[1]

وعلى هذا المستوى يبدو أن إيران كما أشرنا في البداية شكلت حالة عجزت فيها منظمات المجتمع المدني على تقديم و إيجاد آلية متكاملة للتعامل مع هذه الأزمة، بحيث استندت في موقفها إلى دعم الدول الكبرى كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة لتكسب دفع في تجسيد مواقفها.

لكن ورغم هذه الخطوات المتأنية التي حاولت الحكومة الإيرانية السير بها في مواجهة تحديات برنامجها النووي إلا أن ذلك لا ينفي التمسك الكبير لها بأهمية و ضرورة إتمام برنامجها والاستفادة من الأهداف المرجوة منه، فالقيادات الإيرانية أكدت مرارا وتكرارا أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية ومدنية بحتة، ولا نية لدى الدولة في تطوير القدرات النووية العسكرية. فإيران تتشبث بما تعتبره حقها غير المنقوص في تخصيب اليورانيوم وحقها في امتلاك برنامج تطوير نووي ضمن إطار الشرعية الدولية، وتؤكد إيران أنها غير مستعدة للتخلي عن هذا الحق تحت أي ظرف من الظروف بناءا على حق الدولة في امتلاك برنامج نووي لأغراض سلمية وحاجات مدنية، والذي تم تثبيته كحق غير قابل للمساومة في مضمون نص المادة الرابعة من المعاهدة التي تنص على ذلك.[2]

اختلفت ردود الفعل و مواقف مختلف الأطراف إزاء الخيار النووي الإيراني، وذلك باختلاف طبيعة علاقتها بإيران، و نوعية المصالح التي تربطها بهذه القوة الإقليمية الصاعدة.

**1- الموقف الأمريكي:**

يعد الموقف الأمريكي تجاه إيران كامتداد للعلاقات المتوترة بين البلدين منذ نجاح الثورة الإيرانية، و قيا م الجمهورية الإسلامية، لذلك فالمعارضة الأمريكية لاكتساب إيران للأسلحة النووية، ترتبط باتهامات أخرى توجهها الولايات المتحدة لإيران على رأسها:

**أ-** دعم الإرهاب.

**ب-** معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط.

---

[1] يسين السيد، **المرجع نفسه، في موقع:**
**http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/191070.htm**

[2] عبد العزيز بن عثمان بن صدق، **مرجع سابق ، في موقع: www.Aawsat.com/leader**

ت- التدخل في القضايا الإقليمية (العراق، لبنان، فلسطين).

ث- تهديد أمن الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل).

ج- انتهاك قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذا إضافة إلى الاتهام الرئيسي لإيران بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولم تدخر الولايات المتحدة جهدا في حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولي مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضغوط على طهران لمراجعة مواقفها من القضايا السابقة ووقف برنامجها النووي ، ولعل نموذج الملف النووي الليبي هو النموذج الحاضر في ذهن واشنطن . فالرئيس الأمريكي بوش لا يمل من تكرار مقولة : إن استشعار ليبيا لجدية الولايات المتحدة في وقف البرنامج النووي الليبي هو الذي دفعها إلى وقف ذلك البرنامج وتسليم معداته إلى واشنطن ،غير أن واشنطن تعلم أن الظروف المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني تختلف تماما عن تلك التي كانت تحيط بالبرنامج النووي الليبي، وبالتالي فمن المستبعد أن تسير طهران على نفس خطي طرابلس في هذا الملف .

ح- وقد لجأت الولايات المتحدة إلى عدة أدوات للضغط على طهران فاستخدمت الأداة الدبلوماسية للتهديد بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، وسعت إلى حشد الدول الأوروبية ( خاصة بريطانيا ) لتبني نفس الموقف الأمريكي ، وحاولت الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتخاذ موقف يدين طهران ، وعندما أوضحت الوكالة أنه لا يوجد دليل قاطع على أن البرنامج النووي الإيراني يسعى لإنتاج أسلحة نووية وأن المطلوب من طهران هو إبداء المزيد من الشفافية والوضوح للعالم حول برنامجها النووي ، اتهمت واشنطن رئيس الوكالة الدولية الدكتور" **محمد البرادعي** "بأنه يحمل نوايا طيبة تجاه إيران وصلت إلى القدر الذي جعله يعطي نصائح للدبلوماسيين الإيرانيين حول كيفية العمل والتصرف فيما يخص البرنامج النووي الإيراني .

الأداة الأخرى، هي الأداة العسكرية حيث هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية وقائية لإجهاض المشروع النووي الإيراني ، بل سربت للصحافة أن موعد تلك الضربة قد

تقرر في جوان 2005 ( موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران ) وأن هناك وحدات أمريكية خاصة في دول مجاورة لإيران تعمل منذ شهور استعدادا لتحقيق ذلك الهدف .

كما لجأت وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس" إلى تقديم إغراءات إلى طهران بإعلانها عن موافقة واشنطن على انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وتزويدها بقطع غيار للطائرات مقابل تخليها عن برنامجها النووي .

أمّا ورقة الضغط التي استجدت مؤخرا في يد واشنطن فهي الضغط على إيران عن طريق الملف اللبناني. فبعد إخراج القوات السورية من لبنان ، تتجه واشنطن نحو تحجيم حزب الله الموالي لإيران وذلك بهدف تجريد طهران من مصادر قوتها في لبنان وقطع الطريق على تعاونها مع سورية ، ووقف دعمها للفصائل الفلسطينية التي تعمل ضد إسرائيل [1].

كما قامت الولايات المتحدة رفقة 25 دولة بمناورات بحرية، ومن المقرر أن تستمر المناورة، التي جرت قرب المياه الإقليمية الإيرانية، لمدة يومين، حيث تتضمن تدريبات على اعتراض وتفتيش للسفن التي قد تقوم بنقل معدات ضرورية لصنع أسلحة نووية، حسبما أكدت وزارة الخارجية الأمريكية.

ومن بين الدول التي ستشارك في المناورة، كل من أستراليا وبريطانيا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وبولندا والبرتغال وسنغافورة واسبانيا.[2]

**2- الموقف الروسي :**

الاتفاق يُعد مكسباً اقتصادياً لروسيا، لكنه ينطوي على مخاطر، لأنه قد يشكّل ضغطاً على عائدات الطاقة الروسية، فهو سيسهم في تنشيط المبادلات التجارية مع طهران، غير أنه قد يشكل ضغطاً على عائدات الطاقة التي تحتاج إليها روسيا. ومن جهة ثانية تثق موسكو بأن للاتفاق بين إيران والدول الكبرى، تأثير إيجابي على الوضع الأمني العام في منطقة الشرق الأوسط،لأن فيه دليلاً دامغاً على أن الجهود السياسية الدبلوماسية تصلح لحل المشكلات

---

(1) أسامة فاروق مخيمر، **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكي** (دورية مختارات إيرانية: عدد59، جوان،2015 ). في موقع : **www.Albainah.net**

(2) **أمريكا تقود مناورات 25 دولة في مياه الخليج.في موقع : www. CNN Arabica. Com**

والأزمات الأكثر تعقيداً، غير أن عودة إيران إلى سوق الطاقة الدولية، قد تحد من الفوائد المرتقبة لروسيا، حيث من المتوقع إن ذلك قد يؤدي إلى تراجع أسعار النفط وقد يحد من الإمدادات الروسية لأوروبا لأنّ إيران ستعاود تصدير النفط إلى أوروبا، وستعود إلى السوق وستزداد المنافسة.

تربط روسيا بإيران علاقات وطيدة، تاريخيا و جغرافيا و استراتيجيا، و كانت من بين الدول التي ساهمت في إكساب إيران أولى التكنولوجيات و المنشآت النووية، لذلك فهي تتخذ موقفا يميل لاحترام حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية. وعكس الولايات المتحدة، ترى روسيا أن إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي لن تكون في صالح التوصل إلى حل للقضية عبر الوسائل الدبلوماسية. فبرغم أنه ما زالت هناك بعض الشكوك التي تحوم حول الملف النووي الإيراني والتي تحتاج إلى زيادة التحقيقات والتأكيدات من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن جميع المشاكل يمكن أن تحل في نهاية المطاف طالما أن الجانب الإيراني يتعاون بشكل كامل وفعال وشفاف. كما أعرب الجانب الروسي عن رغبة في بذل المزيد من الجهود المشتركة مع الدول المعنية لصياغة مشروع قرار يقدم لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يحفظ التوازنات في هذه القضية ، للوصول إلى حل للملف النووي الإيراني في ظل تقديم الضمانات الكفيلة بالاستخدام السلمي الإيراني للطاقة النووية.[1]

ورغم مشاركة روسيا في المناورات البحرية في الخليج،إلا أنها لا تنظر إليها إلا كمجرد تمرين عسكري روتيني، و ليس تهديدا لإيران. حيث قال وزير الدفاع الروسي "سيرغي لافروف" من أهمية أنباء ضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي بإيران، وقال في تصريحات بموسكو إنه من السابق لأوانه الحديث عن قدرة طهران على إنتاج يورانيوم مخصب للدرجة الكافية لصنع سلاح نووي، و أوضح أنه لا يتفق مع القلق الغربي تجاه هذه المسألة، مؤكدا أن أجهزة الطرد الإيرانية فارغة و لا يمكنها إنتاج أية أسلحة نووية.[2]

---

(1) الملف النووي الإيراني يشهد تحولا جديدا. في موقع : www. Islam on line.net

(2) أمريكا تقود مناورات 25 دولة في مياه الخليج، مرجع سابق ،في موقع : www. CNN Arabica. Com

**3- موقف الترويكا الأوروبية:**

أما المواقف وردود الفعل الأوربية، فقد كانت مرحبة بالاتفاق واعتبرت أن التوصل لاتفاق نووي بين إيران والقوى العالمية، يوفر أساساً جيداً للتوصل لما قد يكون اتفاقاً شاملاً.[1]

تقود الجهود الأوروبية دول الترويكا الثلاث : بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وينظر لها على أنها مكملة للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها ،غير أن الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنه ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع ومن حيث طبيعة تلك السياسة فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملا بداية من قرار الغزو ومرورا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه ، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق . ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها.

أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل. فإذا أخذنا موقف الترويكا من الملف النووي الإيراني فسنجد أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي .

**3-1 موقف بريطانيا:**

كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو " الملف النووي الإيراني " ومما لاشك فيه أن التعامل مع تلك الملفات دفعة واحدة وربطها ببعضها يسهل خلط الأوراق ويزيد من

[1] صلاح الدين الحاج محمد ,**المرجع السابق**، ص 53-60

الضغوط على إيران من كافة الاتجاهات . كما شرعت بريطانيا في إجراء اتصالات مع الجماعات الإيرانية المعارضة وتقديمها على أنها جماعات سياسية للضغط على إيران. كما تحاول إثارة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات الحرة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في إيران (جوان 2005 ) لتستكمل منظومة الضغط على إيران.

**2-3 الموقف الفرنسي**

الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية ، ومن المعلوم أن للشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية) والطيران المدني ،ومن المؤكد أن لاستقرار الأوضاع في إيران سياسيا واقتصاديا يعد متطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها. ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان ومن المؤكد أيضا أن فرنسا لا تود تكرار نفس التجربة لاستثماراتها في إيران.

**3-3 الموقف الألماني:**

فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا آخذا في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي.

وكانت الجهود الأوروبية قد أسفرت عن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في عام 2003 ثم التوقيع على اتفاق باريس في نوفمبر 2004 والذي تلتزم إيران بموجبه بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ، وبحيث تمتنع طهران عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم ، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي ، وذلك في مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي .[1]

---

[1] أسامة فاروق مخيمر. مرجع سابق، في موقع : www.Albainah.net

## المبحث الثاني: الدبلوماسية الإيرانية و موقع إيران الدولي بعد الاتفاق النووي:

عقدت إيران والدول الست (الصين وروسيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا) مفاوضات ماراتونية من 26 مارس لغاية 2 أفريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية من اجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمى للبرنامج النووى الإيراني، و إلغاء جميع العقوبات على إيران بشكل تام . تميزت جولة المفاوضات ب لوزان بكونها بدأت ثم علقت ثم تواصلت ثم مددت. و بعد مفاوضات ماراتونية ، توصلت إيران والدول الست في 2 أفريل 2015 إلى بيان مشترك يتضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، على أن يتم انجازه نهاية جوان 2015. واعتبرت طهران أنه وضع حداً لحلقة مفرغة لم تكن في مصلحة أحد، فيما وصفته واشنطن بالتاريخي. تباينت بشأن هذا القرار ردود أفعال دول وزعماء العالم بين أطراف وصفته بأنه "تاريخي"، بينما عارضته دول أخرى واعتبرته خطيرا جداً، فيما آثرت دول أخرى الصمت لحين معرفة المزيد من التفاصيل.

ينص اتفاق لوزان في سويسرا بعد مفاوضات ماراتونية استمرت 18 شهرا في جنيف و فيينا و نيويورك و لوزان، على رفع العقوبات الأميركية والأوروبية بمجرد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران تحترم التزاماتها. ويعتبر الاتفاق الإطار اختراقا مهما في أزمة استمرت 12 عاما حول برنامج إيران النووي، وسيتم رفع عقوبات الأمم المتحدة بمجرد احترام إيران لكل النقاط الأساسية في الاتفاق.و يمكن إعادة العمل بها في حال عدم تطبيقه. ولكن يبقى التوصل إلى الاتفاق النهائي الذي يتضمن كافة التفاصيل التقنية ولا سيما الجدول الزمني لرفع العقوبات، على أن يتم الانتهاء منها بحلول 30 جوان 2015.

**و البيان المشترك الاتفاق النووي 2015 كالتالي:**

جاء في البيان الذي تم قراءته من قبل وزير الخارجية الإيراني،"**محمد جواد ظريف**" ومنسقة السياسة الخارجية للاتحاد **الأوروبي** ،" **فدريكا موغريني**" ، **في مؤتمر** صحفي مشترك بمدينة لوزان السويسرية:

- **إنّ** إيران ستواصل برنامجها النووي السلمي بدرجة تخصِيب 3.67 ٪ و سيكون التخصيب **بمنشأة** نطنز **الواقعة في شمال** اصفهان.
- **وستتحول منشأة فوردو** من موقع لتخصيب اليورانيوم، الى مركز لأبحاث النووية و التقنية، وسيتم في هذا المركز التشجيع على التعاون الدولي في مجالات **الأبحاث** والتنمية المتفق عليها. ولن تكون في فوردو مواد قابلة للانشطار.
- يبقى أراك موقعاً للماء الثقيل مع إجراء تغيير في قلب المفاعل، بحيث لا ينتج بلوتونيوم لاستخدامه في التسلح. ولن تتم فيه إعادة المعالجة وسيتم تصدير الوقود المستهلك فيه.
- وتم التفاهم على مجموعة تدابير **للإشراف** على تنفيذ محتوى البرنامج الشامل للعمل المشترك، وتنفيذ البروتوكول **الإضافي** بشكل طوعي. وستستخدم الوكالة الدولية للطاقة **الذرية** تقنيات حديثة **للإشراف** و كذلك تم التوصل **إلى** إمكانية التفتيش منشئات النووية في أي وقت كان.
- **وستشارك** إيران في التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية السلمية، وقد يشمل ذلك بناء المحطات النووية والمفاعلات النووية **للأبحاث، والمجال الآخر للتعاون في مجال السلامة والأمن النووي.**
- وسينهي الاتحاد **الأوروبي كل الحظر الاقتصادي والمالي المرتبط بالبرنامج النووي. كما** ستوقف الولايات المتحدة تنفيذ الحظر المالي والاقتصادي الثانوي المرتبط بالبرنامج النووي، تزامنا مع تنفيذ إيران لالتزامتها النووية الرئيسة عبر مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- وسيتم **إصدار** قرار جديد من مجلس **الأمن** الدولي يؤيد فيه البرنامج الشامل للعمل المشترك، وستلغي فيه كل القرارات السابقة المرتبطة بالموضوع النووي، وستوضع بعض التدابير المقيدة المحددة لفترة زمنية متفق عليها.

## المطلب الأول: الإستراتيجية الإيرانية في إدارة الأزمة النووية

على الرغم من أن كافة القوى الدولية والإقليمية، التي تعتبر أطرافاً رئيسية أو ثانوية في الأزمة، كانت تتفق من حيث المبدأ على ضرورة امتناع إيران عن مواصلة أنشطتها النووية المحظورة، ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم، إلا أنها تباينت في إدارتها للأزمة، ليس فقط بحكم تباين مصالحها أو اختلاف علاقاتها مع إيران،الطرف الرئيسي في الأزمة، ولكن الأهم من ذلك بحكم اختلاف تصوراتها بشأن سبل إدارة قضايا السلم والأمن على الساحة الدولية، وفى القلب منها قضايا منع الانتشار النووي.[1]

فالواضح أن امتلاك إيران لتكنولوجيا تمكنها من صنع القنبلة النووية شكل تهديدا لمصالح بعض الدول لكن في الوقت نفسه كان فرصة لبعض الدول الأخرى للاستفادة من هذا المشروع مثل روسيا التي تقيم علاقات مع إيران ساهمت ـ هذه الأخيرة ـ من خلال مشترياتها العسكرية في دعم الخزانة الروسية الخاوية ودعم الاقتصاد الروسي المنهار.[2]

حاولت إيران منذ أن بدأت وضع قواعد أولية لمشروعها النووي أن تكيف نشاطاتها بالشكل الذي يتوافق و محتوى المعاهدات و الاتفاقات المعنية بانتشار الأسلحة النووية، متبعة في ذلك الدبلوماسية بشكل متفاوت للاستمرار في برنامجها.

حيث أصرت إيران منذ ذلك الحين على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وفى الحدود المسموح بها بموجب اتفاقية الضمانات النووية، بغرض توليد الطاقة الكهربائية، ودعم الجهود التنموية في جنوب البلاد، وتحقيق الوفر في الاستهلاك المحلى من النفط والغاز الطبيعي، فإن أطرافاً دولية وإقليمية عديدة ـ في مقدمتها الولايات المتحدة ـ طرحت شكوكاً عديدة بشأن حقيقة الدوافع النووية الإيرانية، استناداً إلى أنه ليس هناك ما يبرر أن تقوم دولة غنية بالنفط والغاز الطبيعي بضخ

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، **الأزمة النووية الإيرانية،تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، في موقع:**
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM**
(2) أحمد السيوفي، **النووي.. شوكة أمريكية في ظهر إيران، في موقع:**
**http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/06/article10.shtml**
(3) أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق في موقع:**
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM**

استثمارات هائلة في مجال الطاقة النووية، وخلصوا إلى توجيه الاتهام صراحة إلى إيران بأنها تقوم بتطوير برنامج نووي عسكري سرى تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. واستندت هذه الاتهامات على ما تردد بشأن وجود بنود سرية في اتفاق التعاون النووي الإيراني - الروسي ينص على قيام روسيا بتزويد إيران بمحطة للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم[1].

قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة تستهدف إقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتبني قرار في سبتمبر 2003 يهدد ضمناً بتحويل الملف النووي الإيراني إلى **مجلس الأمن** التابع للأمم المتحدة، من جراء انتهاكات إيران السابقة لاتفاقية الضمانات التي عقدتها مع الوكالة.[2]

و مع تصاعد وتيرة الأزمة بين إيران والوكالة الدولية، لم تهدأ الأمور إلا بتدخل أوربا، عندما وصل وزراء خارجية إنجلترا وفرنسا وألمانيا إلى طهران، وتعهدوا بمساعدة طهران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتقديم كل المساعدات التقنية والفنية في هذا الاتجاه، مقابل أن توقف طهران كل برامج تخصيب اليورانيوم، وكذلك القبول بالتفتيش المفاجئ لمفتشي الوكالة الدولية. وبالفعل وافق الطرفان على هذه الصيغة، وترتب عليها توقيع إيران للبروتوكول الإضافي في ديسمبر 2003. وأرادت إيران -من خلال هذا الاتفاق- أن تستفيد فعلا من التكنولوجيا الأوربية، والأهم من ذلك الإفلات، ولو مؤقتا أو مرحليا، من المخطط الأمريكي الصهيوني الذي كان يسعى جاهدا لرفع الملف إلى مجلس الأمن لاستصدار قرارات عقابية ضد إيران كبداية لسيناريو تصعيدي، ربما يقود إلى مواجهة عسكرية.

و من ثَم، فقد نجحت إيران من خلال الدبلوماسية الهادئة على هذا النحو: [3]

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق، في موقع:** **http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM** .

(2) **أحمد** إبراهيم محمود، **مرجع سابق، في موقع:**
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM**

(3) أحمد السيوفي، **مرجع سابق، في موقع:**
**http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/06/article10.shtml**

أ- أن تتجنب مرحليا مواجهة غير محسوبة وغير مدروسة مع واشنطن في وقت ما زالت واشنطن تهيمن على الوضع الدولي، وما زالت قادرة على **ممارسة ضغوط** على الأوربيين وكثير من دول العالم.

ب- تحاول طهران استهلاك الوقت، ربما يتغير الظرف الدولي، وخاصة مع غرس الأقدام الأمريكية في وحل أفغانستان والعراق.

ت- فهمت إيران أن واشنطن تستهدف تغيير نظامها، أو على الأقل تجميد دورها الإقليمي وتجريدها من أية قدرات نووية لحماية التفوق الصهيوني الإستراتيجي بالنسبة لواشنطن. ولهذا وافقت طهران على تعليق برامج تخصيب اليورانيوم، إلا أنها احتفظت بحقها في إعادة النظر في هذا الموقف مستقبلا، إن حدثت متغيرات دولية في هذا الشأن.

و ظلت الأطراف الدولية ، الوكالة الدولية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مدركة تماماً لمضمون السلوك الإيراني أثناء الأزمة، وسعت من ناحيتها إلى منع إيران من التحايل على مطالب الوكالة بشأن الامتثال الكامل لنظام الضمانات، ووقف الأنشطة النووية المحظورة. واستخدمت في هذا الإطار ضغوطاً متنوعة للتلويح بأن هناك إجراءات محددة يمكن اتخاذها ضد إيران في حالة عدم امتثالها لمطالب الوكالة، سواء نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أو حتى ضرب المنشآت النووية الإيرانية من قبل الولايات المتحدة أو غيرها.[1]

إيران من جانبها تعاملت مع هذه الضغوط من خلال تكتيك يقوم في الأغلب على التهوين الشديد من قيمة وفاعلية هذه الإجراءات، في إطار محاولة التأكيد على أن إيران تتعامل مع الأزمة من موقف القوة، وليس من منطلق الخوف من إجراءات عقابية محتملة ضدها. فعلى الرغم من أن التلويح بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن كان يمثل أحد أهم الأوراق الضاغطة على إيران في الأزمة، فإن كثيراً من المسئولين الإيرانيين أظهروا استخفافاً بهذا التهديد، اعتماداً على أن لإيران علاقات وطيدة مع كل من روسيا والصين، عضوي مجلس الأمن الدائمين، مما يعنى أنهما أو إحداهما على الأقل يمكن أن

[1] **أحمد** إبراهيم محمود، **مرجع سابقا، في موقع:**
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM**

تستخدم حق النقض (الفيتو) لصالح إيران. واكتسب هذا الموقف مصداقية كبيرة من خلال تأكيدات الصين المتكررة معارضتها لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وكان بعض كبار المسئولين الإيرانيين يرددون كثيراً أنه ليس لدى إيران ما تخشاه إذا ما أحيل ملفها إلى مجلس الأمن، ولكنها تفضل تسوية هذه المسألة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

عموما فقد اتبعت إيران عددا من الركائز لإدارة هذه الأزمة[2]

- التأكيد على المصالح الإيرانية من خلال حقها **المشروع في استمرار الأبحاث** المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.
- تحركت إيران من واقع البحث عن المصالح المشتركة مع الأطراف المعنية بالأزمة ولم تدر الأزمة من منطق المباراة الصفرية التي حصيلتها أن ما يكسبه أحد الأطراف يخسره الآخر بالضرورة.
- طبقت إيران في تعاملها مع الأزمة ما يعرف باسم إستراتيجية الإدارة **بالطمأنة**، وتعتمد علي القيام بإجراءات لإعادة بناء الثقة لدي الأطراف المختلفة حيث أكد القادة الإيرانيون أن البرنامج النووي للأغراض السلمية فقط ولا توجد نية في استخدامه لأغراض التسلح النووي وأن إيران ليس لديها ما تخفيه.

بشهادة العديد من المتابعين لمسار الملف النووي الإيراني بين تجاذبات السياسة وتعقيدات المصالح ، استطاعت إيران أن تحقق قدرا من النجاحات على مستوى إدارة الصراع والتحكم في خيوط الملف من خلال الدبلوماسية وربطها بمعطيات إقليمية ودولية وحتى محلية.

رغم شراسة الضغط الأمريكي والتقلب الأوروبي والتهويل الصهيوني والترقب **العربي** استطاعت إيران وضع إستراتيجيات للوصول إلى إحداث شرخ عميق في المواقف الدولية لصالحها واستطاعت تحجيم الدور الأمريكي في كثير من الجولات ولو إلا حين.

و هذه الإستراتجيات هي **كالتالي**:

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، **نفس المرجع** ، في موقع:
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM**

(2) عبد العزيز بن عثمان بن صبرق، **مرجع سابق** ، في موقع: **www.Aawsat.com/leader**

**1- إستراتيجية استثمار الأخطاء [1]:**

استعملت هذه الإستراتيجية بشكل واضح ومركز في إدارة علاقاتها مع واشنطن خاصة بعد أحداث 2001/09/11، ويمكن التعبير عن هذه الاستراتيجية بقصة" الشجرة الغبية " حيث تعتبر إيران أن الولايات المتحدة هي الشجرة الغبية، فهي تدرك أنها لا قبل لها بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي التوجه إلى اصطياد نقاط ضعفها والاستثمار فيها ، ومن أمثلة ذلك:

استثمارها للحرب الأمريكية على كل من العراق وأفغانستان في تعظيم مكاسبها الإستراتيجية ونفوذها القوي مقابل التورط الأمريكي في كلا المستنقعين، وكذلك استفادتها من الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية في المنطقة مع الوصول إلى الحكم بأنظمة موالية ومتحالفة أيديولوجيا وسياسيا مع إيران كحزب الله ،حماس والشيعة العراقيون .

**2- إستراتيجية خلط الأوراق :**

إن إيران استثمرت بشكل ممتاز التناقضات في المصالح بين القوى الغربية بما يدعم موقعها التفاوضي خاصة بين روسيا والصين من جهة، والترويكا الأوروبية وواشنطن من جهة أخرى.

**3- إستراتيجية التحالفات الاقتصادية :**

تقوم إستراتيجية إيران في هذا الإطار على البحث عن حلفاء والتقرب من بعض الأطراف، التي يمكن أن تعتمد عليها بشكل أو بآخر في الفترة المقبلة في مواجهتها مع الو. م . ا وإسرائيل[2].

ويعتبر النفط في مركز هذه الإستراتيجية، حيث دأبت إيران على استغلال حاجة بعض الدول إلى النفط خاصة الصين وهي أشهر نموذج في تطبيق إيران لهذه الإستراتيجية ، حيث تؤمن إيران 14 % من حاجيات الصين النفطية ، وكذلك المشروع العملاق بين«سينوبك» الصينية للغاز بقيمة 100 مليار دولار لتطوير حقول النفط والغاز في إيران على مدى 30عاما.

---

[1] سمير زكي البسيوني ، **كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى ( مجلة السياسة الدولية** : مركز الأهرام للدراسات ، **العدد** 165 ، جويلية 2006) ، ص 112 .

[2] سمير زكي البسيوني ، **نفس المرجع**، ص113 .

كما ترتبط إيران بروابط اقتصادية مهمة مع بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا لزيادة حدة الانقسام حيال ملفها النووي.

## المطلب الثاني : التوجهات الجديدة لإيران في منطقة الشرق الأوسط ما بعد اتفاق 2015.

إن من مسلمات دراسة بيئة الشرق الأوسط الإستراتيجية ولاسيما الجزء العربي من هذه الجغرافية ، أنها أصبحت بيئة متداخلة مترابطة معقدة للغاية، ترتبط أزماتها ببعضها ارتباطاً وثيقاً لا تنفك بشكل مطلق ،إذ لا يمكن تحقيق انفراج دبلوماسي أو عسكري في أي اتجاه دون تسوية جملة المتغيرات التابعة للازمة المراد تسويتها.وقدر تعلق الأمر بقضية التوقيع النووي الإيراني وانعكاسات هذا الاتفاق على الشرق الأوسط والجزء العربي منه ، فأمام القوى الإقليمية والقوى الدولية الكبرى أعمال شاقة لربط إرادات الفواعل الأضداد مع بعضها والخروج بتسوية ترضي الجميع ، فالمحاور الإقليمية المتضاربة تحتاج لمشرط جراح ماهر يقوم بأكثر من عملية في إن وحد . على ذلك يمكن بحث أهم التداعيات الجيوسياسية الإقليمية نتيجة الوصول الإيراني إلى المرتبة النووية السلمية:
قد يعزِّز الاتفاق النووي فرص حدوث تقارب بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، وقد يفتح الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران وجيرانها، وذلك ينسحب على علاقة الجمهورية الإسلامية مع المملكة العربية السعودية؛ وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها.[1]

لكن هذه الاحتمالية تقابلها احتمالية أخرى ترى أن الاتفاق سيمنح إيران فرصًا أكبر لزيادة نفوذها ويوسِّع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل: سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، والخليج العربي، وأن هذا النفوذ سيأتي على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثِّرة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية وتركيا. ولذلك ستلجأ تركيا

[1] فاطمة الصمادي، وآخرون، **التقارب الإيراني-الأميركي** ( مركز الجزيرة للدراسات، 2014 )، ص 168-173.

إلى تبنِّي سياسة خارجية تتعامل مع هذا الاحتمال بمرونة كبيرة، وسنرى آثار ذلك في عدد من الملفات قد يكون الملف السوري أبرزها.لكن السؤال يتركز بصورة كبيرة على السياسة التي ستنتهجها السعودية لإدارة ملف التنافس **والصراع مع الطرف** الإيراني وفقًا لهذه **المستجدات**.

**1- السعودية:**

حكَمَ **"التنافس"** معظم تاريخ العلاقات الإيرانية-السعودية، ولا تكاد ساحة فيها نفوذ للسعودية تخلو من تواجد إيراني مقابل ومنافس. ويأخذ هذا التنافس زخمه الكبير في المنطقة العربية. ومنذ العام 2005 **تتصاعد حدة المنافسة ممثلة بصراع محورَي "المقاومة" و"الاعتدال"**. وأخذ هذا الصراع أبعادًا جديدة مع الثورات العربية التي انطلقت شرارتها في **تونس** 2011، وازداد حدَّةً مع الثورة السورية، وتعاظمت حدَّته مع الأزمة اليمنية وتحالُف **"عاصمة الحزم"** ضد الحوثيين، وبهدف "مواجهة المدِّ الإيراني في اليمن. واعتُبرت **"عاصفة الحزم"** "تخطِّيًا لتقليد عدم المواجهة المباشرة بين الدولتين"، عقب قناعة بدأت تتشكَّل وسط صفوف صانعي القرار في السعودية بأن سياسة المواجهة غير المباشرة مع طهران باتت غير مجدية [1] . وقد يكون الصراع بين البلدين مؤهَّلًا للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلًا عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأته في اليمن.ومن الواضح أن الاتفاق النووي مع إيران، لن يجسر الفجوة بينها وبين جيرانها العرب وإن كان لا أحد يجادل في أن الاتفاق النووي، سيكون بمثابة صفقة يحقق فيها كل من طهران وواشنطن مكاسب كثيرة، وفي مقدمة ذلك أنها قلَّلت من احتمال نشوب حرب ضد إيران ويمكن أن تشكل ضمانة لعد تطوير إيران لسلاح نووي، فضلًا عن إعادة بناء الثقة وتطوير العلاقات بين البلدين. وتعتقد إيران أنها قدمت تنازلات في برنامجها النووي تمكّنها من الحصول على مكاسب في المقابل، ويظهر أن إزالة العقوبات هي المقابل الذي تريده إيران بصورة أساسية، وإذا ما حصلت على مطلبها هذا فسينتعش اقتصادها، وتصبح سُوقها مقصدًا للمستثمرين.

---

[1] **حسن** أحمديان، **الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية**( مركز الجزيرة للدراسات،**جوان** 2015 ) ص154.

وإن كان الاتفاق يخفّف من حدَّة التهديد الأميركي بالنسبة لإيران، إلا أن الأمر لا ينطبق بالنسبة للتهديدات على المستوى الإقليمي؛ فالاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سيعزِّز من قدرة إيران على الهيمنة، ولا يرون أن الاتفاق سيجبر إيران على التراجع عن سياستها التهاجمية، فالتأكيدات الأميركية والتعاون في مجال الدفاع ومساعدتهم على ردع إيران عسكريًا، لم تساعد في وقف النفوذ الإيراني في محيطهم القريب.[1]

وفي المقابل، لم تقدِّم إيران ما من شأنه أن يخفِّف من مخاوف جيرانها العرب، وفيما كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الغرب بشأن ملفها النووي، كانت تواصل بناء شبكة مصالحها في الشرق الأوسط في سوريا والعراق واليمن. ولا يبدو أن الاتفاق النووي سيُحدِث تغييرًا في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنيها عن مواصلة حضورها في ساحات تصنِّفها بالمهمة لها مثل سوريا والعراق وبدرجة أقل اليمن. من غير المفترض الإفراط بالتفاؤل على هذا الصعيد وتوقُّع دور إيراني أقل في جبهات الصراع هذه؛ إذ ليس هناك أية مؤشرات على أن الاتفاق يتضمَّن بنودًا تصبُّ بهذا الاتجاه.

وأمام التهديد الكبير الذي تمثله تنظيمات مثل "تنظيم الدولة الإسلامية" لإيران، قد تنتهج إيران سياسة ذات أبعاد صراعية أعمق، وستواصل دعمها للجماعات المسلحة واللاعبين غير الحكوميين. وفي مقابل هذه السياسة ستسعى دول الخليج العربية أيضًا إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة إيران خاصة مع بدء تشكُّل قناعة لديها بأنه ما عاد بالإمكان الاعتماد على الحليف الأميركي كالسابق، وسيدفعها ذلك إلى تعزيز خيار "الحرب بالوكالة". وما يزيد من خطورة هذا الصراع الجيوسياسي، تحميله بحمولات طائفية، يقوم خلاله كل طرف باتهام الآخر بأنه يمارس سياسة طائفية. وفيما لا تبدو إيران مستعدة للاعتراف بتقصيرها على هذا الصعيد وخطورة ما يمكن أن يتركه ذلك من نتائج على مستقبل المنطقة، يرى جيرانها العرب في الخليج أن تراجع الصراع الطائفي مرهون بتراجع إيران كقوة إقليمية. وهذه الحمولات الطائفية تُعقّد الصراع في المنطقة وتجعل الوصول إلى تسويات في المعضلة السورية والعراقية وكذلك اليمنية أمرًا في غاية الصعوبة.

(1)Afshon Ostovar, ***Iran has a bigger problem than the West***: Its Sunni neighbors, June 9, 2015**: http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/06/08-lawfare-iran-sunni-neighbor-problem**

كما هو معروف أن السعودية ومجلس التعاون الخليجي معها ، عدا سلطنة عمان في حالة صراع تاريخي قديم على مختلف القضايا الجيوسياسية التي تؤثر بشكل كبير على التوازن الإقليمي الشرق أوسطي.والمؤكد أن الاتفاق النووي الذي تم توقيعه سيؤثر كثيراً على طبيعة التعاطي السعودي-الخليجي من ناحية مع التوجه الإيراني اتجاه قضايا النزاع في بيئة الشرق الأوسط الإستراتيجية.

إن ضبط العلاقات الخليجية - الإيرانية في الاتجاهات السلبية أو الايجابية يعتمد بشكل كبير على تفاصيل الاتفاق الأمريكي الإيراني،فإيران اليوم غير إيران الأمس(نظرياً) التي كانت تعلن العداء العلني لأمريكا وإسرائيل، فقد لبست إيران قناعاً آخر أكثر لطفاً من القناع القديم قبل التوقيع النووي وارتدت عباءة القوى الكبرى الإقليمية التي ستكون واحدة من أهم فواعل النظام القاري وربما لاحقا النظام الدولي .بيد أن الحديث عن تحسن سيطرأ على العلاقات الإيرانية – الخليجية آمر متسرع نوعا ما الآن ، بسبب إن هذه القضية تحتاج لمراقبة السلوك السياسي الخارجي الإيراني ما بعد التوقيع النهائي ، على اعتبار إن الاتفاق النووي الإيراني مزمع وجود تطمينات أمريكية للخليج بان إيران المتوحشة التي تعرفونها لن تكون كذلك بعد ذلك. بالإضافة إلى أن السعودية والقوى الخليجية الأخرى تحتاج لوقت مناسب لتقبل إيران دولة لديها برنامج نووي سلمي برعاية أمريكية دولية وهي-القوى الخليجية لا تمتلك تلك التقنية.

إن التواصل الذي حصل بين القوى الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد التوقيع النووي يحوي إشارات ورسائل تطمينية نسبياً ووعود للجلوس الأمريكي الخليجي خلال الأشهر القادمة لزيادة التعزيز الأمني الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وقوى الخليج العربي. لذا من المتوقع أن يكون هناك استقرار عسكري سياسي أيراني خليجي عربي منضبط إلى حد ما بسبب وجود طرف حامل لميزان التوازن في الخليج (الولايات المتحدة)، [1] فاقتراب إيران من الولايات المتحدة سيؤدي إلى إعادة صياغة العلاقات الخليجية العربية - الإيرانية بما يتفق مع حجم المصالح الأمريكية في الخليج بشرط عدم حدوث تقارب جديد بين روسيا والصين من جهة والخليجيين من جهة أخرى. لهذا فأن احتمالات حدوث تقارب

[1] علي بشار بكر أغوان، **الانعكاسات الجيوساسية الإقليمية للاتفاق النووي** ( المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات الإيرانية قسم الدراسات و العلاقات الدولية، مشاريع بحثية 387،2015 ) ص.30.

عربي خليجي أيراني واردة نسبياً بطريقة الاحتمالات المشروطة في ظل رعاية أمريكية للطرفين. [1]

**2- العراق:**

من المعروف أن العراق ومن عام 2003 دولة تدور بشكل كبير في الفلك الإقليمي الإيراني، حيث اتخذت الحكومات العراقية المتعاقبة نسبيًا - عدا حكومة إياد علاوي الانتقالية عام 2005 - من إيران حليفًا إستراتيجيا عميقًا. بيد أن إيران لم تكن تنظر للعراق من هذا المنظار بقدر ما كان العراق ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية لتحقيق المصالح الإيرانية ومن بينها الضغط على القوى الكبرى عبر بوابة العراق لتحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب الجيوسياسية وتعضيد الموقف الإيراني تجاه القوى الدولية الكبرى.

لذا فإن حدوث الاتفاق النووي قد يؤدي إلى تسوية الكثير من الخلافات الإقليمية الدائرة على أرض العراق وتحقق الانفراج في العديد من قضايا الصراع. بيد أنه من المهم القول أن العراق كان البوابة الرئيسية التي جعلت إيران تقف على العتبة النووية.

العراق جغرافيا وسياسيًا كان ساحة إستراتيجية عملاقة لتحقيق الطموحات الإيرانية النووية وللضغط عبر هذه الساحة تجاه القوى الكبرى. بيد أن حدوث استقرار نسبي في العراق ليس أمرًا حتميًا بقدر ما يتطلب هذا الأمر تتبع السلوك الإيراني السياسي الخارجي تجاه العراق والتزاماتها مع الولايات المتحدة لكي نستطيع صياغة رؤية لما يمكن أن يكون الوضع مستقبلًا، على هذا الأساس فإن مرحلة التسعين يومًا القادمة ستوضح ملامح السلوك المستقبلي الإيراني تجاه العراق وتجاه التزامات إيران مع الغرب.[2]

**3- سوريا:**

لا يرتبط التأثير الإيراني المباشر في سوريا بإيران رسميًا، بقدر ما يرتبط الوضع في سوريا بالروس والصينيين، حيث تلعب إيران في سوريا دور الضاغط على الغرب من خلال الوظيفة الروسية الصينية. فما تقوم به إيران في سوريا لا يمكن اعتباره إستراتيجية إيرانية خالصة نابعة من تصور إيراني إقليمي حر لتحقيق المكاسب، بقدر ما تتصادم

---

[1] علي بشار بكر أغوان، نفس المرجع ،ص.20-30.

[2] علي أغوان ،عالم ما بعد الاتفاق النووي الإيراني " دراسة في التداعيات الجيوسياسية الإقليمية" (المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات الإيرانية قسم الدراسات1 نوفمبر2015) ص 09-15.

المصالح الروسية ـ الصينية من جهة مع طموحات الغرب لتحقيق التفوق على الجغرافيا الروسية، لذلك فعنوان الأداء الإستراتيجي الصيني الروسي يمكن رؤية ملامحه عبر المعطى الإيراني تجاه الجغرافيا السورية.

**فلا** يتعدى الدور الوظيفي الإيراني في سوريا مصالح واستراتيجيات كل من روسيا والصين،فقد تمت ترجمة هذه المصالح بشكل انتشار إيراني جيوإقليمي. **لذا فأن الحالة** السورية لا ترتبط بشكل مباشر وعميق بإيران واتفاقها النووي لوحدها بقدر ما ترتبط بموقف روسيا والصين. فالتغيير على الساحة السورية عنوانه روسيا والصين بالإضافة إلى القوى الكبرى الأخرى.بيد **إن** هذا الحديث لا يعني عدم وجود تصورات إيرانية ضمنية لما تريد **إن** يكون عليه الوضع في سوريا بالاتساق مع الرؤية الروسية الصينية ، حيث **إن** لإيران مشروع إقليمي شرق أوسطي ، يتفق هذا المشروع مع المشاريع الروسية الصينية بنسب معينة ، لهذا نجد **إن** إيران هي صاحبة التأثير الأوضح والظهور الأبرز في سوريا نتيجة قربها الجغرافي وامتداداتها الإيديولوجية.[1]

**لكن السؤال** الأهم ، هل ستتخلى إيران عن نظام الأسد مقابل هذا التوقيع **أم إن** التوقيع كان من بين بنوده هو الإبقاء على الأسد كجزء من السلطة في سوريا . **للإجابة** على هذا السؤال فان تصفح المشروع الأمريكي القديم حيال المنطقة والرامي لإعادة تشكيل الجغرافية الشرق أوسطية ، قد يجيب جزئيا عن هذا السؤال ، حيث بالإمكان تقبل بشار **الأسد كقائم** على السلطة في جزء معين في سوريا مقابل وجود جزئي ناخرين على اقل تقدير في سوريا خارج هذه السلطة ، واحدة تابعة للقوى السورية ومعارضتها السياسية والعسكرية والأخرى **للأكراد**.[2]

**4- إسرائيل:**

تشكل الهواجس الإسرائيلية اتجاه الوصول الإيراني إلى العتبة النووية احد أهم المتغيرات التي يمكن **إن** تسيطر على طبيعة التفاعل داخل الإدارة الأمريكية نفسها وبين القوى الكبرى التي وقعت الاتفاق النهائي مع إيران، حيث رفضت إسرائيل الاتفاق النووي

---

**[1] علي بشار بكر أغوان، الانعكاسات الجيوساسية الإقليمية للاتفاق النووي، مرجعسابق ،ص.33.**

**[1] علي أغوان ،عالم ما بعد الاتفاق النووي الإيراني " دراسة في التداعيات الجيوسياسية الإقليمية"مرجع سابق، ص.20 .**

قبل وأثناء وبعد التوقيع مع الإيرانيين بشكل مطلق دون أي وجود لأي مرونة اتجاه هذا الموضوع.

فإسرائيل واحدة من أهم القوى الإقليمية التي تصادمت مع الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر وعارضت حدوث اتفاق نووي إيراني يسمح لها بالوصول إلى مستويات متقدمة من التحفيز النووي.من ثم تهديد الأمن الإقليمي والإسرائيلي على وجه الخصوص. لذا يعمل الإسرائيليون على زيادة الضغط اتجاه الرئيس الأمريكي عبر الكونغرس وتحاول إسرائيل إن تستخدم نفوذها داخل الحزب الجمهوري لإعاقة المصادقة على الاتفاق النووي من خلال الكونغرس. لكن سياسة الأمر الواقع التي يتبعها الرئيس أوباما مع الإسرائيليين أوصلت الحال إلى مرحلة قول بعض أعضاء الحزب الجمهوري الأمريكي القريبين من إسرائيل إن أي اتفاق نووي يوقع مع إيران سيلغى مع قدوم الرئيس القادم.[1]

إن إسرائيل تتبنى إستراتيجية الردع بالظن، حيث لم تعلن أبداً أنها قوة نووية عسكرية على مدار تاريخ وجودها في المنطقة.بيد أنها لم تنفي ذلك أبدا حينما تتهم،لاسيما وان المشروع النووي الإسرائيلي قديم إضافة إلى امتلاك إسرائيل التكنولوجيا اللازمة للوصول إلى القوة النووية العسكرية لذا فمن ما يؤكد إن لإسرائيل سلاح نووي لم تعلن عنه إلى الآن، وهذه هي الحالة التي تسمى الردع بالظن.لذا إن حالة الشرق أوسطية الجديدة في عالم فيه إيران قوة نووية سلمية، ستجعل الإسرائيليين في خطر كبير وتهديد مستمر،وسيتطلب ذلك رفع درجة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط عبر إعلان إسرائيل أنها قوة نووية عسكرية رسمياً لكي تحقق الردع والتفوق. ذلك لأن إسرائيل كانت تحقق التوازن مع المحيط الإقليمي عبر الردع بالأسلحة فوق التقليدية بالإضافة إلى الردع بالظن. بيد إن المتغيرات الحالية تتطلب من إسرائيل الاعتراف بأنها قوة نووية عسكرية لتحقق الردع اللازم حتى تستطيع تحقيق التوازن أمام إيران النووية السلمية غير التقليدية. على هذا الأساس، ماذا يترتب على خروج إيران كقوة نووية سلمية ؟

(1)علي أغوان ،المرجع نفسه، ص 25.

أ- رفع درجة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط من المرتبة التقليدية إلى المرتبة غير التقليدية.

ب- كانت إسرائيل تحقق الردع في الشرق الأوسط عبر الأسلحة الإسرائيلية فوق التقليدية غير النووية اتجاه دول شرق أوسطية تملك الأسلحة التقليدية الخالية من المرفقات النووية.

ت- رفع درجة التوازن الاستراتيجي سيكون من المحتمل جدا سيكون عبر إعلان إسرائيل إنها قوة نووية عسكرية لتحقيق الردع اتجاه القوة الإيرانية النووية السلمية غير العسكرية.

ث- إسرائيل قوة نووية عسكرية منذ زمن بعيد، **لكن لم تعلن عن ذلك**. وها قد حانت **اللحظة** (مجبرة) لغرض استعادة التوازن عبر الارتفاع نحو المرتبة النووية وكسر محاولة الوصول الإيراني إليها.

ويجب الإشارة إلى **إن** التوازن الاستراتيجي يحوي على درجات تتمحور حول:

1) التوازن التقليدي العسكري غير نووي.

2) التوازن التقليدي العسكري مع برنامج نووي سلمي.

3) **التوازن** غير التقليدي العسكري النووي.

إسرائيل مستنفذة للمراحل الثلاثة بينما تعلن نفسها أنها في المرتبة الثانية. إيران بعد التوقيع وصلت للمرتبة الثانية الآمر الذي يجبر إسرائيل إلى كسر التوازن وتحقيق الردع والانتقال إلى المرحلة الثالثة وإعلان أنها قوة نووية.[1]

5 - **تركيا:**

لا يمكن تتبع تحليل العلاقات التركية الإيرانية ككلية كاملة بقدر ما يمكن تحليل هذه **العلاقات على وفق مكانات التصادم والتلاقي،فتركيا** تصطدم بشكل كبير مع المصالح الإيرانية في سوريا،ذلك بسب وجود مشروعين متضاربين على مد النفوذ الجيوسياسي اتجاه الجغرافية السورية،بينما إذا أردنا تتبع طبيعة العلاقات التركية الإيرانية اتجاه العراق نلاحظ **أن** هذه العلاقة تتسم بالتوازن النسبي عبر تقسيم مساحات التواجد واضح جغرافياً بين

[1] علي بشار بكر أغولن، **الانعكاسات الجيوساسية الإقليمية للاتفاق النووي، مرجع سابق، ص 35 .**

المصالح الإيرانية من ناحية والمصالح التركية من ناحية ثانية. وإذا أردنا تتبع طبيعة التعطي الإيراني - التركي في مجال الاقتصاد لوجدنا أن البلدين يتمتعان بتبادل اقتصادي عالي المستوى وصل إلى 15مليار دولار العام الحالي ويتوقع أن يصل إلى 21 مليار دولار العام المقبل بعد رفع العقوبات عن إيران.

أما قضية الاتفاق النووي الإيراني، فتشكل هذه الحالة متغير جديد في مسار العلاقات بين البلدين، فإيران النووية السلمية ستؤثر بشكل كبير على الأداء الاستراتيجي التركي في الشرق الأوسط وستكون الإرادة الإيرانية أكثر قدرة على ضبط الأمور بفعل الحصانة النووية والردع المستحدث حتى أن كان ببرنامج نووي سلمي . ذلك بسبب أن رفع الحصار الاقتصادي عن إيران سيجعل ويمدد الطموح الإيراني الجيوسياسي والاقتصادي وسيساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي أكثر من ما يخرج الأداء الاستراتيجي الإيراني بصورة مختلفة عن ما كانت عليه في كثير من مناطق الصدام التركي الإيراني في سوريا والعراق وبحر قزوين.

إن من المؤكد الآن ، و بعد خروج إيران بصفقة نووية سلمية ، سيتحدث الكثيرين عن عالم ما قبل الاتفاق النووي الإيراني وعالم ما بعد الاتفاق النووي الإيراني ، بيد أنّ طبيعة هذا العالم وشكله واليات تعاونه وصراعه لا يمكن لأي احد التنبؤ بها بسهولة.ذلك لأننا بحاجة إلى متابعة السلوك السياسي الخارجي الإيراني بالإضافة إلى إعادة صياغة التوجه الإيراني اتجاه المتغيرات الإقليمية والتغيير المقرر إجراءه في الإستراتيجية الإيرانية،فضلاً عن التزامات القوى الكبرى في وعودها اتجاه إيران وحيال دول الخليج العربي.[1]

## المطلب الثالث : تعاطي إيران مع الغرب ما بعد اتفاق 2015.

تحولت ملاحقة الغيوم الدولية، التي أمطرت الاتفاق النووي الإيراني، إلى هواية متداولة (منتشرة) الكل يريد أن يعرف. بات أهل المنطقة يراقبون بتوجس القراءات المختلفة، المتناقضة أحياناً، لنشرات أحوال الجو السياسية المتوقعة بعد الاتفاق. غيوم التسوية ستمطر في طهران ما ينعش أهلها، لكن ماذا عن الآخرين القابعين فوق نيران الحروب المستعرة في

[1] علي بشار بكر أغوان، الانعكاسات الجيوساسية الإقليمية للاتفاق النووي، مرجع سابق ،ص. 40 .

الإقليم. هل سيمطرهم الاتفاق ما يطفئ بعض لهيب هذا الصراع، توقعات الوضع الإقليمي ما بعد الاتفاق كانت بالإجمال متفائلة في بروكسل. وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي صادقوا على الاتفاق، في خطوة رمزيّة متممة. عيار الإيجابية المأمولة على الإقليم كان متفاوتاً. البعض حلق به التفاؤل لدرجة الحديث عن فرج **"قريب جداً"**، لأن الاتفاق برأيه **"يغير اللعبة"**.

**1- أمريكا:**

فيما يستمرّ التفاوض النووي جارياً في فيينا بين إيران والدول الست الكبرى، بين انفراجة وعرقلة، يبقى الأهم معرفة الرهانات التي يعلّقها كلا الطرفين الإيراني والأميركي **على المستقبل في مرحلة ما** بعد المفاوضات النووية. كلّنا يعلم أن الجسم الأساسي للاتفاق النووي أصبح جاهزاً، وأن التفاصيل التقنية المتعلقة بالمفاوضات هي تفصيلة صغيرة للغاية من الصورة الأكبر. يتصارع الطرفان الأميركي والإيراني على مستقبل إيران في مرحلة ما بعد إبرام الاتفاق النهائي، الذي انطلق قطاره من محطته بالفعل سواء تأخر أو تقدم موعده أياماً أو حتى أسابيع.

تعتقد واشنطن أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وبالتالي إذا ما تمّ فتح السوق الإيراني الواعد أمام التجارة الدولية بعد رفع العقوبات وانهيار أسوار العزلة التي فرضتها إيران على نفسها وفُرضت عليها في آنٍ، ستسنح فرصة ثمينة لواشنطن لتشكيل مستقبل إيران السياسي، عبر التحكم في مفاصل اقتصادها. ومن شأن تحقق الهدف الأخير، القدرة على توجيه السياسة الإيرانية بما يخدم أهداف أميركا العالمية والإقليمية، بحيث تمثل إيران بثقلها السياسي والاقتصادي والجغرافي والسكاني إضافة لرصيد واشنطن في المنطقة. بمعنى آخر، تحويل المفاوضات النووية الحالية إلى نقطة انطلاق لهذه المتوالية السببية، وهي إستراتيجية سبق وأن مارستها واشنطن في دول أخرى في المنطقة وخارجها، وأتت أكلها إلى حد كبير. هنا لا تعتمد واشنطن على الأدوات العسكرية، وإنما الاقتصادية الكاسحة. [1] لن تحارب أميركا إيران بسلاحها الجوي المتفوّق، ولا بقنابلها الذكية أو صواريخها العابرة

[1] مصطفى اللباد ، رهانات أمريكا :السيطرة على مفاصل الاقتصاد الإيراني (السفير ،07/13/ 2015 )، في موقع : http //: assafir.com /today edition as px . //

للقارات، وإنما بشركاتها العملاقة العابرة للقارات، وبنفوذها المالي الكوكبي وبالشبكات الدولية التي تسيطر فعلياً على الاقتصاد العالمي. تمثل إيران من المنظور الأميركي أحد الأسواق الناشئة الواعدة بملايينها الثمانين، وبثرواتها الطبيعية وموقعها الجغرافي الفريد، لذلك سيكون على أميركا استثمار حاجة إيران إلى استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، بغرض صيانة وتحديث وتوسعة هذا القطاع الاقتصادي الأهم، كي تستعيد إيران موقعها في سوق الطاقة العالمية. من الآن تضع أميركا مؤسسة **"خاتم الأنبياء"** التابعة للحرس على قائمة العقوبات الاقتصادية، ناهيك عن افتقار هذه المؤسسة النسبي إلى التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات العملاقة في قطاع الطاقة، **وبالتالي فالمنافسة تبدو** محسوسة مسبقا. أما في القطاع التجارة الخارجية و الاتصالات، فسترغب شركات الواجهة التابعة للحرص منطقيا في الدخول بشركات مع الشركات الأجنبية بعد رفع الحصار للحفاظ على حصتها بالسوق.و حتى بافتراض أن هذا أمرا سيتّم القبول به، **فمعناه** بالمحصلة أن الشركات الأمريكية **و**الشبكات الدولية ستمدّد نفوذها الناعم داخل مفاصل **مؤسسة الحرص** ، بالشركات التجارية و ليس بالمواجهات العسكرية .المحور الثاني للرهان الأمريكي يتمثل في ما يطلق عليه **"الجيل الثلث"أو "فجوة الأجيال"**، بين الأجيال المنتمية إلى الثورة الإسلامية و قيمها في معاداة الغرب و بين جيل الشباب أقلّ من خمسة و ثلاثين عاما، والذي يشكل إحصائيا ثلثي الشعب الإيراني ، ذلك التوّاق للانفتاح على الغرب بقيمه المعلومة. و يلاحظ هنا أنه عند التسليم بوجود "فجوة أجيال "، فمن الطبيعي نشوء "فجوة قيم" مترتبة عليها ،تراهن أمريكا على توسيعها و إدامتها . باختصار يتمثل جوهر الرهان الأمريكي في أن الشبكات الدولية و الشركات العابرة للقارات ستفرض بالنهاية غاياتها **و**"قيمها المعلومة " على إيران اقتصاديا أولا و من ثم سياسيا و مجتمعيا.[1]

## 2- أوروبا:

يرى الكثير من الخبراء إن الاتفاق النووي الذي تتحقق بين **إيران والدول الكبرى،** ربما ستكون له نتائج مهمة و سريعة بخصوص تعزيز وضع الاقتصاد الإيراني الذي أنهكته

[1] مصطفى اللباد ، نفس المرجع ، في موقع : //**http //: assafir.com /today edition as px .**

العقوبات ،خصوصا مع سعي الدول الأوروبية بفتح الساحة الاقتصادية مع إيران، حيث أكدت الكثير من المصادر الإعلامية إن هناك تحركات رسمية مكثفة تقوم بها بعض الحكومات والمؤسسات والشركات الأوروبية، **من اجل** توسيع دائرة النشاط الاقتصادية **و**بحث عدد من الاتفاقيات الملية والتجارية ،لتعويض التعثر التي تعاني منه القارة العجوز **و**معالجة بعض المشكلات و الأزمات الاقتصادية كالأزمة اليونانية والديون الايطالية **و**الاسبانية وغيرها **من الأمور الأخرى.**

و في هذا الشأن فقد وافق الاتحاد الأوروبي على الاتفاق النووي بين إيران و القوى العالمية في أول تحرك صوب رفع العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد طهران والذي يأمل التكتل أن يرسل مؤشرا يتبعه الكونجرس الأمريكي. **و**في رسالة تستهدف بشكل رئيسي **الأصوا**ت المتشككة في الكونجرس الأمريكي و المقاومة القوية من إسرائيل شدد اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل على أنه لا يوجد حل أفضل آخر متاح.

من جهتها أوضحت القوي الكبرى الست التي عقدت مع طهران اتفاق فيينا حول الملف النووي،في رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة أن إيران ستبقى تحت تهديد إعادة العمل **بالعقو**بات الدولية طوال خمسة عشرة عاما. و هذا الاتفاق الذي يستمر عشر سنوات ، سيتيح رفع العقوبات في مقابل ضمانات أن طهران لن تحصل على القنبلة النووية.لكنه ينص على آلية لإعادة شبه تلقائية لهذه العقوبات إذا لم تف إيران بالتزاماتها.

## 2-1- ألمانيا:

في السياق ذاته قال اتحاد الصناعات الألمانية إن صادرات ألمانيا إلى إيران يمكن أن تتضاعف أربع مرات في السنوات القليلة القادمة.و ستواجه الشركات الألمانية صعوبة في ممارسة أنشطة في السوق الإيرانية في مواجهة منافسة من الصين و كوريا الجنوبية **و**الأوسط و أطراف أخرى ملأت الفراغ الذي خلفته الشركات الغربية التي منعت من التجارة مع إيران بموجب العقوبات الغربية التي قادتها الولايات المتحدة .[1] لكن الشركات الألمانية

[1] مصطفى اللباد ، **نفس المرجع** ،في موقع : **. http //: assafir.com /today edition as px //**

سواء الكبرى منها **فولكسفاجن و سيمنس** أو المتوسطية و حتى آلاف الشركات الصغيرة ذات الملكية العائلية تريد استعادة دورها المهيمن السابق في التصدير إلى إيران.

على الصعيد متصل وصل وزير الاقتصاد الألماني **زيجمار جابرييل** إلى إيران مع وفد اقتصادي ليصبح أول سياسي غربي كبير يزور البلاد بعد التوصل إلى اتفاق نووي مع القوى العالمية .و في بداية الزيارة حث **جابرييل** إيران على تحسين علاقتها مع إسرائيل إذا أرادت إقامة علاقات اقتصادية أوثق مع ألمانيا و قوى غربية أخرى. و**قال جبرييل لتجمع من** رجال الأعمال الألمان و الإيرانيين في طهران "لا يمكن أن تكون لكم علاقات اقتصادية مع ألمانيا على المدى البعيد إذا لم تبحثوا قضايا ـ مثل تحسين علاقاتكم مع إسرائيل ـ **وإن** تحاولوا في هذا الاتجاه" .

**و**بسفره إلى طهران مع وفد من ممثلي مجموعة صناعية و مسوؤلي شركات يرسل **جابرييل إشارة** قوية بأن ألمانيا تريد إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والسياسية بسرعة مع إيران بعد مواجهة استمرت 12 عاما بشأن برنامج طهران النووي.و قال **جابرييل قبل أن** يبدأ زيارته "الاتفاق الذي تم التوصل إليه وضع الأساس لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع إيران ."

**وقال جابرييل** الذي يتولى أيضا منصب نائب المستشارة الألمانية "الشرط المسبق لذلك هو إن الخطوات التي وردت في الاتفاق تنفذ الآن."

**و**توقعت غرف التجارة الألمانية أن تتضاعف صادرات ألمانيا إلى نحو خمسة مليارات يورو خلال عامين فقط و تحرص شركات مثل **فولسفاجن وسيمنس وآلاف** الشركات الأخرى المملوكة لأسر إلى استعادة دورها في تصدير شحنات إلى إيران.صرح **جابرييل** لصحيفة **"بيلد"** أنه سيستخدم هذه الزيارة ليقترح أن تكون ألمانيا وسيطا بين إيران و عدوها اللدود إسرائيل و قال أنه سيؤكد على ضرورة أن تعترف الحكومة الإيرانية **بحق** إسرائيل في الوجود. وقال أيضا "وجود علاقات مستقرة و جيدة حقا مع ألمانيا هي التي يمكنها أن تتطور إذا تم قبول هذا في السياسة الإيرانية.[1] سأواصل توضيح ذلك أثناء زيارتي إلى إيران. و قال أنه بينما الاتفاق النووي خطوة أولى نحو تطبيع العلاقات مع

[1] عبد الأمير رويح ، **بعد الاتفاق النووي ...أبواب ايران مفتوحة لأوروبا** ، (23 /2015/07 )،في: **2925//http//:/annaba.org/arabic/reports**.

إيران فانه يجب القيام بمزيد من الخطوات من حيث دور إيران في الصراعات في المنطقة وخاصة العلاقات مع إسرائيل. و نقله عنه قوله "ألمانيا يمكنها وتريد أن تقدم نفسها كوسيط في هذا".[1]

ألمانيا ستكون المنتفع الأكبر من عودة التبادل التجاري و الاستثماري مع إيران، برلين كانت تمثل تقريبا ثلث حصة الاتحاد من هذه المبادلات ، وهي مصدر مهم للتقنية المتقدمة التي تحتاجها طهران ،كما تحتاج تقنيات أوروبية أجرى لتطوير عمليات استكشاف و استخراج النفط و الغاز.

لكن من يعول على الغاز الإيراني ،من بلد يملك ثاني أكبر احتياطي للغاز بعد روسيا، عليه التفكير مجددا ،من المستبعد جدا أن تساير إيران محاولات أوروبا للاستغناء عن الغاز الروسي،أو تقليل الاعتماد عليه .موسكو حليف استراتيجي لطهران ،حتى لو جلست على طاولة المفاوضات الدولية في موقع الخصم.يمكن إيراد هذه الحادثة لإبراز حساسية ذلك، امتنعت قناة تلفزيونية إيرانية رسمية ،قبل أكثر من سنة عن بعث تقرير لمراسلة لها في أوروبا، برغم ظنه بأنه قدم مادة متميزة. كان تقريره يتضمن مقابلة مع **جوزيه مانويل باروسو**، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية ، يأمل فيها بعلاقات أفضل مع إيران تتيح موردا أوروبيا جديدا للغاز. كانت وقتها العلاقات الأوروبية مع روسيا في ذروة توترها. لذلك ، على ما استنتج المراسل نفسه ، لم يرد الرقيب التلفزيوني الإيراني أي إشارة "محبة "أوروبية بدت له من النوع المسموم.[2]

**2-2- بريطانيا:**

وصل وزير الخارجية البريطانية **فيليب هاموند** إلى طهران يوم الأحد 23 أوت للمشاركة في إعادة افتتاح سفارة بلاده ،و هذه الزيارة هي الثانية لوزير خارجية بريطاني إلى إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979، بعد الزيارة اليتيمة التي قام بها وزير الخارجية السابق **جاك سترو** في عام 2003 .

---

[1] عبد الأمير رويح ، **نفس المرجع** ،في: **http//:/annaba.org/arabic/reports// 2925**.

[2] وسيم ابراهيم، **السفير**،( 21 /2015/07 على 10:02 )، ص 9، في موقع : **http//assafir.com/view author.aspx**.

**ورافق هاموند** في زيارته،وفد في مجال الأعمال البريطانية ن إضافة إلى مسؤول الشؤون السياسية في وزارة الخارجية ،**سيمون غاس** الذي مثل بريطانيا في ماراطون مفاوضات الاتفاق النووي، وهو ما يدل على أن الزيارة تحمل أهدافاً اقتصادية، إلى جانب الهدف السياسي.

واعتبر وزير الخارجية البريطاني **فيليب هاموند** قبيل زيارته الرسمية **إلى** غيران، **أن** افتتاح سفارة بلاده في طهران، يشكل مرحلة أساسية في تحسن العلاقات الثنائية بين الجانبين على كافة الصعد بما فيها الاقتصادية والتجارية واصفاً الخطوة بالتاريخية، فيما قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف "إن إيران لم تغلق سفارة بريطانيا وهم من أغلقوها" مضيفاً "لدينا خلاف في وجهات النظر مع الحكومة البريطانية لكن يمكننا التحاور والسير قدماً بأسلوب جدي ودقيق وحذر".

وتأتي الزيارة ضمن دائرة التحركات الأوروبية الأخيرة تجاه تطبيع **العلاقات مع** إيران، وذلك بعد الاتفاق النووي الذي أبرم في العاصمة النمساوية "فينا" بين إيران والدول العالمية الكبرى، حيث سبق زيارة وزير الخارجية البريطاني سلسلة من الزيارات لمسؤولين أوروبيين، على رأسهم نائب المستشارة الألمانية " **سيغمار غابريال**"، ووزير خارجية **فرنسا "لوران فابيوس"**.

وتكتسب زيارة وزير الخارجية البريطاني إلى طهران أهمية خاصة، كونها مؤشر قوى على مدى الحماس الغربي للانفتاح على إيران، فالعلاقة بين الجانبين اتسمت منذ **انتصار الثورة** الإسلامية بالتوتر، وفي أحسن الظروف بالفتور، حيث مازالت بريطانيا **توصف** في أدبيات السياسة الإيرانية بـ "الثعلب العجوز"، وبقي اسمها على الدوام مقترناً بأمريكا والاستكبار العالمي، حيث أن هناك حساسية خاصة في الأوساط الإيرانية تجاه بريطانيا بسبب التاريخ القاتم للتدخلات البريطانية في الشؤون الإيرانية الداخلية[1]

وفي بداية الزيارة قام **هاموند** بافتتاح سفارة بلاده في طهران التي ظلت منذ العام 2011 مغلقة، بعدما اقتحمها متظاهرون معارضون بسبب تشديد الحظر على بلادهم على

[1] نبيل العتوم ، **رابط ايران : بعد الاتفاق النووي و العلاقات مع واشنطن** (وحدة الدراسات الإيرانية،مركز أمية **للبحوث** والدراسات الإستراتجية ، 28 /2015/07 )ص 70.

خلفية البرنامج النووي الإيراني، وأغلقت في الوقت ذاته سفارة الجمهورية الإسلامية في العاصمة البريطانية. [1]

تحقق ملفات إيران بعد الاتفاق النووي تعزز علاقتها بأوروبا وتستأنف علاقاتها مع لندن وتعيد فتح السفارة على مستوى قائم بالأعمال وسط معارضة المتشددين. هاموند: فتح سفارتنا لا يعنى أننا متفقان في كل شيء. وترحيب إعلامي الأحد، 23 أوت 2015 - 02:26م جانب من مراسم افتتاح السفارة البريطانية في طهران كتبت إسراء أحمد فؤاد في إطار تعزيز إيران علاقتها بأوروبا وسفر العديد من وزراء خارجية أوروبا إلى طهران لتنشيط العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، سافر وزير بحضور وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند، إلى طهران، اليوم الأحد، لإعادة فتح السفارة البريطانية التي أغلقت قبل 4 سنوات إثر هجوم اقتحام متشددين من عناصر الباسيج الإيرانية مقر السفارة في 2011. وتعتبر زيارة هاموند إلى طهران الأولى من نوعها لوزير خارجية بريطاني إلى إيران منذ العام 2003، وسط معارضة المتشددين، وتأتى بعد توقيع الاتفاق النووي في 14 جويلية الماضي. زيارة هاموند نقطة بداية لمرحلة جديدة من جانبها وصفت وكالة أنباء إيرنا الإيرانية أن إعادة فتح السفارات الإيرانية والبريطانية تعتبر نقطة بداية لمرحلة جديدة في العلاقات بين طهران ولندن، مرحلة تؤسس فيها للتعامل بدلا من الصدام والعقلانية هي التي تتحدث. وقال المحلل السياسي الإيراني صادق زيباكلام في صحيفة قانون، إن إعادة فتح السفارة البريطانية يصب في صالح إيران، مضيفا أن ما حدث منذ 4سنوات (اقتحام سفارة بريطانيا في طهران) لم يكن يصب في صالح إيران فحسب بل كان خسارة للجمهورية الإسلامية. المتشددون يعارضون الزيارة وفتح السفارة فيما استمر المتشددين الذين كانوا يعارضون المفاوضات النووية مع الغرب معارضتهم لزيارة وزير خارجية بريطانيا، وذكرت صحيفة كيهان الإيرانية التي تنتمي للتيار المتشدد، "إعادة فتح السفارة البريطانية يمهد الطريق لنفوذ الأعداء للبلاد"، واتهم النائب الإيراني حميد رسائي بريطانيا بالتورط في احتجاجات التي تلت الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في 2009، مضيفا أن إعادة فتح السفارة البريطانية فى طهران وتحسين العلاقات بين البلدين في الوقت الراهن "غير

(1) نبيل العتوم ، مرجع سابق ، ص 70 .

قانوني". فيما وصفت وكالة فارس الإيرانية المنتمية للحرس الثوري،سفر فليب هاموند إلى طهران "بعودة الاستعمار العجوز" إلى البلاد. وشهدت العلاقات بين البلدين قطيعة دبلوماسية استمرت 4 سنوات إثر هجوم المئات من عناصر قوات التعبئة على السفارة البريطانية بطهران عام 2011 بعد الإعلان عن عقوبات بريطانية على طهران بسبب البرنامج النووي وحطم المتظاهرون محتويات السفارة وأحرقوا العلم البريطاني، ومع انتخاب روحاني المحسوب على المعتدلين اتخذت العلاقات منحنى آخر وفي جوان 2014 أعلن وزير الخارجية البريطاني عن خطة لإعادة فتح السفارتين بعدما عينت الدولتان قائمين على الأعمال في 11 نوفمبر 2014، كما أبلغ رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، الرئيس الإيراني حسن روحاني، بأن الاتفاق النووي يمثل بداية جديدة في العلاقات وأنه ملتزم بإعادة فتح السفارة البريطانية في طهران. فيلب هاموند: الزيارة لحظة تاريخية وصف وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند زيارته إلى طهران بأنها لحظة تاريخية في العلاقات بين بلاده والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقال هاموند في صحفته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، إن هذه هي أول زيارة لوزير خارجية بريطاني إلى طهران منذ العام 2003، وهذه لحظة تاريخية في العلاقات بين البلدين. وقال هاموند في مراسم افتتاح السفارة في طهران، إن إعادة فتح سفارتينا يشكل مرحلة أساسية في تحسن علاقاتنا الثنائية، لكنه أضاف في الوقت نفسه قائلا: "وهذا لا يعنى أننا متفقان في كل شيء". وتابع "لكنه من المرغوب فيه أن تكون للمملكة المتحدة وإيران ممثليات دبلوماسية". وشدد هاموند على ضرورة استعداد طهران ولندن لبحث التحديات بما في ذلك الإرهاب والاستقرار الإقليمي وتوسع داعش ومكافحة الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية. كما أكد الوزير هاموند أن السفارة البريطانية في طهران سيديرها في مرحلة أولى مكلف بالأعمال ثم سيتم تعيين سفير في الأشهر القادمة [1]. وسوف يتولى أجي شارما منصب القائم بالأعمال البريطاني في طهران، وقال هاموند "آمل أن يتفق البلدان خلال الأشهر المقبلة على تعيين سفراء". وبالتزامن مع إعادة افتتاح السفارة البريطانية في طهران افتتحت

[1] نبيل العتوم ، **مرجع سابق** ، ص 72 .

السفارة الإيرانية فى لندن بحضور مساعد الخارجية الإيرانية للشئون الإدارية و **روحاني** يطمح بمزيد من التعاون مع ألمانيا بعد الاتفاق النووي.

**2-3-فرنسا:**

أعلن وزير الخارجية الفرنسي **لوران فابيوس** عن بدء صفحة جديدة في العلاقات بين طهران وباريس، حسب وكالة أنباء فارس الإيرانية، وأكد أن آفاق هذه العلاقات مشرقة للغاية في ضوء الاتفاق النووي.

وعبر وزير الخارجية الفرنسي **لوران فابيوس** الأربعاء في طهران عن أمله **أن تقوم** العلاقة الجديدة مع طهران على "**الاحترام**" وذلك بعد أسبوعين على توقيع الاتفاق النووي التاريخي بين طهران والدول الكبرى. ولتأكيد هذه الرغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، نقل **فابيوس** أول وزير خارجية فرنسي يتوجه إلى إيران منذ 12 **عاما، دعوة من** الرئيس **فرنسوا هولاند** إلى نظيره الإيراني حسن روحاني لزيارة فرنسا في نوفمبر. **وصرح فابيوس** في مؤتمر صحافي مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف "أحمل دعوة من الرئيس الفرنسي إلى الرئيس الإيراني لزيارة فرنسا في نوفمبر إذا كان يرغب في ذلك." وبعد محادثات أولى مع ظريف وقبل لقاء روحاني وزراء إيرانيين، أوضح **فابيوس لماذا** "سيكون بالإمكان تغيير الأمور". وقال "إذا أردت أن أختصر بكلمتين مغزى زيارتي وشعوري، أقول الاحترام، وإعادة إحياء العلاقات".[1]

وأضاف "نحن دولتان كبيرتان مستقلتان وفرنسا تحترم إيران وثقافتها ودورها في التاريخ ومعاناتها واقصد هنا المعاناة خلال الحرب بين إيران والعراق" بين 1980 **و**1988. وبعدما أكد انطلاق "حوار سياسي على المستوى الوزاري" بين البلدين، قال جواد ظريف إنه سيتناول أيضا مع **فابيوس** مسألتي "مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات." وأكد وزير الخارجية الإيراني أنه بعد الاتفاق النووي في فيينا، ستفتح باريس وطهران "فصلا جديدا في **مسار المصالح المشتركة.**" **وأشار فابيوس** أيضا إلى "الاحترام الواجب علينا للالتزامات التي قطعناها" في الاتفاق النووي الموقع في 14 جويلية بين إيران والدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا وألمانيا).

---

[1] **: http://www.alhurra.com/content/Iran-nuclear-France-Europe/276200.html#ixzz3r7WJLgG7**.

ويهدف الاتفاق إلى التأكد من أن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الجانب المدني لقاء رفع تدريجي للعقوبات الدولية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني منذ 2006. ومنذ توقيع هذا الاتفاق زار عدد من المسؤولين الأجانب طهران. وتأتي زيارة **فابيوس بعد** زيارة مماثلة لوزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي **فيديريكا موغيريني. وشنت الأوساط** الإيرانية المحافظة حملة انتقادات شديدة ضد **فابيوس** ولا سيما ضد موقف فرنسا "المتشدد" **في المفاوضات حول البرنامج النووي.ورد فابيوس** على هذه الانتقادات مؤكدا أن فرنسا **تبنت "موقفا ثابتا** وحازما وبناء" بهدف "منع انتشار الأسلحة النووية". وأضاف أن "النووي ليس مسالة تعالج بخفة وكان لا بد من اتفاق متين لا غبار عليه." **تنوي فرنسا إذا رغبت** إيران في ذلك، أن تعزز وجودها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. **وأعلن فابيوس** أيضا أن وفدا اقتصاديا وتجاريا فرنسيا يضم أيضا وزير الزراعة وسكرتير الدولة للشؤون الخارجية سيزور إيران في سبتمبر. **والتقى فابيوس** وزير النفط الإيراني **بيجان نمدار زنقنه**.[1]

**3- روسيا:**

تحدثت بعض التكهنات عن أن إيران بعد الاتفاق النووي، يمكن أن تقايض الصداقة **مع موسكو، مقابل معاملة** تفضيلية من واشنطن؛ وهو ما سنشهد تجلياته في ملفات الشرق الأوسط. وهناك تحليلات متناقضة ومتباينة بشأن دور روسيا في المفاوضات النووية، فهناك من يتحدث عن دور كبير لروسيا في إنجاح المفاوضات، فيما يتحدث آخرون عن سياسية انفعالية روسية تجاه هذه القضية.[2]

ويمكن فهم طبيعة التوجه الروسي من هذه القضية وفق المعطيات التالية:

ليس من مصلحة روسيا امتلاك إيران أسلحة نووية أو قدرات تطوير سلاح نووي، والاتفاق النووي من شأنه أن يعزّز من الأمن الروسي.عارضت روسيا بشكل قاطع استخدام القوة في حلّ المشكلة النووية الإيرانية، سواء من خلال الضربات الصاروخية والجوية

---

[1] : **http://www.alhurra.com/content/Iran-nuclear-France-Europe/276200.html#ixzz3r7WJLgG7**.

[2] Petr Topychkanov, ***What Does Russia Really Want in Iran*?**,Carnegie, December 19, 2014: http://carnegie.ru/eurasiaoutlook/?fa=57571

والتخريب والهجمات على مواقع الإنترنت، أو أية وسيلة أخرى . تؤيد روسيا فرض عقوبات أحادية أو متعددة الأطراف ضد إيران، وتطالب برفعها.[1]

وإذا اختار الغرب عدم الانخراط مع إيران في مشاريع اقتصادية بعد الاتفاق النووي، فستكون هذه فرصة كبيرة لروسيا التي ستستفيد من نفوذها السياسي والاقتصادي، في بناء مزيد من الشراكة مع إيران[2]، وبدأت ملامح هذه الشراكة بالظهور ولعل أبرزها قرار روسيا تسليم إيران المنظومة الدفاعية التي كانت تُحجم عن تسليمها بفعل العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وسيكون ذلك فاتحة للكثير من صفقات السلاح بمجرد رفع العقوبات

خاصة مع حاجة إيران الكبيرة لأسلحة حديثة. وتنوي روسيا بناء علاقات عسكرية طويلة المدى مع إيران، ووصل حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي في الفترة (1991-2015) إلى 304 مليارات دولار.[3]

وعلى صعيد التبادل التجاري، تقول التصريحات بنيَّة الجانبين زيادة حجم التبادل التجاري بينهما من 5 مليارات إلى 70 مليار دولار سنويًا. وفي العام 2014 وقَّعت روسيا وإيران اتفاقًا لبناء مرحلة جديدة في مفاعل بوشهر، وسيستمر التعاون في مجال التقنية النووية بين إيران وروسيا .[4]

وفي المجمل، فإنَّ الكثير من المزايا الأمنية والاقتصادية والعسكرية من الممكن أن تحققها روسيا نتيجة الاتفاق النووي، ولن يكون الاتفاق مانعًا أمام مزيد من التعاون الروسي-الإيراني في الشرق الأوسط، وكذلك الحال في منطقة القوقاز ووسط آسيا رغم التنافس

---

(1) Petr Topychkanov, ***What Does Russia Really Want in Iran?***.ibid.

(2) Elena Holodny, ***Business Insider , Russia is ready to jump on the 'new opening' in Iran*** **http://www.businessinsider.com/iran-russia-us-relations-after-nuclear-deal-2015-6#ixzz3dP0zpwBh**

(3) **ماذا يعني الاتفاق النووي بالنسبة لروسيا؟، (مشرق نيوز**، تاريخ الدخول 20جوان 2015)**في موقع** : **http://www.mashreghnews.ir/fa/news/426903**

(4) **ماذا يعني الاتفاق النووي بالنسبة لروسيا؟، نفس المرجع، في موقع: http://www.mashreghnews.ir/fa/news/426903**

الدولي في تلك المنطقة. وبدون تحول سياسي كبير في العلاقة بين الغرب وإيران، فإن العلاقات الروسية-الإيرانية ستكون الأقوى وسيحدث تنسيق روسي-إيراني كبير في عدد من ملفات الشرق الأوسط.

**4- الصين**

**4-1 الصين وطريق الحرير**

تمثّل إيران أهمية جيوستراتيجية بالنسبة للصين فيما يتعلق بتوجهاتها نحو الغرب، وسيكون الاتفاق النووي عاملًا مهمًّا لتعزيز العلاقات الثنائية بين إيران والصين، وتعاونهما في عدد من المجالات، ما سيكون له نتائج على استراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية في آسيا والشرق الأوسط.

**خلال العام** 2014 **بلغ حجم التبادل التجاري** بين إيران والصين 50 مليار دولار، وهذا يقلُّ عن حجم التبادل التجاري الأميركي-الصيني بـ11 ضِعفًا. وخلال السنوات الأخيرة **ورغم** تراجع واردات الصين من النفط الإيراني بفعل العقوبات، بقيت الصين تشتري نصف إنتاج إيران من النفط بأسعار منخفضة. وبعيدًا عن العلاقات الدبلوماسية فإن الأهمية الجيوستراتيجية التي تمثلها كل دولة للأخرى هي مفتاح فهم العلاقة. وكما أن إيران مهمة بالنسبة إلى الصين وتوجهها غربًا، فالصين بالنسبة لإيران بالغة الأهمية في مواجهة الدور المحوري لواشنطن في آسيا والتفوق البحري الأميركي. وفي الجانب التسليحي قدَّمت الصين لإيران العون في بناء برنامج الصواريخ الإيراني، وكانت مصدرًا في بناء المنظومة الدفاعية الإيرانية .وضمن هذا البُعد الجيوستراتيجي في العلاقة، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، الذي بات "سمة مهمة من سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية" يرسم معالم العلاقات المستقبلية بين الصين وإيران.[1]

**4-2 حزام طريق الحرير الاقتصادي**

[1] **ثارور،شلشي، إحياء طريق الحرير (الجزيرة نت،** 15 **أكتوبر**2015 ، تاريخ الدخول 15 **جوان** 2015) **في موقع** : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/10/15

في سبتمبر 2013، أعلن الرئيس الصيني **شي جين بينغ، في خطاب ألقاه في** كازاخستان، عمَّا أسماه: حزام طريق الحرير الاقتصادي " كمبادرة جديدة في السياسة الخارجية، تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون الدولي والتنمية المشتركة في مختلف أنحاء أوراسيا". وتعرض الصين خمسة أهداف محددة لهذا المشروع: تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين سبل ربط الطريق، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتسهيل تحويل العملات، ودعم عمليات التبادل بين الشعوب.[1] ويعود جعْل طريق الحرير أولوية بالنسبة للصين لأسباب **ثلاثة:**

ضمان تدفق الطاقة عبر الطريق البري من آسيا الوسطى وروسيا، للحدِّ من مخاطر الطرق البحرية؛ حيث تصل عن طريق مضيق ملقا الذي يُعدُّ ممرًا لـ80% **من الطاقة التي** تصل الصين، ومضيق هرمز ويعبر منه 40% من واردات الصين من النفط.

**المشروع** التنموي لتهدئة القطاع الغربي من الصين، غير المستقر والغني بالطاقة، سعيًا لمنع مطالبات الإيغور بالانفصال وتأسيس دولة تركستان الشرقية.

إيجاد الأرضية اللازمة لاستقرار ووحدة المنطقة، وهو ما سيجعل الصين نواة اقتصادية وسياسية فيها.[2]

### 3-4 أهمية إيران في طريق الحرير:

خلال السنوات الماضية انتهجت بكين سياسة فيها الكثير من التدابير لتحديث شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية المتداخلة بين دول آسيا الوسطى؛ وهو ما يعد استثمارًا في البنية التحتية في تلك المنطقة، وانتهجت إيران نفس السياسة خاصة من خلال بناء طرق وسكك حديدية مع عدد من الدول في مقدمتها تركمانستان.

وقدَّمت الصين تمويلًا لطريق الحرير عام 2012، ويتضمن بناء خط سكة حديد يصلها بكازاخستان وروسيا، وفي مرحلة لاحقة بالغرب، وخط السكك الحديدية بالتوازي مع

---

(1) **ثارور،شلشي، مرجع سابق، في موقع :** http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/10/15

(2) **أهمية إيران الجغرافية الإستراتيجية لطريق الحرير الصينية الجديدة( موقع إشراف، 15 جوان** 2015 تاريخ الدخول 19 جوان 2015)،ص08.

خط للسكك الحديدية الذي يمر في مركز محافظة شينجيانغ، وصولًا إلى ألما آته، أكبر مدينة في كازاخستان.[1]

ويمكن لهذا الطريق الذي يهدف إلى ربط الشرق بالغرب، أن يفتح بابًا نحو منطقة الخليج. وفي المجمل تهدف الصين إلى نقل القوة من ضفتها الشرقية إلى وسط أوراسيا، وبذلك تستطيع التعامل مع المشكلات البحرية التي قد تنشأ أثناء نقل الطاقة، وفي النتيجة تقلّل من التفوق البحري الأميركي، ويبدو أن روسيا وإيران تدعمان هذه السياسة.

وتأتي أهمية إيران الإستراتيجية في هذا المشروع بوصفها جسرًا بين الشرق والغرب، ورغم وجود جسور أخرى إلا أن المسار الإيراني يعد الأهم من بينها.

إن الاتفاق النووي سيطلق يد الصين في بناء الطريق البري الذي تريده بالتعاون مع إيران، وفي المقابل ستدخل إيران كعضو كامل العضوية في منظمة شانغهاي؛ حيث إن العقوبات الدولية وقفة عقبة أمام تحقيق ذلك في السابق. وبدأت هذه المنظمة تعطي مؤشرات عدَّة على أنها ستكون منافسًا كبيرًا للولايات المتحدة الأميركية في تلك المنطقة.

**5- الهند:**

تلقَّت إيران طلبًا رسميًّا من الحكومة الهندية يتضمن زيادة وارداتها من النفط الإيراني، حال إمضاء اتفاق نووي شامل بشأن برنامج إيران النووي وتخفيف العقوبات. وارتفعت واردات الهند من الخام الإيراني 42% **في العام الماضي مقارنة بالعام** 2013 **مع** زيادة مشتريات شركات التكرير الهندية للاستفادة من تخفيف العقوبات المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي.[2]

وبدأت الهند مساعي مكثفة كأحد أكبر المستهلكين للطاقة في العالم لإبرام صفقات بشروط أفضل لشركاتها مع البلدان المصدِّرة للنفط. وتستورد الهند رابع أكبر مستهلك للنفط

---

(1) **أهمية إيران الجغرافية الإستراتيجية لطريق الحرير الصينية الجديدة ،مرجع سابق، ص**11.

(2)**الهند تزيد وارداتها من النفط الخام الإيراني ( إيران دبلوماسي** ،تاريخ الدخول 17 **جوان** 2015)**: في موقع : http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1948759**

وثالث أكبر مستورد له في العالم نحو 80 بالمئة من احتياجاتها من الخام ويزيد الطلب على الوقود مع النمو الاقتصادي السريع. وسجَّلت الهند نموًّا اقتصاديًّا فاق الصين خلال العام الماضي ووصل إلى 7.3%. وخلال الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام سجَّلت نموًّا اقتصاديًّا وصل إلى 7.5% أعلى من النمو في الصين بـ 7%.[1]

ويبدو أن الاقتصاد والطاقة يتصدران ملف العلاقات الإيرانية-الهندية، وتبدو أولويات الهند لتعزيز علاقاتها مع إيران مرتكزة على القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والطاقة والنقل، وإن كانت العلاقات السياسية تأخذ أبعادًا أخرى حيث سهَّلت إيران للهند الدخول إلى أفغانستان وهو ما ترى فيه باكستان تهديدًا أمنيًّا لها. ومن المتوقع أن يعزِّز الاتفاق النووي من العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاقتها العقوبات، وفي الشهر الماضي وقَّعت الهند وإيران اتفاقًا لتطوير ميناء شاه بهار في جنوب شرق إيران، وهو الميناء المطل على خليج عُمان، قرب الحدود الإيرانية مع باكستان.[2] ولا تبدو باكستان راضية عن المشروع حيث إن تشغيل الرصيفين يتيح لأفغانستان الانفتاح على منفذ بحري لعدم إطلالتها على أي بحر مما سيقلّل اعتمادها على باكستان، كما سيتيح للهند الوصول إلى أفغانستان دون الحاجة للمرور بباكستان. وسبق أن اتفقت الهند مع إيران عام 2003 على تطوير ميناء شاه بهار، لكن المشروع لم يحرز تقدمًا يُذكر نظرًا للعقوبات الغربية ضد إيران.[3]

---

[1] **الهند تزيد وارداتها من النفط الخام الإيراني، مرجع سابق: في موقع :**
**http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/194875**

[2] الهند وإيران توقّعان اتفاقًا لتطوير ميناء رغم تحذير أميركي(**الجزيرة نت**، 7 **ماي** 2015 ، تاريخ الدخول 21 **جوان** 2015 )
. 07/05/2015: http://www.aljazeera.net/news/international

[3] **إيران و هند : تأثير الاتفاق النووي على استئناف التجارة البحرية بين إيران والهند**، (**مهر نيوز**: تاريخ الدخول: 20 **جوان** 2015) **http ://www.mehrnews.com/news/2527258**

## خلاصة الفصل:

وقعت إيران ومجموعة 5 + 1 اتفاقاً مرحلياً حول ملفها النووي في 2015. لم يكن الحدث مفاجئاً، فالمؤشرات على اقتراب التوصل لاتفاق كانت تتزايد منذ زيارة الرئيس روحاني لنيويورك. ولكن عدداً من القوى الإقليمية كان يأمل، حتى اللحظة الأخيرة، في أن يفشل المفاوضون في حل ما تبقى من مسائل عالقة. وما إن وقع الاتفاق حتى بدأ ما يعرف بالخبراء في رسم سيناريوهات لخارطة التحالفات والتوازنات في الشرق الأوسط لما بعد الاتفاق.

أصبح واضحاً الآن أن مفاوضات الملف النووي، في جولتها الأخيرة، لم تبدأ بعد انتخاب حسن روحاني رئيساً للجمهورية الإسلامية، بل قبل ذلك بشهور. بمعنى، أن لا قرار إدارة أوباما، ولا قرار القيادة الإيرانية العليا، ارتبط بفوز المرشح الإصلاحي في الانتخابات. لكلا الطرفين، كان القرار استراتيجياً، مستقلاً عن المتغيرات السياسية الطارئة، وارتبط بما هو أبعد من شخصية الرئيس الإيراني أو رؤية القوى الغربية لهذا الرئيس.

والأرجح أن انتخاب روحاني جاء ليعزز فرص التوجه الإيراني الجديد، ويوفر مسوغاً للمقاربة الأمريكية للعملية التفاوضية. ما دفع إيران للبحث عن تسوية كان حجم الأعباء التي ألقتها العقوبات الغربية، سيما في حزمتها الأخيرة، على عاتق البلاد. في العام الماضي، تراجع إنتاج النفط الإيراني بما يزيد من خمسين بالمئة، وانكمش الاقتصاد بنسبة خمسة بالمئة، وارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن عشرين بالمئة، طبقاً لبعض الإحصاءات.

في ظروف عادية، لم تكن مثل هذه الأعباء لتكسر إرادة دولة إيديولوجية، واضحة التوجهات. ولكن المشكلة أن ثمة تيارا سياسيا معارضا في إيران، يزداد تبلوراً وانتشاراً منذ 2009، وفي حال تفاقمت أزمة الاقتصاد الوطني والمالية العامة، لم يكن من المستبعد أن يصبح التدهور الاقتصادي سلاحاً فعالاً في يد المعارضة. كما إن الأثر البالغ للعقوبات، من جهة أخرى، بات يهدد المكاسب الجيوسياسية التي حققتها إيران في العراق ولبنان وسورية

منذ انطلاق حرب جورج بوش الابن على الإرهاب. بكلمة أخرى، أصبح على إيران التضحية بطموحاتها النووية من أجل الحفاظ على وجود الجمهورية الإسلامية والنفوذ الإقليمي القلق الذي أنجزته في العقد الأول من هذا القرن.

أما ما دفع إدارة أوباما للبحث عن تسوية فكان هموماً من نوع آخر، هموم القوى العظمى وهي تواجه إرثاً ثقيلاً للحروب الأمريكية في المشرق العربي ذ الإسلامي، وتحديات اقتصادية وإستراتيجية متزايدة في مناطق أخرى من العالم.

طبقاً لمختلف أطراف التفاوض، كانت إيران، منذ انطلاق لقاءات التفاوض السرية، ترغب في التوصل إلى ما يعرف بالصفقة الكبرى، أي التفاوض على الملف النووي ودور وموقع إيران الإقليمي، ولكن الأمريكيين رفضوا مثل هذا المسار، وحصروا المفاوضات بالملف النووي. ولكن ما ينبغي رؤيته أن اتفاق جنيف ولد مناخاً جديداً للعلاقات الإيرانية الغربية، سيما العلاقات الإيرانية الأمريكية. كما أن ستة شهور ليست زمناً طويلاً في العلاقات بين الدول.

وفي حال تم بالفعل التوصل إلى اتفاق نهائي، وهو الأمر الذي أصبح مرجحاً، ستبدأ مفاوضات أخرى حول عدد من الملفات الإقليمية، مثل العراق ولبنان وسورية، ورغبة إيران في أن تصبح شريكاً اقتصادياً وأمنياً في منطقة الخليج. الاتفاق، من جهة، وما يمكن أن يترتب عليه من آثار جيوسياسية، من جهة أخرى، أطلق سلسلة من التخمينات والتوقعات والمخاوف، سواء في السعودية أو الدولة العبرية، أو ما يتعلق بتصور الولايات المتحدة لخارطة منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية وتوازناتها.

يمثل الاتفاق ضربة ثقيلة للسياسة السعودية الإقليمية, مخاوف السعودية لا تتعلق بما يشاع من تفريط غربي في 'كبح جماح إيران النووي'؛ فالسعودية، كما غيرها، تدرك أن الاتفاق جاء أقرب إلى أقصى المطالب الغربية من إيران، منه إلى طموحات إيران النووية. ولكن السعودية تخشى أن يكون الاتفاق مقدمة لرفع الضغوط السياسية والاقتصادية عن إيران، وإعادة تأهيل إيران إقليمياً، بموافقة وتأييد من واشنطن. بمعنى استقرار العراق ضمن

دائرة النفوذ الإيراني، واختلال التوازن في لبنان لصالح حلفاء إيران، وبقاء الرئيس السوري، بصورة أو أخرى، في موقعه أطلقت هذه المخاوف، إضافة إلى توترات سابقة في العلاقات السعودية الأمريكية، غضباً سعودياً على سياسة أوباما، وولدت تخمينات باحتمال بحث السعودية عن تحالفات دولية جديدة، بديلاً عن التحالف اللصيق والمستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع الولايات المتحدة.

# الخاتمة

كان الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي سيقود إلى بناء حالة من الاستقرار يكون لإيران وقوى إقليمية و دولية أخرى دور مؤثر فيها، أم أنه سيؤدي إلى تعاظم الدور الإيراني مما يكون سببًا لمزيد من المعضلات الإقليمية، مع ارتفاع في وتيرة الصراع بصورة قد تقود إلى مواجهات عسكرية، وحروب ستكون إيران ضالعة فيها بصورة مباشرة. و الأسباب التي تعزِّز من موقع واحتمالية حدوث أي من الأمرين. ويمكن تسجيل عدد من الخلاصات والنتائج بشأن تأثيرات الاتفاق على موقع إيران وعلاقاتها الإقليمية والدولية، يمكن إدارجها كالتالي:

سينهي الاتفاق أزمة الملف النووي الإيراني، لكنه سيفتح ملفات أزمات أخرى، مما يوجد حاجة ماسَّة لبناء آليات لمواجهة هذه الأزمات والمخاطر.

على الصعيد الداخلي الإيراني: يرى فريق أن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة. ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموًا اقتصاديًا يتراوح بين 3-7%، لكنه لن يكون كافيًا لحل مشكلة البطالة (14%) وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة.

يرى فريق آخر أن إزالة العقوبات ستترك آثارًا إيجابية مباشرة ومستقبلية على الاقتصاد الإيراني، ومن المعلوم أن لإيران 100-140 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية، وهناك ما بين 30 إلى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمَّدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق.

إن إلغاء العقوبات من شأنه أن يُحدث تغييرًا في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جدِّية فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والمِلكية وشروط التنافسية. سيكون الملف الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ملف الصراع بين التيار الأصولي وتيار الاعتدال الذي يتزعمه روحاني خاصة أن لكل تيار مقاربة مختلفة على هذا الصعيد. على صعيد العلاقات الإيرانية-الأميركية، يبرز السؤال حول تأثيرات توقيع الاتفاق على

التعاون والتنسيق الإيراني الأميركي، وهل إنجاز الاتفاق يعني بالضرورة تزايد التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا والملفات الإقليمية؟ تأتي الإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة بالاستراتيجيات التي ستنتهجها كل من طهران وواشنطن فيما يتعلق بالعلاقة مستقبلًا، ويبدو النموذج الروسي في العلاقة، مرجَّحًا لدى الطرف الأميركي. هناك عدد من الاستراتيجيات الأميركية للتعامل مع إيران عقب الاتفاق، ترتكز في معظمها على تعيين الفرص وتحديد المخاطر.

تفضِّل إيران النموذج الصيني في التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية، وترجح تقاربًا سياسيًّا محدودًا وتبادلًا للمصالح أكثر منه انفتاحًا على كافة الصعد؛ ويمكن وضع ذلك في إطار "التعاون الانتقائي المقابل."

قد يفتح الاتفاق الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران وجيرانها، وذلك ينسحب على علاقة الجمهورية الإسلامية مع المملكة العربية السعودية؛ وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها .

قد يحدث عكس الاحتمال السابق؛ فالاتفاق سيمنح إيران فرصًا أكبر لزيادة نفوذها ويوسِّع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل: سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، والخليج العربي، وسيأتي ذلك على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثرة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية وتركيا. الاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سيعزِّز من قدرة إيران على الهيمنة.

يتركز السؤال بصورة كبيرة على السياسة التي ستنتهجها السعودية لإدارة ملف التنافس والصراع مع الطرف الإيراني وفقًا لهذه المستجدات، وقد يكون الصراع بين إيران والسعودية مؤهَّلًا للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلًا عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأته في اليمن.
لا يبدو أن الاتفاق النووي سيُحدث تغييرًا في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنيها عن

مواصلة حضورها في ساحات تصنّفها بالمهمة لها، مثل: سوريا والعراق، وبدرجة أقل اليمن.

العلاقات الإيرانية-الروسية: وإذا اختار الغرب عدم الانخراط مع إيران في مشاريع اقتصادية بعد الاتفاق النووي، فستكون هذه فرصة كبيرة لروسيا التي ستستفيد من نفوذها السياسي والاقتصادي، وبناء مزيد من الشراكة مع إيران.

تتطلع روسيا إلى الكثير من المزايا الأمنية والاقتصادية والعسكرية التي من الممكن أن تحققها روسيا نتيجة الاتفاق النووي.

لن يكون الاتفاق مانعًا أمام مزيد من **التعاون الروسي**-الإيراني في الشرق الأوسط، وكذلك الحال في منطقة القوقاز ووسط آسيا رغم التنافس الدولي في تلك المنطقة .

بدون تحول سياسي كبير في العلاقة بين الغرب وإيران، فإن العلاقات الروسية-الإيرانية **ستكون الأقوى**.

العلاقات الإيرانية-الصينية: تمثل إيران أهمية جيوستراتيجية بالنسبة للصين فيما يتعلق بتوجهاتها نحو الغرب، وسيكون الاتفاق النووي عاملًا مهمًا لتعزيز العلاقات الثنائية بين إيران والصين.

ضمن البُعد الجيوستراتيجي في العلاقة، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، بات "سمة مهمة من سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية"، وسيحرِّر إلغاء العقوبات البلدين من القيود التي كانت تعوق الكثير من المشاريع المتعلقة بالنقل والطاقة.

تأتي أهمية إيران الإستراتيجية في هذا المشروع بوصفها جسرًا بين الشرق والغرب، ورغم وجود جسور أخرى بالنسبة للصين إلا أن المسار الإيراني يعد الأهم من بينها والأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية.

أما الهند فسيمكّنها الاتفاق النووي من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات.

ومن المتوقع أن يعزِّز الاتفاق النووي من العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاقتها العقوبات، وفي مقدمتها ميناء شاه بهار المطل على خليج عُمان.

في المحصلة يمثِّل الاتفاق ربحًا استراتيجيًا لإيران، يعزِّز من مكانتها الإقليمية، وبدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدَّتها وامتدادها زمنيًا وجغرافيًا.

# الملاحق

**الملحق الأول :خريطة تبين الموقع الجيوبوليتيكي لإيرانفي منطقة الخليج.**

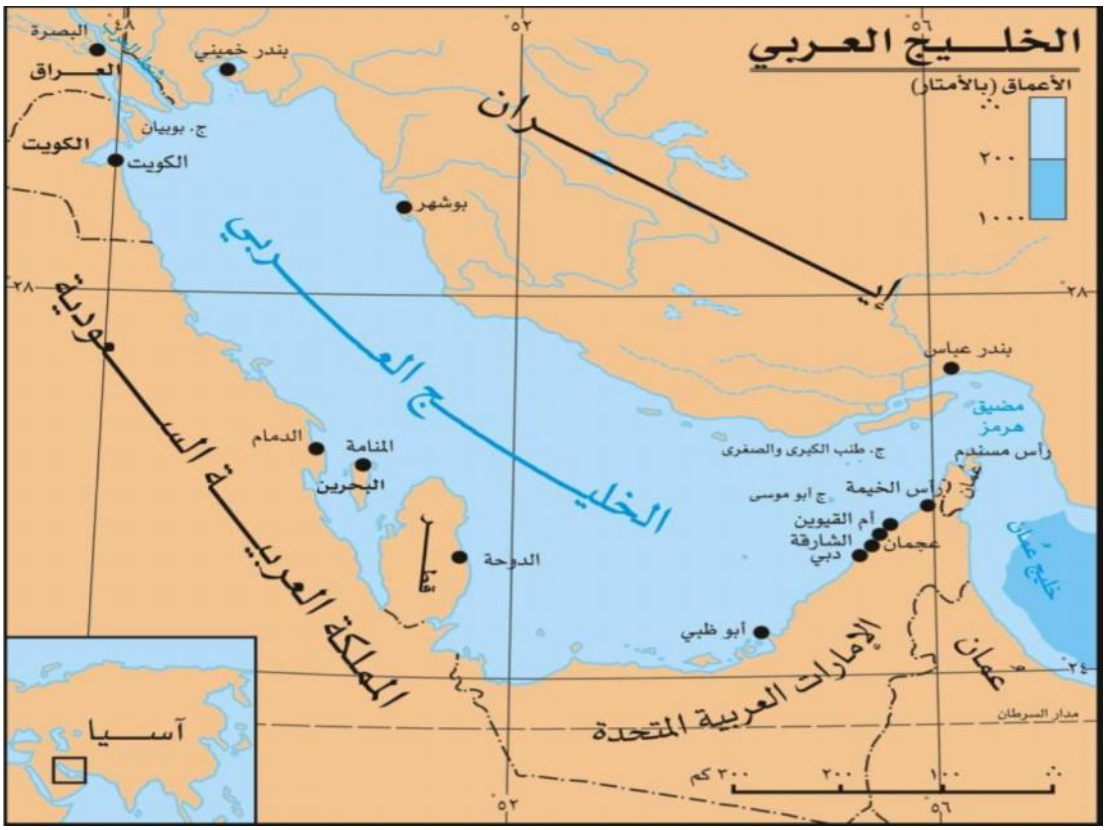


**المصدر هو :**
http://www.gulfsecurity.org/wp-content/uploads/4723-1-866x800.jpg

**الملحق الثاني:** موقع بوشهر النووي في إيران وقربه من دول مجلس التعاون الخليجي.

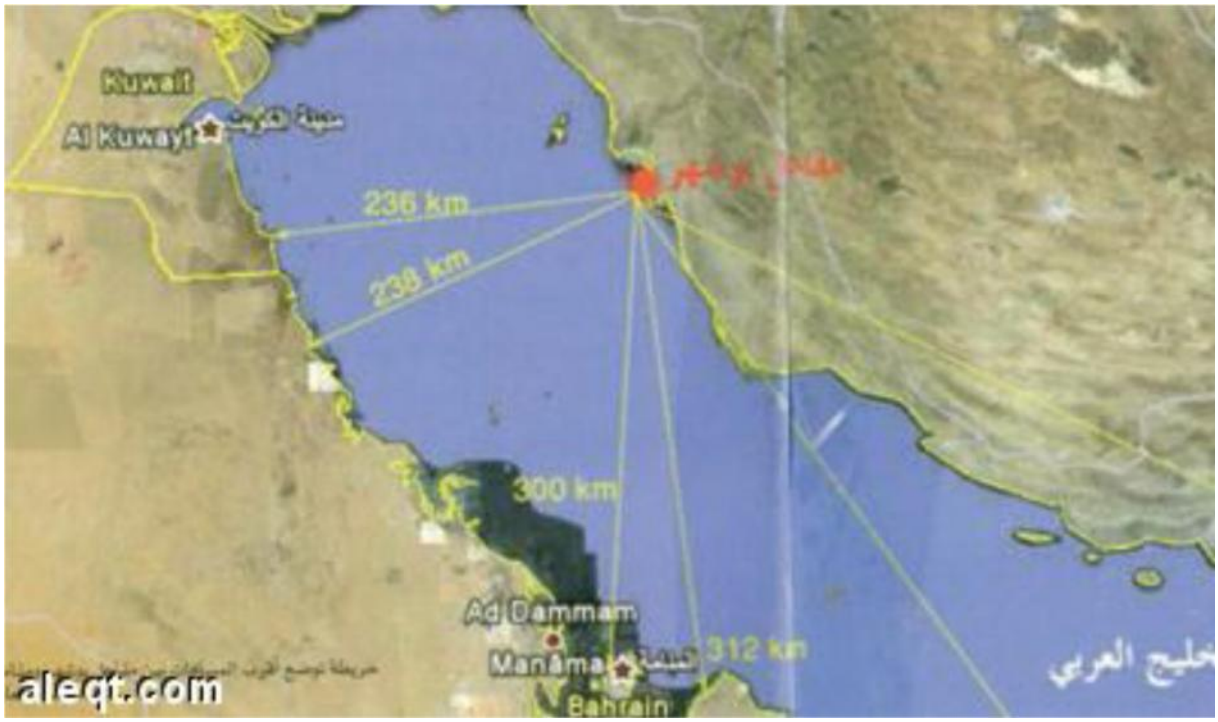


**المصدر هو:**
http://www.aleqt.com/a/small/6a/6aad08373fd430905096a84b86c9ea15_w400_h0.jpg

# قائمة المراجع

## I - المراجع بالعربية:

### الكتب و المجالات:

- السيد سليم ، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجبل، ط2، 2001.

- الصمادي، فاطمة، وآخرون، **التقارب الإيراني-الأميركي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

- العمر،فاروق عمر، **صناعة القرار والرأي العام**، القاهرة: دار النشر و التوزيع(بس ن)

- النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية** الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2010.

- أشواق، عباس، **الحوار المتمدن**، المحور مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 1291، 2005.

- بوقارة، حسين، **السياسة الخارجية :دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر العاصمة: دار هومة، 2012.

- بكر أغوان ،علي بشار ، المركز **الديمقراطي العربي في قسم الدراسات الإيرانية قسم الدراسات والعلاقات الدولية**، مشاريع بحثية 387،الانعكاسات الجيوساسية الإقليمية للاتفاق النووي.

- جبار الشيباني ،عدنان كاظم و عبد الحسين الظالمي حميدة ،**الأهمية الإستراتجية لموقع إيران الجغرافي في دراسة في الجغرافية السياسية**، الكويت :جامعة القادسية ،(ب ت ن ).

- حسن، أحمديان، **الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية**، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2015.

- لقاء، مكي، **التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه،مصادر قوته، في: بركات، نظام تجريبي، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

- مهر ،محمد عبد الله يوسف ، **السياسية الخارجية الإيرانية، تحليل صناعة القرار، السياسة الدولية** (1999).

- نيفين، عبد المنعم، مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيراني**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- نافع، بشير موسى، **إيران الدولة الأزمة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شبكة الجزيرة، 2008

- سليم، محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2 ، 1998.

- عبد الحميد ،عاطف،**روسيا وإيران: التفاعل النووي في المساحة الرمادية**، دراسات إستراتيجية، الجزائر : الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 2، جوان 2006.

- عبد الحي ،وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.

- فاضل، رسول ، **العراق-إيران :أسباب و أبعاد النزاع**، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، صدر عن المعهد النمساوي للسياسة الدولية ، ب ، ط ،1995.

- فهمي، هويدي، **إيران من الداخل**، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1991 .

- شلبي ، محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: ب.د.ن، 199.

- شكارة، أحمد، **إيران والعراق وتركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي** ، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2003.

**المذكرات:**

- العلاف ، إبراهيم خليل ،" الشرق الأوسط: رؤيـة تاريخية سياسية"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد الأول والثاني، 2004.

- دعاس عميور ، صالح ، **التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002-2001.

- زلاقي، حبيبة، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسة، جامعة باتنة، 2009-2010.

- حمدي، رشا، **موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 ، أفريل2003 .

- **البرنـامـج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد.**

- نبهان النجار، عادل، **أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران 1997-2005**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، 2005-2006.

- سلامة الجرابعة ، رجائي، **الإستراتجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط : كلية العلوم السياسية،2012.

- صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده**، بغداد :جامعة بغداد، 1986

- شدود ، ماجد ،" النظام الإقليمي الشرق أوسطي"، دمشق: مطبعة اليازجي، ط1، 1996 .

**مقالات:**

- العتوم ، نبيل ، "رابط ايران : بعد الاتفاق النووي و العلاقات مع واشنطن"، **وحدة الدراسات الإيرانية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتجية**، 28 /2015/07.

- عبد الأنيس محمد، سهيلة ،"العلاقات الإيرانية الأوروبية الأبعاد وملفات الخلاف"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية** ، العدد 126، 2007.

- صلاح الدين، الحاج محمد ، "السياسة الخارجية"، مقالة: نشر بتاريخ الخميس, 27 أوت 2015 ، **قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية العربية المفتوحة** ، (200/2007)

- زكي البسيوني ، سمير ، "كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى"، مقالة ، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات ، العدد 165 ، جويلية 2006.

**البحوث الشبكة الدولية للمعلومات:**

-عبد الباقي ،علي ، **النووي العربي المنتظر لردع الصهاينة أم لمواجهة المد الشيعي؟**

- بن عثمان بن صدق ،عبد العزيز، **إيران ومجلس الأمن الدولي.أين الطريق؟**

- إبراهيم محمود ، أحمد ، **الأزمة النووية الإيرانية،تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع.**

- السيوفي ، أحمد، **النووي.. شوكة أمريكية في ظهر إيران.**

**مواقع الأنترنيت:**

- إبراهيم محمود، أحمد ، "الأزمة النووية الإيرانية،تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع"، في:

**http ://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK43.HTM**

- الطويسي ، باسم ،" أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلي الدولة"، في :

**http: // www. Aljazeera .net / in depth /iron – file / 2005/5/-19 htlm, 15/09/2013.**

- السيوفي ، أحمد ، "النووي.. شوكة أمريكية في ظهر إيران"، في:

**.http ://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/06/article10.shtml**

- مخيمر، أسامة فاروق ، "الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية"، دورية مختارات إيرانية. عدد 59،جوان. في: **www.Albainah.net**

- **"**أمريكا تقود مناورات 25 دولة في مياه الخليج"، في: " **"www. CNN Arabica. Com**

- السيد، يسين، "تحليل نقدي للمشروع الإيراني"، في:

**http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/191070.htm**

- الشرقاوي، باكينام ،"السياسة الخارجية الإيرانية"، في :

**http ://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B 428AB0ECAA98FFBD6A10.html, 06/11/2013, 10:00.**

- راضي، حسن راضي، "النووي الإيراني و التحديات الكبرى (الحلقة 2)"

nawawi. %20heyem20%20abu % www.Alahwaz.org/2006:// Httphtm/26/01/08.

- "الثورة في الشؤون النووية "، **.http://www.ahram.com**

- كيسنجر، هنري :"(واشنطن بوش )أمريكا و إيران...ما المطلوب" ؟

**http ://WWW.ASHARRQALAWSAT.COM/LEADER.ASP?SECTION:3&.ISSUE=106088&QRTICLE=449714**

- "الهند تزيد وارداتها من النفط الخام الإيراني، إيران ديبلماسي"، ،تاريخ الدخول 17 جوان 2015 : **http ://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1948759**

- "الهند وإيران توقّعان اتفاقًا لتطوير ميناء رغم تحذير أميركي"، الجزيرة نت، 7 ماي 2015 ، تاريخ الدخول 21 جوان 2015 ،**http ://www.aljazeera.net/news/international/2015/5**

- ابراهيم ، وسيم،"السفير"، 2015/07/21، ص 9، في**:**

**//http//assafir.com/view author.aspx.**

- " ماذا يعني الاتفاق النووي بالنسبة لروسيا؟"، مشرق نيوز ، تاريخ الدخول 20 جوان 2015 **http ://www.mashreghnews.ir/fa/news/426903**

- "تأثير الاتفاق النووي على استئناف التجارة البحرية بين إيران والهند"، مهر نيوز، تاريخ الدخول: 20 جوان 2015، في، **http://www.mehrnews.com/news/2527258**

- شاشي، ثارور، "إحياء طريق الحرير"، الجزيرة نت، 15 أكتوبر2015 ، تاريخ الدخول 15/جوان 2015، في: **http ://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/10/15.**

- رويح، عبد الأمير ، بعد الاتفاق النووي ...أبواب ايران مفتوحة لأوروبا ،2015/07/23 ، في: **2925//http// :/annaba.org/arabic/reports.**

- بن عثمان بن صقر، عبد العزيز، "إيران النووية بين التخصيب والترهيب"، في: **www.Aawsat.com/leader**

- بن مصطفى كامل، عبد العزيز، "أزمة الخليج الرابعة . . . العالم ونوايا إيران النووية"، في: **http ://www.saaid.net/Doat/kamel/12.htm.**

- "الملف النووي الإيراني يشهد تحولا جديدا"، في : **www. Islam on line.net**

- "مؤسسات صنع القرار في إيران"، **http//www,ahewar.org/débat/show.art.asp**

**12/10/2012**.

- عبد الباقي، علي، "النووي العربي المنتظر لردع الصهاينة أم لمواجهة المد الشيعي" ؟، في: **http ://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353.**

- عبد العزيز بن عثمان بن صقر. إيران النووية بين التخصيب والترهيب.عن موقع: **www.Aawsat.com/leader**

- اللباد، مصطفى ، "رهانات أمريكا :السيطرة على مفاصل الاقتصاد الإيراني" ،السفير ،07/13/ 2015، في : **//http //: assafir.com /today edition as px .**

- الصمادى ، فاطمة ، **النووي الإيراني : هل تنجح جهود صياغة النص النهائي** ، تقرير :مركز الجزيرة للدراسات ،8 ماي 2014.في موقع: **http://studies.aljazeera.net**

- "موسوعة الشباب السياسية"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسه الأهرام، الشبكة الدولية للمعلومات ، على الموقع: **/http://www.ahram.org.eg-**

- Ostova Afshon "Iran has a bigger problem than the West: Its Sunni neighbors " , June 9, 2015, in:

**http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/06/08-lawfare-iran-sunni-neighbor-problem.**

- Petr Topychkanov, **What Does Russia Really Want in Iran?**,Carnegie, December 19, **2014: http://carnegie.ru/eurasiaoutlook/?fa=57571**

- Elena Holodny, "Business Insider , Russia is ready to jump on the 'new , in: **http://www.businessinsider.com/iran-russia-us-**"opening' in Iran **relations-after-nuclear-deal-2015-6#ixzz3dP0zpwBh**

**- http ://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353.**

**- http ://WWW.DIPLOMATIEA.GOUV.FR/FR/IMG/PDF**, 26/01/08.

**- http. //www.Alahwaz.org/2006/ nawawi%20heyem20%20abu % : htm/26/01/2000.**

**- http://www.alhurra.com/content/Iran-nuclear-France-Europe/276200.html#ixzz3r7WJLgG7.**

**- Petr Topychkanov, What Does Russia Really Want in Iran?,Carnegie, December 19, 2014: http://carnegie.ru/eurasiaoutlook/?fa=57571.**

**http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/191070. m**

**- Le programme nucléaire iranien fr.wikipedia.org/wiki/programme-nucleaire-iranien /10/02/2008**

**http ://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm. -**

**- http ://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm**

## II – المراجع باللغة الأجنبية :

- BELTRAN JAQUES:"**LES Etats-Unis ET LE CONCEPTE DE STATE OF CONCERN /VERS LA FIN DU CONTAINMENT.**

-Tomas Kavnadus, **The Middle East Bronxville**, Cambridge book Co., 1986.

**فهرس الموضوعات**

**مقدمة** .....أ

**الفصل الأول: ماهية السياسة الخارجية الإيرانية** .....17

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....19

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وأهدافها.....19

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.....26

المطلب الثالث: أشكال السياسة الخارجية و وسائلها.....31

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها.....34

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الإيرانية .....34

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الشرق الأوسط.....38

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب.....41

الفصل الثاني: الاتفاق النووي الإيراني وأثاره على السياسة الخارجية الإيرانية .....48

المبحث الأول: مسار البرنامج النووي الإيراني قبل الاتفاق النووي.....50

المطلب الأول: مراحل و تطور البرنامج النووي الإيراني.....50

المطلب الثاني : البعد الإقليمي للملف النووي الإيراني.....55

المطلب الثالث : البعد الدولي للملف النووي الإيراني .....58

المبحث الثاني: الدبلوماسية الإيرانية و موقع إيران الدولي بعد الاتفاق النووي.....56

المطلب الأول: الإستراتيجية الإيرانية في إدارة الأزمة النووية .....58

المطلب الثاني : التوجهات الجديدة لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد إتفاق 2015....73

المطلب الثالث : تعامل إيران مع الغرب ما بعد الاتفاق.....81

الخاتمة.....100

الملاحق .....105

قائمة المراجع.....108

فهرس الموضوعات